

مشكلات التصنيع في المجتمع المصري
"دراسة ميدانية على شركة النصر للغزل
والنسيج بالمحلة الكبرى"

دكتور

السيد عيد فرج موسى

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ

ارتبط ظهور الصناعة بوجود الإنسان زماناً ومكاناً، فمنذ خلقه عمل الإنسان على توفير قوته وحماية نفسه، عن طريق اعتماده على وسائل وأدوات وفرتها الطبيعة لتحقيق غاياته وأهدافه. غير أنه عمد إلى تحسينها لاحقاً ثم إلى صنعها بعدئذ. وقد حقق إنجازات هامة على هذا الدرب عندما تحول من التجوال والترحال نحو الاستقرار والاستيطان. وكانت أولى هذه الإنجازات صنعه الفؤوس والسكاكين ثم الأواني فألواح الكتابة. واستخدم لهذا الغرض مواد أولية من محيطه كالحجر الصلب والطين والخشب وأنواع النبات. وكان من يستخدمها يحاول صنعها بنفسه، وفي محيط عائلته.. ومع التقدم الذي كان يحرزه الإنسان أخذ يتميز من بين أفراده من يتمتعون بمهارات خاصة في صنع هذه الأدوات، فكانت هذه تمثل أولى مراحل التخصص الذي قاد إلى إنجاز قفزة هامة في مجال الصناعة. (١)

ومع تزايد عدد السكان واتساع الأسواق وتطور أساليب النقل والاتصالات، دخلت الصناعة مرحلة جديدة برز فيها دور التجار في نقل السلع المصنوعة والمواد الأولية من أقاليم فيضها إلى أقاليم حاجتها.. إلى أن بذخ نجم الثورة الصناعية وتوالي الابتكارات والاختراعات التي أحدثت جميعها انقلاباً حاداً في أوجه النشاط الاقتصادي، وأضحت الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية لتسهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي. ويقاس الاقتصاديون تقدم الدولة في مجال التصنيع بثلاثة مؤشرات أساسية: نصيب الصناعة التحويلية في الناتج القومي، ونصيبها في العمالة، ونصيبها في الصادرات. فكلما ارتفعت هذه المؤشرات كان هذا دليلاً على التقدم في التصنيع. ويرتكز قطاع الصناعة في مصر على سبع صناعات تشكل أكثر من ٨٠٪ من التنظيمات الصناعية، وتضم أضخم ثلاثة صناعات: صناعة المواد الغذائية وصناعة النسيج وصناعة الأثاث، يليها الصناعات التعدينية والصناعات الكيماوية والمعادن الأساسية. ولذا فهو يمثل ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد المصري، فضلاً عن امتصاصه لقطاع كبير من السكان يعملون تحت ظله يقدر ٢,٥ مليون عامل أي نحو ١٧٪ من إجمالي القوى العاملة، إضافة إلى أضعاف هذا العدد من يعملون في قطاعات أخرى - كقطاع الزراعة - يخدمون هذا القطاع الحيوي. ويسهم بنسبة ١٧,٧٪ من الناتج المحلي عام ٢٠١٧. (٢)

وتزداد أهمية قطاع الصناعة كونه أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية، خاصة مع التطورات المحلية والدولية التي شهدتها عقد التسعينيات من القرن

العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حيث تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد موجه تتولى الدولة فيه مسئولية كافة الأنشطة الاقتصادية - إلى آليات السوق الحرة بدءاً من سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ والذي تطور بعد ذلك إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي عام ١٩٩١، واتجهت معها السياسة التجارية في مصر إلى تحقيق تحرير التجارة، من أجل النهوض بقطاع الصادرات باعتباره المحرك الرئيس لعملية التنمية بأي دولة، والمساهمة في زيادة الدخل القومي، وتنمية الأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الاستيراد؛ مما يعكس أهمية هذا القطاع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ويمثل قطاع الغزل والنسيج أبرز قطاعات التصنيع أهمية وتاريخاً؛ لما يحظى من قيمة تاريخية يضرب بجذوره منذ عهد الفراعنة، وارتبط بالطبيعة التي حباها الله - سبحانه وتعالى - إلى أرض مصر من توافر مقومات طبيعية وبشرية ساهمت في ازدهار هذا القطاع في مختلف أنماطه ومراحلها لحقب تاريخية كبيرة، سواء فيما يتصل بالغزل أو النسيج أو الطباعة في ظل تنامي المواد الخام ذات الجودة العالية التي تحظى بها زراعة القطن المصرية، والعنصر البشري الماهر في مثل هذه الصناعات والتي اكتسب خبراته على مر الزمن. كما يُعد المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما يتضمنه من ٨٠ مدينة ومنطقة صناعية وعدد ٣٣٠٤٦ صناعة مسجلة حتى عام ٢٠١٢. وتأتي صناعة الغزل والنسيج في المرتبة الثانية بعد الصناعات الغذائية كأهم مكون في هيكل الصناعات التحويلية في مصر. (٣)

وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الحيوي - كعنصر فاعل في إحداث التنمية المستدامة من جهة، وفي جذب قطاع كبير من السكان الذين يعملون به، والفلاحون الذين يمدونه بأجود أنواع القطن طويل التيلة - كأحد المواد الخام الرئيسية له - إلا أنه يشهد - في الآونة الأخيرة - الكثير من المشكلات والمعوقات التي تهدد مستقبل هذا القطاع، ومن ثم تؤثر سلباً على المجتمع بشكل عام والعاملين به على وجه الخصوص، من خلال تأثير الاقتصاد المصري بتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي مؤخراً، في خضم الأحداث السياسية التي اجتاحت المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وما استتبعته من مظاهر توقف الإنتاج والتصدير تأثراً بارتفاع أسعار المواد الخام والوقود، وضراوة المناقشات بين الدول والتنظيمات الصناعية على مختلف أنشطتها ومجالاتها، إضافة إلى التقلبات السياسية التي شهدتها مصر، وأبرزت العديد من السياسات الاقتصادية المتضاربة، التي أحدثت تراجعاً ملحوظاً في مؤشرات الاقتصاد المصري .

وهو ما دعي الباحث للوقوف على أبرز التحديات أو المشكلات التي تواجه أحد أبرز قطاعات التصنيع في المجتمع المصري - وهو قطاع الغزل والنسيج - في ظل التحديات والتطورات والتغيرات الجمة التي يشهدها المجتمع المصري محلياً وعالمياً، في حين بعض الميزات تحظى بها الدول والتنظيمات الصناعية التي تمتلك قدرات تقنية وفنية وتنظيمية .. وغيرها، ولعل أبرز هذه التطورات والتغيرات: التكتلات الاقتصادية، وتقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل، وارتفاع حدة المنافسة، وإتباع العديد من الدول النامية سياسات إصلاحية واتجاهها نحو السوق العالمية، ومن ثم أصبح التحدي الرئيس الذي يواجه قطاع الغزل والنسيج بمصر - في ظل هذه التطورات - هو كيفية زيادة قدرتها التنافسية والمحافظة عليها، والعمل على زيادة المنتج وجودته والنهوض بالصناعة؛ لمواكبة تلك المتغيرات.

ومن هنا انطلقت مشكلة البحث في الكشف عن العوامل المجتمعية والتنظيمية التي ساهمت في تراجع القطاع الصناعي في ظل التحديات العالمية والمحلية التي يشهدها المجتمع المصري، خاصة بعد الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أَلقت بظلالها على عمليات التصنيع المصري بوجه عام وصناعة الغزل والنسيج بشكل خاص.

المحور الأول : مشكلة البحث وأهميته:

شهد العالم تحولات اقتصادية واجتماعية واسعة وتغيرات إقليمية ودولية أدت إلى نشوء النظام العالمي الجديد الذي لم يبق في الحقيقة على الحوار بل فرضته دولة أو دول بفعل قوتها وسيطرتها لذلك يجب تسميته بالنظام الجديد للعالم الذي نادى بعولمة الاقتصاد. وبحرية التجارة الخارجية وهيمنة اقتصاد السوق الذي يعتمد على الكفاءة والجودة والمنافسة غير المتكافئة بين قوى اقتصادية تملك كل وسائل ومقومات الإنتاج الحديثة، وقوى أخرى تمتلك أساليب ووسائل متهاكمة تعكس ترددي الإنتاج وخفض عوائده الاقتصادية على الفرد المجتمع، وخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والصناعي؛ مما يؤدي إلى ضعف حجم الإنتاج وجودته، وعدم تطوير وجودته في هذه الدول إذا لم ترافق هذه الإجراءات إصلاحات ضمن تصور كلي وخطة اقتصادية وتنموية واضحة المعالم.

وتبرز أهمية الصناعة في كونها ترفع من مستوى معيشة الدولة حكومة وأفراداً بما تدره من مال، وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتصاص الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة وغيرها، مع

ما تساهم به الصناعة من تطوير للنشاطات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والتجارة، والنقل بما تقدمه من منتجات، كالأسمدة، والآلات الزراعية، ومواد الطاقة، ووسائل النقل الحديثة، واستغلال الفائض من المنتجات الزراعية والحيوانية. كما تنعكس أهمية التصنيع على حركة التحديث التكنولوجي والاقتصادي والثقافي، بل والسياسي أيضاً. فبناء المصانع يسهم في رفع مستوى الإنتاجية ويحفز تطوير التكنولوجيا وينمي التعليم وبناء الكوادر كما ينمي السوق (الطلب والحاجات). كما أن بناء المصانع يحرض تكوين طبقة عاملة متطورة ذات أفق مفتوح بسبب تعاملها مع التكنولوجيا المتطورة (وخاصة في إطار الثورة الصناعية الثانية والثالثة) مما يعزز توجه المجتمع بكامله نحو التقدم المستمر. كما يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير، واستغلالها الأمثل لمواردها الطبيعية وتحسين تنافسيتها. (٤)

وتعد صناعة الغزل والنسيج بكافة أنواعها من أقدم وأهم الصناعات في مصر منذ عصر الفراعنة مروراً بعصر جمال عبد الناصر؛ والذي ساهم في إعادة تأهيل وافتتاح مصانع جديدة للنسيج، معتمداً في ذلك على تطور زراعة القطن، كما تبنت مصر في الخمسينات والستينات استراتيجيات التصنيع للاستهلاك المحلي، وذلك مع وجود حماية جمركية وغير جمركية للصناعة المحلية، وكانت تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لتخفيض الواردات، لكنها لم تكن فعالة في تحقيق أهدافها، حيث تراجعت العديد من الصناعات بسبب عدم صيانة الآلات والمعدات، والحماية المرتفعة والمستمرة للمنتجات المحلية التي أدت إلى ضعف جودة هذه المنتجات وانخفاض كفاءتها، وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، إضافة إلى أن استراتيجية إحلال الواردات تُواجه مشكلة نقص العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد المواد الأولية والوسيطة، أو استيراد الآلات والمعدات ذات القدرات التكنولوجية المرتفعة.

وبحلول السبعينات والثمانينات اضطرت مصر إلى التخلي عن هذه الاستراتيجية التي ثبتت قصورها واتجهت لسياسة الانفتاح الاقتصادي وخلق مناخ عادل للمنافسة بين كافة المنتجات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والخاص، ودعمه بشكل كامل من خلال تسهيل الإجراءات والإعفاءات الضريبية والجمركية ودعم مصادر الطاقة والكهرباء والمياه، مما كان له أثر سلبي على شركات القطاع العام التي شهدت خسائر بالجملة من جراء المنافسة غير العادلة بين شركات القطاع الخاص، التي تمتلك رؤوس أموال هائلة وتقنيات عالية

الجودة وثروات بشرية ماهرة وفي الوقت ذاته تجد دعماً هائلاً من جانب الدولة في مقابل إهمال بالغ لمؤسسات الدولة وعدم تطويرها وحدث خسائر فادحة لتلك الشركات والتي لم تجد الدولة حلاً للتصدي لمشكلاتها سوى الاتجاه إلى خصخصة معظمها وبيعها خلال فترة تسعينيات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، والاتجاه لسياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال التفكير في تجميع بقية شركات القطاع العام إلى شركات قابضة للأعمال ممثلة في سبع شركات (فقط) تحتوي كل شركة من تلك الشركات مجموعة من الشركات النوعية، ومن أبرز تلك الشركات : الشركة القابضة للغزل والنسيج.

ومن ثم فإن قطاع الغزل والنسيج في مصر عانى - وما زال - يعاني مشاكل عدة أغلبها موروث من فترات بعيدة، يرتبط بعضها بالثقافة العامة، ونسبها ثقافة الركود السلبي، بمعنى أننا ندرس فكرة ونقتنع بها، ثم نضعها علي خريطة التنفيذ (أي نضعها علي الورق) ونعقد لها المؤتمرات وورش العمل، ثم نحفظ الأوراق دون تفعيل هذه الأفكار والبرامج علي أرض الواقع. وهناك مجالات نجحت فيها الصناعة المصرية نتيجة جهود فردية، وليس من خلال استراتيجية متماسكة ومنهج مستقر وسياسات تنموية طويلة المدى. والبعض الآخر يتصل بالبناء الاجتماعي للمجتمع، وطبيعة العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي العالمي والمعاصر الذي سيطر عليه بدرجة أو بأخرى بتبعية غالبية مجتمعات العالم الثالث للدول المتقدمة الغربية، ويتمثل أبرز هذه المشكلات في : العوامل الداخلية، وهي العوامل المرتبطة بالبناء الاجتماعي للمجتمع، وتتمثل في (٥):

(١) العوامل الثقافية، التي تبدو في تبني أنماط سلوكية تقليدية، دون محاولة تطويرها، بل والوقوف في وجه مثل هذه المحاولة بدعوى " أن الأصالة تقتضي المحافظة علي التراث والتمسك به والعودة إليه .

(٢) العوامل الاجتماعية، والتي تبدو في سيادة أنماط من التركيبات الطبقيّة التي تفرض خضوع الطبقات الاجتماعية الدنيا للطبقات الاجتماعية العليا: اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

ويمكن التعبير عن العوامل الداخلية بتخلف تطور علاقات الإنتاج عن تطور القوى المادية للإنتاج، ويشير ذلك إلي أن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية تسبق في تطورها العلاقات الاجتماعية التي يظهر بين المنتجين والتي ترجع ثباتها النسبي (العلاقات الاجتماعية) إلي العناصر الثقافية والبناء الطبقي السائد في المجتمع .

أما العوامل الخارجية فترتبط بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، فضلاً إلى معوقات إدارية وتخطيطية مثل تجريب سياسات تنموية غربية وسيطرة "الاشتراكية من ١٩٥٢ - ١٩٧٠) ويمينية بعد ذلك، وأفاق ثروة المجتمع في عمليات سياسية وعسكرية باهظة التكاليف، وغياب التخطيط العلمي في وضع الاحتياجات الضرورية وأنواع الأنشطة والمشروعات الصناعية التي تخدم المجتمع وتحقق أهدافه واللجوء إلى سياسة الباب المفتوح (دعه يعمل دعه يمر). وتدهور الاقتصاد يعود في واقع الأمر إلى سوء إدارة البلاد اقتصادياً وسياسياً وعدم وجود رغبة من قبل السلطة الحاكمة في تبني إصلاح اقتصادي حقيقي ولم تكن عجلة الإنتاج يوماً سبباً في تدهور الاقتصاد المصري مثلما حاولت الأنظمة السابقة أن تصور للجماهير. وهناك منطوق يري في الإضرابات والاعتصامات تعبيراً عن مظالم حقيقية، وهو ما دفع الثائرين إلى الانتفاض من الأصل، فهو قائم على أن عجلة الإنتاج القديمة لا تعمل لصالحهم ويستأثر بثمارها قلة مختارة على حساب الأغلبية، وبالتالي يفرض هذا المنطق مد المعركة من ساحة المعركة السياسية إلى ميدان العمل والإنتاج كي يصبح أكثر عدلاً وديمقراطية وأكثر كفاءة أيضاً، ومن ثمَّ يُعطي هذا التصور الذي يتسق مع أهداف الثائرين، الأولوية للسؤال المهم لمن تدور عجلة الإنتاج؟ إن عجلة العمل التي تخدم القلة على حساب أغلبية المنتجين مالها إلى التعطل والتباطؤ والفشل لأنها غير ديمقراطية وغير عادلة. (٦)

ووفق هيئة التنمية الصناعية فقدت مصر في عام ٢٠١٦ أكثر من ٢٠٠٠ مصنع في صناعة النسيج (٤٠٪ من مصانعها في مصر)، وهو المعلن رسمياً من الجهة التي تمثل الصناعة في مصر، حيث توقف العمل في ٣٢ شركة حكومية، بالإضافة إلى توقف ألف مصنع بالقطاع الخاص، وبخاصة المنطقة الصناعية بالمحلة التي أغلقت أبوابها وتوقف العمل بها منذ فترة ليست بالبعيدة.. وهناك ١٨٠٠ مصنع يعمل بها ١٥٠ ألف عامل مهددون بالتشرد، نظراً لارتفاع أسعار المواد الخام وعدم ثبات أسعار الغزول، وارتفاع سعر الفائدة على قروض البنوك والضرائب العامة والتأمينات الاجتماعية وأسعار الكهرباء والغاز. ويشير البعض إلى تقلص مساحة الأرض المزروعة بالقطن، بعد أن رفعت الدولة يدها عن عملية تسويق القطن طويل التيلة، وخفض إنتاجه من ١٠ ملايين إلى ٢,٥ مليون قنطار، لاستبداله بالأقطان الأمريكية متوسطة وقصيرة التيلة، واستيراد كميات كبيرة من الأقطان لسد العجز في إنتاجنا من الأقطان، مما أفقدنا ميزة الريادة في التصدير. (٧)

كما تعاني العديد من قطاعات الغزل والنسيج من التدهور والانهيار، بسبب عمليات تهريب الأقمشة والمنسوجات والتي كبدت شركات الغزل المصرية خسائر وصلت إلي ما يقرب من ٤ مليارات جنيه، إضافة إلى أنه عند النظر إلى طبيعة الاقتصاد المصري نجد أنه يستهلك أكثر مما يُنتج، وحجم وارداته أكبر من الصادرات، وتعتمد مصر في تمويل وارداتها على قطاعات مختلفة توفر العملة الأجنبية، هذه القطاعات بعضها يُعاني من الجمود وتراجع الإيرادات مثل عائد قطاع الغزل والنسيج، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام والاضطرابات السياسية والمظاهرات الفئوية وتوقف عجلة الإنتاج، وتهالك الآلات، وتخلف نظم الإدارات، وتراجع النقد الأجنبي وإنخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم، وضعف القدرة التنافسية، وعجز الدولة في تدبير العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد المواد الخام من أجل التصنيع، حيث إن ٨٠٪ من استيراد مصر من المواد الخام الصناعية، وهو ما أدى إلي توقف المصانع خصوصاً الملابس والصناعات النسيجية عن الإنتاج وتسريح عمالتها. (٨)

وفي دراسة علمية استغرقت سنوات وشملت عشرة دول صناعية توصل فريق بحثي من جامعة هارفارد بقيادة "مايكل بورتر" إلي تحديد العناصر التي تركز عليها القدرة التنافسية لاقتصاد الدول وهي: وجود منافسة محلية شديدة داخل الدولة نفسها، وتوافر قاعدة عريضة وقوية من الموردين المحليين، وتوافر وعي مرتفع ومتطلبات مستمرة للمستهلك المحلي. ولكي يحقق الاقتصاد المصري هذه الشروط لا بد أن يواجه مجموعة من التحديات، أهمها (٩):

(١) **تبني خطة واضحة للتنمية الاقتصادية**، تأخذ في الاعتبار عدة أهداف قومية منها هدف الأمن القومي، وهدف تلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين، وهدف استمرارية النمو، وإحداث التوازن الصعب بين العناصر الثلاث الخاصة، بالدفاع والاستهلاك والاستثمار، من خلال زيادة الإنتاجية، وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتوظيف المعرفة الحديثة، وتطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية (إدارة وإنتاج).

(٢) **تقييم الصناعة المصرية في ضوء تحديد المزايا النسبية (الأرض - العمالة - رأس المال) والتنافسية (التكنولوجيا - الكفاءة - الجودة) للإنتاج المصري .**

(٣) **البطالة، وتعد من أهم التحديات ليس أمام واضعي السياسات الاقتصادية فقط بل أمام المجتمع بأسره، مما يتطلب التوسع وتشجيع الصناعات المتعددة، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة لاستيعاب النمو المتوقع من العمالة.**

٤) التشريعات المساندة لاقتصاد السوق، حيث تتطلب المرحلة القادمة من عمليات الإصلاح الاقتصادي فهماً متعمقاً لآليات اقتصاد السوق ومتطلباته، لما تقتضيه هذه المرحلة من ضوابط وتشريعات جديدة تؤمن الانتقال السليم نحو الرأسمالية، وتقي الاقتصاد المصري من سلبيات التجربة والتي قد تؤدي عواقبها إلى تعثر الإصلاح برمته، وتأتي ضوابط منع الاحتكار وحماية المنافسة في مقدمة تلك التشريعات، وتتعدد التشريعات لتشمل حماية المستهلك، وحماية المساهم الصغير والممارسات غير المشروعة بالبورصة، ونسب مشاركة الأجانب والشركات العالمية في المشروعات المصرية، وحماية حقوق الابتكار والملكية الفردية، والجرائم الاقتصادية... الخ..

٥) بنية الاتصالات والمعلومات، حيث تشند المنافسة في التكنولوجيا وبدا يبرز نظام دولي جديد في العلم والتكنولوجيا وبمقتضاه صار الاختراع والابتكار والإبداع هم الأسلحة الرئيسية للريادة الاقتصادية، وصارت المعرفة هي التي تحرك الاقتصاد، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال "بنية إلكترونية" للدولة .

وعلى مدار الفترات الماضية عملت الحكومات المصرية المتعاقبة علي حل مشكلات الغزل والنسيج لإنقاذ الصناعة الأهم في مصر، وتشكلت لجان عديدة لبحث وتحديد المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها. وطرح مبادرات عديدة من الحكومة متمثلة في وزارة البحث العلمي والقوي العاملة لحل مشاكل الصناعة المزمنة في مصر وخرجت بتوصيات عديدة في ضوء خارطة طريق لإنقاذ الصناعة. ونظمت النقابة العامة للغزل والنسيج العام الماضي مؤتمرا موسعا تحت عنوان "خارطة طريق لإنقاذ صناعة الغزل والنسيج في مصر". (١٠)

وتتحدد مشكلة البحث الراهن في تراجع مصر في مجالات التصنيع بالرغم من الجهود المبذولة من جانب الدولة وحجم التسهيلات التي تقدمها لرجال الأعمال والمستثمرين في مجال التصنيع، ومحاولة اللحاق بركب التقدم والتحديث من خلال استخدام الأساليب الفنية والتقنية في عمليات التصنيع المتعددة، وإنشاء العديد من المدن الصناعية، كمدينة العاشر من رمضان، ٦ أكتوبر، الشروق، والعبور، ودمياط الجديدة.. وغيرها من المدن المستحدثة التي أضحت عملية التصنيع هو هدفها الرئيس لدفع عجلة التنمية والمساهمة في تحسين الناتج القومي، إضافة إلى توافر بعض مقومات الصناعة الرئيسية التي تمتاز بها مصر، كتوافر الأيدي العاملة ورأس المال للعديد من المستثمرين المحليين والعرب والأجانب في ظل انتعاج العديد من السياسات المالية والإدارية والمكانية التي تشجع هؤلاء المستثمرين على إقامة مشروعاتهم، وإحداث التنمية الصناعية الملائمة . فضلاً عن اتساع حجم السوق من المقومات

الأساسية للتصنيع بشكل عام، وصناعة الغزل والنسيج على وجه الخصوص، وتوفر البنية الأساسية في المجتمع مثل: الطرق ووسائل المواصلات والاتصالات والمياه.. الخ وهناك أيضاً ما يسمى بالبنية التحتية غير المادية وتشمل الظروف والبيئة الملائمة للتصنيع مثل القوانين والأنظمة الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الصناعي ومؤسسات التعليم والتدريب التي تهئ الظروف للتصنيع، وتساعد على استخدام التكنولوجيا المتطورة، والتي تعتبر من مقومات الصناعة الحديثة.

ورغم تلك الجهود إلا أن خطط التنمية المستدامة في مجال التصنيع لم تستطع مواجهة حجم التحديات الكبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، والتي تتمثل في المنافسة الهائلة من جانب الدول المصنعة والمصدرة للمنتجات التي تتنافس المنتجات المصرية: سعراً وجودة، بالإضافة إلى أن غالبية المنتجات التي تصنع داخل الدولة ذات الجودة العالية هي تابعة لرجال أعمال أجانب، عوائدها لصالح أصحابها ولا يستفد الاقتصاد المصري إلا بقدر ضئيل من الأرباح في مقابل التسهيلات الهائلة في الإجراءات والتراخيص وكذلك الكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات التي توفرها الدولة لهؤلاء. فضلاً عن استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية في مجال التصنيع. وعلى الجانب الآخر لم تواكب البيئة الداخلية لمؤسسات القطاع العام في مجال التصنيع حجم التطورات التقنية والفنية والإدارية على المستويين الداخلي والخارجي مما ساهم في تدرج مستوى التصنيع وضعفه وتزايد حدة الفجوة بين الاقتصاد المصري وعمليات التنمية المستدامة في مجال التصنيع في ظل منافسات الشركات متعددة الجنسيات والدول الأجنبية. وهو ما يؤثر سلباً على الاقتصاد المصري بشكل كبير، الذي يعتمد على الصناعة بشكل أساسي في توفير المقومات التي تدفعه للأمام، وتلبي تطلعات أفراد المجتمع، ومن ثم دعم المجتمع واستقراره وتماسكه، ومن ثم النهوض به وتقدمه.

الأمر الذي ولد عنه العديد من الأزمات داخل المجتمع، كزيادة الواردات والتضخم والبطالة وارتفاع الأسعار نتيجة شراء المواد الخام وبعض المنتجات بالعملة الخارجية (الدولار - اليورو)، وكلها أمور تلقي بظلالها على الفرد والمجتمع على حد سواء. ومن هذا المنطلق يسعى هذا البحث لاختبار القضايا النظرية المتعلقة بتلك المشكلة من خلال الوقوف على النتائج العامة التي يتوصل إليها البحث الراهن في إيجاد الآليات الملائمة للتصدي لتلك الأزمة، وإيجاد المقترحات العلمية التي تسهم في مواكبة خطط التنمية في مجال التصنيع للتحديات الداخلية والخارجية.

ويستمد هذا البحث أهميته من عدة اعتبارات مرتبطة بتحليل مشكلات التصنيع في مصر، أبرزها:

- ١) تعد الصناعة أهم ركائز الاقتصاد المصري الذي مر بمراحل تاريخية ارتبطت بعوامل التلغل الرأسمالي، وتأرجح بين التبعية والاستقلال، وأبرز مشكلات اقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالتصنيع، يستتبعه صياغة سياسات تنموية تسعى للنهوض بالصناعة والارتقاء بها.
- ٢) تمثل خطط التنمية المستدامة في تطور نظم وأساليب الإنتاج والإدارة في مجال الصناعة أحد أهم ضروريات إحداث التوازن الاقتصادي والتطور الصناعي على مستوى الإدارة والإنتاج في ظل المنافسة الشديدة بين المنتجات المحلية والعالمية وارتفاع جودة المنتج والتكنولوجيا واتساع حجم السوق والتكتلات الاقتصادية العالمية.
- ٣) قلة الدراسات التي حاولت الربط بين سياسات التصنيع وأبرز المشكلات الناجمة عن تلك السياسات، ومحاولة انتهاج سياسات تنموية تستهدف التصدي للمشكلات المتعلقة بالتنظيمات الصناعية وتحديثها.
- ٤) أن التنظيمات الصناعية تعد الركيزة الأولى لعمليات التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية باعتبارها تضيف إلى الدخل القومي، لذلك هناك أهمية لدراسة مشكلات التنظيم الصناعي باعتبارها من أخطر مشكلات العمل نظراً لأنها تقضي على عوامل الاستقرار داخل المصنع وتؤثر على مستويات الإنتاج، ومن ثم فإن مثل هذه الدراسات تسهم في الوقوف على أبرز العوامل والتحديات التي تعوق عمليات التصنيع المصري بشكل عام، وصناعة الغزل والنسيج بمجتمع البحث على وجه الخصوص، وإيجاد أنسب السبل للتصدي لمثل هذه التحديات، وفي الوقت ذاته تمكن صانعي القرار من صياغة سياسات تنموية تستهدف تطوير الصناعة .

المحور الثاني : أهداف البحث وتساؤلاته :

يهدف هذا البحث إلى "تحليل ومناقشة واقع الصناعة المصرية ومحاولة التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في أزمة التصنيع في ظل سياسات التصنيع الحالية، بهدف استحداث خطط تنمية للنهوض بالصناعة المصرية". وينبثق من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي :-

الهدف الأول : التعرف على واقع التصنيع المصري ومقوماته بمجتمع البحث.
ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :-

- (١) ما أبرز أهداف التنظيمات الصناعية في المجتمع المصري ؟
- (٢) ما نوعية وحجم المنتجات التي تقدمها التنظيمات الصناعية بمجتمع البحث ؟
- (٣) ما أكثر الدول المنافسة لمنتجات التنظيمات الصناعية بمجتمع البحث ؟ .
- (٤) ما الأساليب التقنية والإدارية التي تستخدمها التنظيمات الصناعية بمجتمع البحث؟
- (٥) ما أبرز المؤشرات التي تركز عليها الصناعة المصرية بمجتمع البحث ؟

الهدف الثاني : استعراض السياسات التنموية للدولة للنهوض بالتصنيع في المجتمع المصري.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية -

- (١) ما أهم السياسات التنموية التي صاغتها الدولة في عمليات التصنيع بمجتمع البحث؟
- (٢) كيف ساهمت السياسات التنموية في تطوير عمليات التصنيع في المجتمع المصري ؟
- (٣) ما أهم التحديات التي يواجهها القائمون على وضع السياسات التنموية في المجتمع المصري؟

الهدف الثالث: إبراز أهم المشكلات التي تواجه الصناعة المصرية؟ وكيفية التصدي لتلك المعوقات، والنهوض بعمليات التصنيع في المجتمع المصري.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :-

- (١) ما أبرز التحديات (الخارجية - الداخلية) التي تواجهها التنظيمات الصناعية في المجتمع المصري ؟
- (٢) ما الآليات التي يستخدمها القائمون على وضع السياسات لمواجهة مشكلات الصناعة بمجتمع البحث ؟
- (٣) ما رؤية مفردات عينة البحث حول أهم مستلزمات وإجراءات تطور الصناعة المصرية والنهوض بها ؟

المحور الثالث: مفاهيم البحث:

أولاً : مفهوم الصناعة "التصنيع" : Industry

يعتبر مفهوم التصنيع **industrialization** من المفاهيم التي ظهرت في العصر الحديث، وبوجه خاص بعد الثورة الصناعية الأولى. وهو بإيجاز عملية بناء المصانع على نطاق واسع بحيث يصبح النشاط الصناعي مسيطراً في بنية الاقتصاد على حساب النشاطات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والتجارة والخدمات والنشاطات الاستخراجية. في حين يعتبر التصنيف القياسي الصناعي الدولي كلمة صناعة شاملة لكافة النشاطات الاقتصادية دون التفرقة بين طبيعة المنتج من حيث كونه زراعي أو صناعي أو خدمة، أو من حيث أوجه استخداماته. (١١)

وقد عرفته الأمم المتحدة بأنه: «عملية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي متعدد الفروع، والمجهز بتقانة حديثة، ويتميز بقطاع تحويلي دينامي، يملك وينتج وسائل الإنتاج و السلع الاستهلاكية، والقادر على تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي. أو هو تحويل مواد غير عضوية أو مواد عضوية بعمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنجزت بالآلات أو بالأيدي. وسواء أحدث إنتاجها في مصنع أم في ورشة أم في بيت. وتتضمن موسوعة العلوم الاجتماعية تعريفاً دقيقاً للتصنيع بوصفه عملية تحويل اقتصاد تهيمن عليه الزراعة إلى اقتصاد يسهم في تصنيع السلع أسهاماً مطرداً في الإنتاج الكلي والصادرات، ويلزم عن ذلك بالضرورة تناقص نصيب العاملين بالزراعة وزيادة نسبة العاملين في الصناعة، فضلاً عن وجود بعض الخصائص الأخرى

مثل تقسيم العمل، والتخصص واستخدام الآلة، وكذلك التطبيق النظامي للعلم والتقنية في منظمة الإنتاج إلي جوهر التصنيع، الذي هو طريقة لتنظيم الإنتاج بهدف التقليل من التكلفة الفعلية في كل وحده من وحدات السلع المنتجة والخدمات. (١٢)

وقد أشار التعريف التقليدي للتصنيع والمرتبطة بالثورة الصناعية إلي عملية التحول الواسع والمستمر للمجتمع من النمط الزراعي والاقتصاد التقليدي إلي النمط الصناعي المشتتم علي قوة رئيسة للعمل تتصف بالدينامية، وشمولية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، وتغير في قوي الإنتاج بفعل التقنية المتطورة، وما يصاحب ذلك من قيم تقنية واقتصادية. أو هي عملية تغيير وتحويل المواد الخام لزيادة قيمتها وجعلها قابلة لإشباع حاجات الإنسان. أو هي العملية التي تتعلق بالأسلوب الفني للإنتاج واستغلال السبل اللازمة لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات لسد احتياجات العنصر البشري. (١٣) كما يشير التصنيع إلي مفهوم استخدام الآلات، الأدوات والأيدي العاملة لإنتاج السلع والبضائع بغرض البيع أو الاستخدام. كما يعرف التصنيع بمعناه الواسع بأنه عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الإنتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية وزيادة نسبة ما يضيفه الإنتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي، ورفع معدلات استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة مثل المواد الأولية والطاقة البشرية. كما يقتضى التصنيع استخدام معطيات العلم والتكنولوجيا في الإنتاج الصناعي، مما يؤدي إلى إنتاج متطور واستخدام التقنيات الحديثة، واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع الجودة. (١٤)

وقد صاغ الباحث تعريفًا إجرائيًا للصناعة بأنها "عبارة عن نظام يحتوي على مجموعات جزئية للتصنيع ذات علاقات متبادلة، بغرض تحقيق الأداء الأمثل لتحويل المواد الخام إلى سلع إنتاجية ذات جودة عالية وسعر ينافس منتجات التنظيمات الصناعية المختلفة في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف وبانتقاء أساليب تقنية وفنية ذات كفاءة وجودة عالية، وتشمل نشاطات هذه المجموعات الجزئية التصميم، التخطيط، عمليات التصنيع، والتحكم.. وغيرها".

أما عن مشكلات الصناعة فيعرفها الباحث بأنها كل ما يواجه التنظيمات الصناعية من تحديات أو معوقات تتعلق بالمواد الخام اللازمة للصنيع، أو انتهاج سياسات تنموية خاطئة أو غير ملائمة أو واعية في مجال الصناعة، أو عدم التوظيف الأمثل للموارد المادية والبشرية والفنية في مجال الصناعة وسوء

استغلالها، أو الاعتماد على أساليب إدارية وتقنية وفنية متخلفة لا تواكب مستجدات العصر ومتطلبات السوق، أو مراقبة مراحل الإنتاج بدقة ومعالجة السلبيات وتعزيز عوامل القوة، ومن ثم ضعف قدرتها على المنافسة الدولية والمحلية نظراً لضعف حجم المنتج وجودته".

ثانياً : مؤشرات قياس الصناعة "التصنيع":

تشير مؤشرات التصنيع إلى حزمة من السياسات والإجراءات والمدخلات والمخرجات التي تتبعها التنظيمات الصناعية في تحقيقها للأهداف المخططة لها والتي تسعى إلى تحقيقها من خلال سياستها الإنتاجية والتسويقية". وهناك عدة مؤشرات لقياس الأداء في التنظيمات الصناعية، أهمها:

(١) **مؤشر الربحية:** إن الهدف الرئيس للتنظيمات الصناعية هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وبالتالي يعتبر معدل الربحية في المصنع من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها قياس الأداء، ويتوقف مستوى الربحية في المصنع على عدة عوامل أساسية، تتمثل في: هدف المصنع، وظروف السوق التي تعمل المنشآت في ظلها، والكفاءة الإنتاجية للمنشأة، والعلاقات الإنتاجية للمصنع فتكون بين جماعتان إنتاجيتان هما أرباب العمل والعمال.

(٢) **مؤشر الكفاءة:** وتعني حسن توظيف المنشأة للموارد وعناصر الإنتاج في عملية الإنتاج، بحيث يتم الحصول على أكبر ناتج ممكن باستخدام تلك الموارد أو إنتاج حجم معين من الناتج بأقل حجم ممكن من الموارد أي بأقل تكلفة ممكنة. وتشمل: الكفاءة التخصصية: وتشير إلى كفاءة استخدام الموارد بحيث يتم إنتاج السلعة بأقل تكلفة ممكنة واستخدام الطاقة الإنتاجية المثلي في المنشآت، وتصل الكفاءة التخصصية للمستوى الأمثل لها في أسواق المنافسة، بحيث يحصل المستهلكين على السلعة بأقل سعر ممكن. أما الكفاءة الفنية والإنتاجية، فتعني تخفيض التكلفة في المنشأة إلى أدنى مستوى ممكن عند كل حجم من أحجام الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.

(٣) **مؤشر التطور التقني:** ويشير إلى تطور فنون وأساليب الإنتاج المستخدمة مما يؤدي إلى ارتفاع الكفاءة الإنتاجية وارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج وانخفاض التكلفة المتوسطة للإنتاج، ويشمل ذلك الاختراعات الجديدة والابتكارات والتي تتأثر بالبيئة ودرجة التقدم العلمي في المجتمع. ويؤثر التطور التقني على مستوى الكفاءة الإنتاجية في المنشأة، حيث تزداد إنتاجية عناصر الإنتاج وتتنخفض التكلفة المتوسطة. ويمكن أن يؤدي التطور التقني إلى ارتفاع معدل الربحية في المنشأة وقدرتها على المنافسة في السوق

المحلي والخارجي. ويمكن أن يؤثر التطور التقني سلبياً على مستوى التشغيل والعمالة في المجتمع، خاصة إذا كانت الأساليب التكنولوجية من النوع الموفر للعمالة، أي أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال، وتعتمد أكثر على استخدام الآلات.

٤) **مؤشر التنافسية** : وتشير قدرة المنشأة على التوظيف الأمثل للموارد البشرية والفنية والمادية والإدارية في خلق وابتكار منتجات ذات جودة عالية وبأسعار ملائمة تستطيع منافسة منتجات المنشآت الأخرى محياً ودولياً، مع الاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه وإكسابه الخبرات والمهارات اللازمة، وفتح أسواق جديدة لتوزيع المنتجات والاعتماد على الأساليب التكنولوجية المتطورة في مراحل الإنتاج والتوزيع والإدارة .

ثالثاً : واقع الصناعة المصرية ومقوماتها في ضوء السياسات التنموية للدولة:

تمتلك مصر عبر تاريخها الطويل مقومات هائلة لنشأة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة؛ لما تتمتع به من ثروات بشرية ومادية وطبيعة هائلة وبما حباها الله سبحانه وتعالى من موقع فريد ومناخ ملائم يساعد المستثمرين وصانعي القرار من إقامة مشروعات اقتصادية تسمح بلحاقها بركب التنمية والتقدم. وقد نشأت الصناعة في مصر منذ الحضارة المصرية القديمة وعرف قدماء المصريين استخراج المعادن كالنحاس والفضة والذهب، ونجحوا في صهرها وتصنيعها، وعرفوا صناعة الآلات والأدوات الزراعية والمعدات وصناعة الغزل والنسيج، وتشهد الآثار المعروضة بالمتاحف التاريخية على دقة الصانع المصريين القدماء. وعلى مدار التاريخ شهدت مصر موجات عاتية من الهجمات الاستعمارية والغزوات العسكرية والفكرية الساعية إلى نهب ثرواتها والنيل منها سياسياً واقتصادياً وثقافياً. (١٥)

وتتوافر في مصر مقومات كثيرة ساعدت على قيام الصناعة بها مثل: **العمالة الوفيرة رخيصة الثمن**، فالعنصر البشري بمثابة الحجر الأساس لنجاح أي صناعة ومن أهم عوامل قيامها، ورأس المال الذي يعدّ من أهم المقومات اللازمة لقيام الصناعة الناجحة؛ وذلك لأنها تحتاج إلى العديد من المعدات والآلات المتطورة والحديثة، خاصة بعد تشجيع الحكومة للمستثمرين وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار ومنح المستثمرين العديد من التيسيرات والتسهيلات. إضافة إلى توافر **المواد الخام** اللازمة في عملية التصنيع، ونظراً لأهميتها يجب مراعاة اختيار المواد الخام ذات الجودة العالية، والتي تتناسب مع متطلبات واحتياجات المستهلكين، كالحامات النباتية المتمثلة في القطن والقمح والكتان ..

وغيرها، أيضاً توافر الخامات الحيوانية مثل الأصواف والجلود التي تُستخدم في المصنوعات الجلدية. فضلاً عن الأسواق، لترويج وبيع المنتجات التي يتم صنعها وتوفيرها للمستهلكين في أقل وقت وتكلفة مناسبين. ولا بد من مراعاة: حجم السوق، ونوعية المشترين، ومراعاة أذواقهم لضمان نجاح عملية التسويق. كما تتوافر أيضاً وسائل النقل والمواصلات، حيث يوجد في مصر شبكة مواصلات متنوعة تسهل نقل السلع والمنتجات إلى الأسواق المحلية والعالمية، وتعتمد الصناعة الحديثة اعتماداً كبيراً على توفر وسائل النقل، وسرعتها، ورخص تكاليفها؛ لتتمكن من الحصول على الخامات والوقود، أو لتصريف الإنتاج، واتساع حجم السوق؛ مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم المنتجات الجيدة بسعر رخيص. (١٦)

وتدلنا القراءة المتأنية للواقع المصري على أن الصناعة لم تأخذ المكانة المستحقة في الاهتمام والتركيز، ورغم الجهود المضنية والشاقة التي بذلتها الدولة لتحقيق بعض هذه الأهداف، إلا أنها لم تأت بالآمال المرجوة منها؛ نتيجة تشتت هيكل الإنتاج المصري بين العديد من الوزارات، فالقلاع الصناعية الكبرى تخضع لوزير الاستثمار الذي بدوره لا يضع هذه المسألة ضمن أولوياته الأولى، وغالباً ما تحتل مكانة متأخرة في اهتماماته بحكم التخصص والمهام المطلوبة منه، أما باقي الصناعات فهي موزعة بين العديد من الوزارات، كالبتترول والكهرباء والإسكان، ولا يبقى لوزير الصناعة سوى القطاع الخاص، وهو أيضاً غالباً ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً باتحاد الصناعات وليس بالوزارة، ومن هنا شلت يد وزير الصناعة تماماً عن تطبيق أي إجراءات أو سياسات تنموية يهدف إلى تحقيقها فضلاً عن التقليدية للسياسة الصناعية التي أدت إلى سوء توزيع العمل ورأس المال فيما بين الصناعات المختلفة ولم يتحقق التحسن المتوقع في الإنتاجية الكلية، ولذا اعتبر البعض بأن السياسة الصناعية أضافت أعباء كثيرة على الاقتصاد، وعملت على تشويه السوق من خلال إعادة توزيع الموارد بين الصناعات بالشكل الذي لا يتطابق مع إشارات السوق. وفي العقود الأخيرة ازدادت الحاجة إلى سياسة صناعية واعية في مصر - في ظل العولمة وظهور منظمة التجارة العالمية والطبيعة المتغيرة للاقتصاد العالمي؛ لمجابهة كل هذه التحديات والتكيف مع معطيات البيئة الجديدة التي تشهد منافسة هائلة بين التنظيمات الصناعية من جهة، والدول المتقدمة والنامية من جهة أخرى. (١٦)

وحتى يتسنى لنا رصد واقع الصناعة المصرية ومقوماتها - بهدف صياغة سياسة صناعية تستهدف تطوير الصناعة المصرية - قام الباحث بتقسيم هذا الواقع إلى ثلاث حقبة تاريخية فارقة، وتتمثل فيما يلي :-

(١) نشأة الصناعة المصرية الحديثة (١٨٠٥ - ١٩٥١):

شهدت مصر نهضة صناعية في القرن التاسع عشر على يد محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٩) مؤسس مصر الحديثة والتي كانت حالتها الصناعية قبل حكمه لا تلائم وحجم الموارد الاقتصادية والبشرية الضخمة، حيث عانى الاقتصاد المصري - آنذاك - حالة تدهور تجسدت في استيراد معظم المنتجات من الخارج، وكان الإنتاج المحلي بسيط جدًا ويسوق في الأسواق المحلية فقط، ووردي الجودة لا يستطيع منافسة المنتجات الأجنبية. ومن ثم شهد عصره عدة إصلاحات تستهدف تطوير الصناعة وإدخال صناعات حديثة إلى مصر مستعينًا بخبراء أجانب، وإرساء قاعدة صناعية كبرى. وقد أدرك أنه لن تكون مصر دولة قوية دون أن يكون لديها اقتصاد قوي وجيش مبني من الطراز الحديث، وكان الاعتماد على الإنتاج الحرفي وسيلة محمد علي للارتقاء بالصناعة لكي تحقق أهداف بناء القوة الذاتية للبلاد، بدون اللجوء للاستيراد، من خلال عدة إصلاحات قام بها في المجال الصناعي، وتتمثل فيما يلي (١٧):

- أ- أنشأ مصانع جديدة مثل مصانع النسيج والحريير والورق والمواد الغذائية والأسلحة الخفيفة.
 - ب- أمد الصناع بالمواد الخام اللازمة للصناعة بثمن تحدده الحكومة، وشراء المنتجات بالسعر الذي تحدده الحكومة
 - ج- أنشأ حوض جديد لبناء السفن في الإسكندرية بمساعدة خبراء فرنسيين.
 - د- رفع أسعار بيع المواد الخام للصناع وخفض أسعار شراء منتجاتهم لتحقيق الربح المناسب
 - هـ- انتهج سياسة الاحتكار في الصناعة الأمر الذي وفر له أرباح طائلة.
- ولقد ساعدت سياسات محمد علي في تطوير الإنتاج الصناعي بالإجراءات التالية:
- أ- قام بإنشاء مصانع حكومية لتوفير الصناعات المطلوبة واستقدم خبراء من الخارج لأعمال الصباغة وغيرها.

ب- أجبر مشايخ الحارات علي جمع الصببية للعمل في المصانع إجبارياً فأصبحت بمثابة مدارس صناعية.

ج- قام بتخصيص بعثات للخارج منذ عام ١٨٠٩م لإيطاليا وفرنسا والنمسا وانجلترا لدراسة فنون الصناعة .

ولكن المصانع الكثيرة التي بناها محمد علي لم تعمر كثيراً، وإنما أصابها الاضمحلال في أواخر عهده، واختفت بعد ذلك في عهد عباس، وذلك لعدة أسباب، منها (١٨):

أ- أن غرض محمد علي من الصناعة يهدف إلى بناء قوة عسكرية كبيرة لمصر تحقق أطماعه الرامية إلى إنشاء إمبراطورية عظمى، فلما انهارت آماله في بناء إمبراطوريته، واضطر للخضوع للشروط الأوروبية بتقليص عدد الجيش، انتفي الغرض من الصناعة .

ب- أن الصناعة قامت علي تدخل الحكومة في كل صغيرة وكبيرة بداية من تحديد ما يزرعه الفلاح ونهاية بتسويق منتجات المصانع في الداخل والخارج. فلما خضع محمد علي لشروط الدول الأوروبية في معاهدة لندن، اضطر لفتح أسواق البلاد للمنتج الأجنبي وتقليص دور الحكومة في الصناعة، فانهارت الصناعة. وبعد الحرب العالمية الأولى، سمحت إنجلترا بقيام بعض المصانع في مصر لخدمة المجهود الحربي؛ نتيجة لانشغال المصانع البريطانية بإنتاج السلاح اللازم للمعارك، ونجحت المصانع المقامة في مصر، وكانت الجودة لا تقل عن مثيلاتها في بريطانيا.

وقد طرح طلعت حرب ونفذ فكرة إنشاء صناعة وطنية مصرية في مصر حتى تتحرر البلد من سيطرة الدول الأوروبية ومنع المساس بمقدرات مصر والإضرار بمصلحتها القومية، إلا أنه حورب من البنوك التي كان معظمها مملوكة للأجانب. ولما أدرك أن هذه البنوك لن تساعد مصر لإنشاء صناعاتها الوطنية، قرر إنشاء بنك مصر الذي تم تأسيسه عام ١٩٢٠ بفضل جهود طلعت حرب وبرؤوس أموال مصرية لتمويل مشروعاته، التي غيرت مستقبل مصر كثيراً وقفزت بصناعاتها إلى مستويات لم تكن معروفة في دول العالم الثالث. ويرى طلعت حرب أنه بدلاً من تصدير المواد الخام مثل القطن لأوروبا بمبالغ زهيدة ثم استيراد المواد المصنعة مثل القماش بمبالغ باهظة، تقوم مصر ببناء مصانع لهذه الصناعات على أرضها. بذلك يتوقف نزيف الأموال إلي الخارج وينمو الدخل القومي وتحرر مصر من الضغوط الخارجية، وحققت هذه الأفكار نجاحاً باهراً.

ونجح بنك مصر في تأسيس قاعدة صناعية شملت سلسلة من الشركات والمصانع الكبرى وإقامة صناعة مصرفية متطورة، ورفع المصريون شعار "المصري للمصري" ونجح هذا الشعار في حماية المصنوعات المصرية وكان طلعت حرب قد قام في إطار السياسة الاقتصادية للبنك بتأسيس عدة شركات منذ افتتاح البنك وحتى عام ١٩٣٨م، حيث كان يقطع جزء من الأرباح السنوية للبنك يظهر في الميزانية باسم "مال مخصص لتأسيس شركات مصرفية صناعية تجارية" حيث يتم المساهمة به في رأس مال الشركة ويساهم المواطنون بالباقي، فأصبح البنك من تأسيس المصريين والمستفيدين منه مصريين، بحيث أصبح نظام العمل في البنك والشركات نظام اقتصادي متكامل يتم تجميع مدخرات المصريين في البنك ويقوم هو بتوظيفها في الشركات المصرية والتي بدورها تقوم بإنتاج منتجات مصرفية بمستوى جودة عالي وأسعار منخفضة تقوم بسد الاحتياجات الضرورية للاستهلاك المحلي مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ككل وبالتالي على المواطن وأيضاً توفير العديد من فرص العمل وتدريب الأيدي العاملة في جميع المجالات الصناعية والاقتصادية.

وكانت أولى الشركات التي قام بنك مصر بتأسيسها هي مطبعة مصر، وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وشركات مصر للملاحة البحرية، ومصر لأعمال الأسمت المسلح، ومصر للصبغة، ومصر للمناجم والمحاجر، ومصر لتجارة وتصنيع الزيوت، ومصر للمستحضرات الطبية، ومصر للألبان والتغذية، ومصر للكيمياويات، ومصر للفنادق، ومصر للتأمين، كما أنشأ حرب شركة بيع المصنوعات المصرية لتنافس الشركات الأجنبية بنزايون - صيدناوي وغيرهما. وبالرغم من الجهود الوطنية للنهوض بالصناعة المصرية، إلا أن هذه السياسات لم يكتب لها بالاستدامة والتنمية المنشودة في ظل الاستعمار الأجنبي وتبعية الاقتصاد المصري للدول الاستعمارية، ساهم في ذلك خضوع الحكام ومتخذي القرار لهيمنة وسيطرة تلك الدول الاستعمارية. (١٩)

٢) واقع الصناعة المصرية للجمهورية الأولى (١٩٥٢ - ٢٠١٠):

جاءت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ لتستكمل الطريق بإرساء مشروعات رائدة من الصناعات، وزاد عدد المصانع في مصر على ٢٦ ألف مصنع وعمل بالصناعة ٢,٥ مليون شخص يمثلون ثلث قوة العمل في القطاعات الاقتصادية. وقد تطورت حركة التصنيع في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ تطوراً ملحوظاً وأعطيت الأولوية للصناعات الكيماوية والغزل والنسيج والصناعات المعدنية. وقد تركزت هذه الصناعات الوطنية على الشريط المأهول من وادي النيل والقاهرة والدلتا والإسكندرية، وقد قطعت مصر شوطاً كبيراً في مجال

تنمية الصناعة بالخطة الخمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) والتي أسفرت عن بناء ٥ آلاف مصنع، إضافة إلي بناء السد العالي أكبر مشروع صناعي مائي في العالم. ثم جاءت الفترة (١٩٦٧ - ١٩٧٣) حيث أثرت الحرب على أداء القطاع الصناعي سلبيًا، ليعاود بداية انتعاش بعد أكتوبر ١٩٧٣. واستمر التطور في مجال الصناعة حتى عام ١٩٧٤، حيث صدر قانون الاستثمار لرأس المال العربي والأجنبي بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي وجذب مدخرات المصريين في الخارج.. وأعقب ذلك إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي. والقاعدة الصناعية المصرية كانت إحدى ركائز دعم حرب الاستنزاف عام ١٩٦٩ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وهي التي مولت اقتصاد الحرب في هذه المرحلة. لكن الصناعة المصرية تدهورت بعد سياسات الانفتاح والخصخصة غير المدروسة، فقد تم تصفية مئات الشركات الصناعية وبيعها بثمن بخس مقابل تدمير الاقتصاد المصري، وهو ما أرجعه البعض إلى إهمال الحكومة بزراعة محصول القطن، وغياب الأيدي العاملة المدربة. (٢٠)

كما شهد آخر عقد السبعينات التوجه نحو إنشاء المدن الصناعية خارج حزام القاهرة. ومنذ عام ١٩٨١ أصبح شعار "صنع في مصر" هو الهدف الأول للصناعة المصرية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى التصدير. وباستقرار مصر على طريق السلام، بدأت مصر مرحلة جديدة على طريق التنمية الصناعية، وأصبح هذا الشعار "هدفًا قوميًا"، وسعى قطاع الصناعة لتنمية المنتج المصري. وخلال التسعينيات من القرن الماضي، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، تزايد دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الصناعية، وحظي قطاع الصناعة بالعديد من المزايا والتيسيرات وتزايدت الاستثمارات الموجهة للأنشطة الصناعية. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين بدأت مصر مرحلة من مراحل النهوض بالصناعة المصرية، بعد ارتباط الصناعة بالتجارة الخارجية والداخلية تحت وزارة واحدة (وزارة الصناعة) أخذت على عاتقها مهمة تحقيق النقلة النوعية للاقتصاد المصري، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصري وتحديث الصناعة المصرية في إطار برنامج متكامل يساهم في رفع الصادرات للانضمام بفاعلية في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى توفير البيئة الملائمة للنشاط الصناعي والتجاري لتشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بالدور الرئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية. (٢١)

كما شهد مناخ الاستثمار الصناعي في مصر تحسنًا ملموسًا في الفترة الأخيرة، وذلك بعد صدور القرار الجمهوري بتعديل التعريفات الجمركية وصدور قانون الضرائب الجديد والبدء في تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى منذ

عام ٢٠٠٥ كما صدر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ بغرض تسهيل إجراءات الاستثمار. ويرى فرانسوا ريفيه، أنه في هذا السياق حاولت مصر أن تلعب دوراً خاصاً بالاستفادة من مزايا النسبية (الأيدي العاملة الرخيصة - السوق الداخلية الواسعة - الموقع الجغرافي - السوق الخارجية)، وهذه السياسة الصناعية تقوم على محاولة الجمع بين اليد العاملة المصرية ورأس المال النفطي، والتكنولوجيا الغربية. (٢٢)

وقد شهدت السنوات الخمس (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) ارتفاعاً متدرجاً في إجمالي الصادرات المصرية، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من ٤,٢ مليارات دولار عام ٢٠٠١ لتصل إلى ١٠,٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة بلغت ١٥٦٪، مما يعكس التطور الحقيقي لأساليب التصدير الجديدة التي ساهمت في وضعها المجالس التصديرية ومجلس تنمية الصادرات، وحقق قطاع الصناعات الغذائية طفرة حقيقية في صادراته خلال النصف الأول من العام المالي (٢٠٠٦/٢٠٠٥) بزيادة بلغت ٤٩٪ عن نفس الفترة من العام السابق له، وبلغت هذه الصادرات ٢,١٢٧ مليار جنيه. (٢٣) ويلاحظ أن الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ نصيبها حوالي ٣٠٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي، يليها قطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ٢٣٪، ثم الصناعات الكيماوية ١٥٪، والغزل والنسيج والملابس والجلود حوالي ١٠٪، وهذه القطاعات الأربعة هي الأهم في الاقتصاد المصري من حيث عدد المنشآت الصناعية ومساهمتها في الإنتاج الصناعي الإجمالي، وقدرتها على استيعاب العمالة ومستوي الأجور، فقد استحوذت في عام ٢٠٠٥ على نحو ٧٨٪ من قيمة الإنتاج الصناعي، ٥٨٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية ونحو ٧٩٪ من إجمالي العاملين. (٢٤) وخلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بلغ إنتاج صناعة الغزل والنسيج حوالي ٣٠٥ آلاف طن غزل، ونحو ٣١٥,١ مليون قطعة ملابس، وفي مجال مستلزمات التشييد والبناء تم إنتاج ٣٣٠٦٠ ألف طن من الأسمنت، ونحو ٤٩٥٤,٩ ألف طن من حديد التسليح، وفي مجال الصناعات الغذائية تم إنتاج ١٦٤٥ ألف طن من السكر المكرر، وفي مجال صناعة الأسمدة تم إنتاج ١٠٨١٠ ألف طن من الأسمدة الأزوتية ونحو ١٣٩٣ ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية. (٢٥)

وفي عام ٢٠٠٧ شهد انطلاق مشروع الألف مصنع في قطاع الصناعة، حيث بلغ عدد المصانع التي دخلت مرحلة الإنتاج نحو ٢٨٣ مصنعاً كبيراً منها ١٦٩ مصنعاً جديداً و ١١٤ توسعاً في مصانع قائمة. وشمل التوزيع القطاعي للمصانع الكبيرة ٧٣ مصنعاً في قطاع الصناعات الغذائية أتاحت ١٤

ألفاً و ٥٠ فرصة عمل، و ٧٢ مصنعاً في قطاع الغزل والنسيج بتكلفة استثمارية ٢ مليار و ٦٢٦ مليون جنيه توفر ٨ آلاف و ٥٦٩ فرصة عمل، و ٥٦ مصنعاً في قطاع الصناعات الكيماوية أتاحت ٩ آلاف و ٩٣٩ فرصة عمل. كما تم إنشاء ١٦٦ مصنعاً متوسطاً - وفرت ١١٧ ألفاً و ٥٥ فرصة عمل في عام ٢٠٠٧ منها ٤١ مصنعاً لصناعات الغزل والنسيج بتكلفة استثمارية ٣٣٧ مليوناً جنيه وفرت ١٠ آلاف و ٢٦٠ فرصة عمل، و ٣٩ مصنعاً للصناعات الغذائية وفرت ٢٢٦٩ فرصة عمل، و ٣٢ مصنعاً للصناعات الكيماوية وفرت ١٥٠٣ فرص عمل، و ٢٩ مصنعاً في قطاع الصناعات الهندسية توفر ١٨٦٣ فرصة عمل، و ١٠ مصانع لمواد البناء توفر ٨٨٨ فرصة عمل. (٢٦)

وقد ارتفعت قيمة الصادرات خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٧ لتصل إلى ١,٤٥٥ مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها ١٢,٧٪ عن شهر سبتمبر ٢٠٠٦، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات لبعض السلع مثل (الملابس الجاهزة - بترول خام). كما ارتفعت قيمة الواردات خلال تلك الفترة إلى ٢,٦٢٩ مليار دولار بنسبة ارتفاع قدره ٣٠,٧٪ عن شهر سبتمبر ٢٠٠٦، نتيجة لارتفاع قيمة الواردات لبعض السلع مثل (الفحم - قمح - مواد أولية). ومن الجدير بالملاحظة والرصد أن قيمة واردات مصر السلعية بلغت قرابة ستين مليار دولار ٢٥٪ منها سلع استهلاكية. وقد تسببت هذه الواردات في القضاء على صناعات محلية بسبب ضعف تنافسيتها أمام المنتجات المستوردة. (٢٧)

وترتب على ذلك أن دخلت الصناعة المصرية مجالات جديدة مثل: الصناعات التكنولوجية المتقدمة وصناعة البرمجيات الالكترونية الدقيقة. وقد أدى تطور الإنتاج الصناعي إلى تحسن نسب الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع الصناعية الهامة مثل السكر بنسبة ٨٠٪ والأسمت بنسبة ١٠٠٪ وحديد التسليح بنسبة ٩٩,٥٪ وشهدت الخطة الخمسية الخامسة تحقيق معدلات نمو مرتفعة لبعض السلع الصناعية مثل الألومنيوم ٧٧٪، ملابس جاهزة ٤٠٪، غزل صوف ٣٠٪، غزل حرير ٢٦٪، أسمت ٢٦,٦٪، غزل قطن ١٩٪. بيد أن القطاع الصناعي المصري بدأ يتراجع بشكل طفيف منذ عام ٢٠٠٩ بسبب تخفيضات مصر الجمركية وفق التزاماتها تجاه اتفاقية "الجات"، وازدحام السوق المصري وتكدسه بالمنتجات الأجنبية وتنافسها غير المتكافيء مع المنتجات المحلية. (٢٨)

وقد مرت الصناعة المصرية في تلك الحقبة التاريخية بحزمة من السياسات، أهمها (٢٩):

أ- الاستعاضة عن الواردات والتأميم فيما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٠، شرع جمال عبد الناصر في إتباع السياسات الاقتصادية التي استهدفت إعادة توزيع الموارد، من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والسيطرة على مصادر الإنتاج ووسائله، وكانت أبرز هذه السياسات قانون الإصلاح الزراعي، والاتجاه إلى التصنيع لاستيعاب مزيد من العمالة، وتأميم البنوك الخاصة والأجنبية العاملة والشركات والمصانع الكبرى. وبدأ بالاستثمار الحكومي المباشر بإنشاء شركة الحديد والصلب المصرية عام ١٩٥٤، ثم تأميم قناة السويس في ١٩٥٦.

ب- الاتجاه نحو الفكر الاشتراكي فتم العمل بأول خطة خمسية، ودعم السياسات الاقتصادية بالقوانين الاشتراكية، والتدخل في تحديد الأسعار، وقد تحقق معدل نمو سنوي متوسط بلغ ٣,٨٪ خلال سنوات الخطة، وانطلقت عدة مشاريع القومية أبرزها بناء السد العالي.

ج- ما بين حربي ١٩٦٧- ١٩٧٣ تم فرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب القائمة لزيادة الإيرادات العامة الضرورية لمواجهة التزايد السريع في الإنفاق العام اللازم إبان فترة الصراع العربي الإسرائيلي. وقد زادت هذه السياسات النقدية المتمثلة في التمويل بالعجز من معدلات التضخم، ومن ثم قامت الدولة بإتباع سياسة التسعير الجبري للسلع الأساسية للحد من الأضرار، كما زاد الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال القروض والمنح التي كانت تتلقاها مصر من الدول الداعمة.

د- الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤- ١٩٨١) تم تطبيق برامج سنوية في شكل خطط متحركة، والاستعانة برؤوس الأموال العربية والأجنبية في التنمية، مما رفع معدل النمو السنوي حتى وصل إلى ٩,٨٪ ولكنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية.

هـ- الفترة من (١٩٨٢- ١٩٩٠) تم مواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، والتحول نحو اقتصاد السوق، والتي شملت تقليص دور القطاع العام تدريجياً، والتحول إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على دور الدولة في إدارة الاقتصاد الكلي.

و- الفترة (١٩٩١-٢٠١٠) أدت الأحداث الإرهابية إلي إحداث خلخلة في الاقتصاد المصري، ولكن كان هناك الاستقرار النسبي للاقتصاد، وتحقيق

معدلات نمو متوازنة، وارتفاع في قيمة الاحتياطي النقدي الأجنبي، واستقرار سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلي مشاريع تنمية كبري وإنشاء المدن الجديدة.

٣) واقع الصناعة المصرية للجمهورية الثانية (٢٠١١ - ٢٠١٧):

شهد الاقتصاد المصري منذ عام ٢٠١١ العديد من التغيرات والأحداث السياسية وغيرها من الاضطرابات الأمنية، أدى إلى تراجع مطرد للقطاع الصناعي وصل إلى غلق ٤٠٠ مصنع، ومن ثم انخفاض حجم الصادرات منذ العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ من ٦,٧ إلى ٦,٠ مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ثم إلى ٥,٩ عام ٢٠١٣/٢٠١٤، ولكن بعد مرور عام على تطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير بدأ يحدث ارتفاع نسبي في صادرات مصر إلى ٥,٣ مليار دولار في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٤,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، وتضمنت صادرات الوقود، والمواد الخام من المنتجات الغذائية والقطن الخام، وصادرات السلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع. (٣٠) وقد كشفت الدراسات والاستطلاعات المسحية التي أجريت علي قطاع الصناعة بعد أحداث ٢٥ يناير عن بعض المؤشرات من أبرزها (٣١):

أ- بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ما بين ١٦,٢٪ و ١٧,١٪ خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، وقد بلغت جملة الاستثمارات المنفذة في العام المالي ٢٠١١-٢٠١٢ نحو ٢٤٦,١ مليار جنيه، وكان نصيب الصناعات التحويلية منها ٢٢,٥ مليار جنيه، ونصيب قطاع البترول والغاز نحو ٦٢,٤ مليار جنيه. وبذلك تتضح النسبة الضئيلة التي تستحوذ عليها الصناعات التحويلية من الاستثمارات المنفذة، حيث بلغت هذه النسبة ٩,١٪، في حين تصل الاستثمارات في قطاع البترول والغاز قرابة ثلاثة مرات الاستثمارات في الصناعات التحويلية. وحسب تقديرات الخطة الخمسية العامة للدولة عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠١١-٢٠١٢ فإن عدد العاملين بقطاع الصناعة يصل إلى ٢,٨ مليون عامل، يشتغلون في قرابة ٣١,٢ ألف مشروع.

ب- بلغ عدد المصانع المتعثرة بعد الثورة ١٥٧٠ مصنعا ووصلت الآن إلى أكثر من ٤٠٠٠ مصنعا، ٥٥٠ مصنعا بالصعيد و ٣٠٠ مصنع بالسادس من أكتوبر و ٤٠٠ مصنعا بالعاشر من رمضان، مما يمثل مؤشراً خطيراً على مستقبل الصناعة في مصر. وأن غالبية المشاكل التي تواجه المصانع المتعثرة تتعلق

بصعوبات تمويلية، مما يعكس ترتيب مصر في مؤشر تصفية النشاط وإغلاق المشروعات، حيث تحتل المرتبة ١٣١ عالمياً من ١٨٣ دولة مما يعنى أن المستثمر يعاني صعوبات عدة في الخروج الآمن من السوق وهو ما يعد عائقاً لاتخاذ قراراً استثمارياً في مصر، على الرغم من أن مؤشر تأسيس المشروعات جاءت مصر في الترتيب ١٨ عالمياً وفقاً لمؤشرات البنك الدولي.

ج- إن ما يحدث في المدن الصناعية المصرية واحد من أخطر الملفات الاقتصادية التي تجاهلتها الحكومة بعد الثورة والتي تؤدي إلى زيادة البطالة، والغريب أنه لا أحد ينظر أو يسعى لإيجاد حل لهذه الأزمة لينهى عثرات هذه المصانع التي سرحت العمالة الموجودة مما يضر بالاقتصاد المصري، حيث تعمل أفضل هذه المصانع حالياً بربع طاقتها، نتيجة حالات التعثر المالي لهذه المصانع، في ظل تعنت البنوك في منح القروض بسبب عدم الاستقرار السياسي.

وتشير الإحصاءات إلى أن معدل نمو الصناعات التحويلية قد هبط من ٨٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى نحو ٣،٢٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك قبل أن يرتفع إلى نحو ٣،٨٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٤،١٦٪، ومن حيث العمالة، يستوعب قطاع الصناعات التحويلية ٩،٢٥٪ من إجمالي المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية بإجمالي الجمهورية، حيث إنه من أكثر الأنشطة الاقتصادية استيعاباً للعمالة. (٣٢) وقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال مؤتمر التعداد الاقتصادي، أن عدد المنشآت الصناعية بلغ عام ٢٠١٤ نحو ٢،٤١ مليون منشأة، منها ٨٢٤ منشأة تابعة للقطاع العام بنسبة ٠،٠٣٪ فيما استحوذ القطاع الخاص على ٩٩،٩٧٪ بعدد منشآت ٢،١ مليون منشأة. أما من حيث المصانع فلا يمكن أن تجد مصدراً دقيقاً يرصد حجم الصناعة المصرية، ولكن طبقاً لهيئة التنمية الصناعية فإن عدد المصانع المصرية المسجلة والمرخصة رسمياً هو ٣٤٣٨٣ مصنع، ويحتل قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات الصدارة بـ ٨٠٠٠ مصنع، في حين أن إجمالي الاستثمار في ذلك المجال يتخطى ٣٠٠ مليار جنيه، ولكن المراقبين للمجال الصناعي المصري يعلمون أن أغلب المصانع المصرية هي مصانع غير مرخصة (بير السلم) ويمكن أن يصل عددها أكثر من ٦٠ ألف مصنع، أي أن إجمالي المصانع المصرية من المصانع الصغيرة إلى الضخمة يتجاوز ١٠٠ ألف مصنع بطاقة إنتاجية تصل إلى ألف مليار جنيه مصري تقريباً.. ويبقى السؤال دائماً: لماذا يوجد هذا العدد الكبير من المصانع غير المرخصة؟ (٣٣)

وفي يناير ٢٠١٦ تم إصدار قرارات جديدة تحد من استيراد السلع الرديئة، وغير المطابقة للمواصفات القياسية التي يقوم باستيرادها عدد من التجار على حساب المستهلك المصري. وتم إصدار قراراً يمنع دخول نحو ٥٠ سلعة، منها الملابس الجاهزة، إلا بعد تسجيل المصانع المصدرة للمنتجات بالسجل الذي سيتم إنشاؤه بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، حيث لا يجوز الإفراج عن هذه المنتجات الواردة بصفة الاتجار إلا إذا كانت من إنتاج المصانع المسجلة في هذا السجل. وتأتي هذه القرارات لدعم وتشجيع الصناعة المحلية وزيادة قدرتها، والحد من المنافسة غير العادلة وغير الشرعية، ودعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز شعار "صنع في مصر". (٣٤)

وفي العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، نجد أن أغلب الصادرات المصرية إلى الدول العربية بما يقرب من ١,٦ مليار دولار، أي بحوالي ٣٠٪ من إجمالي الصادرات، بارتفاع عن نفس الفترة من العام السابق التي بلغت ١,٣ تليها الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ١,٥ مليار دولار، بنسبة ٢٨٪ من إجمالي الصادرات، التي انخفضت عن العام السابق حيث كانت تبلغ ١,٦ مليار دولار بنسبة ٣٤٪، ثم تأتي الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت ٠,٥ مليار دولار بنسبة ٩,٤٪ وأخيراً الصادرات إلى الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي بقيمة ٠,٤ مليار دولار، بنسبة ٧,٥٪ من إجمالي الصادرات المصرية. أما عن الواردات المصرية، نجد أن دول الاتحاد الأوروبي صاحبة أكبر نصيب من حجم الواردات التي بلغت ٣,٩ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، بنسبة ٢٨٪ من إجمالي الواردات وتراجعت في العام السابق بنسبة ١,٤٪، ولذا نجد أن تخفيض قيمة العملة يجعل أسعار السلع المصنعة محلياً أرخص، فتزداد تنافسية المنتجات الوطنية ويرتفع حجم الصادرات، وفي المقابل فإن ارتفاع أسعار الواردات، يحد من شراء السلع المستوردة، ويعمل على إحلال المنتجات الوطنية محلها، وبالتالي تتراجع الواردات وتنخفض تكلفتها بالعملة الأجنبية. ويتوقف ارتفاع الصادرات وانخفاض حجم الواردات نتيجة انخفاض قيمة العملة على مدى قدرة الآلات الإنتاجية الوطنية والمدخلات الأخرى على تصنيع السلع التي تستورد من الخارج بجودة مماثلة وأسعار تنافسية. (٣٥) ومن هنا عادت مصر مرة أخرى لاستراتيجية التصنيع للتصدير فكان إصدار وزارة التجارة والصناعة لاستراتيجية تعزيز التنمية والتجارة الخارجية وهي خطة خمسية ٢٠١٦-٢٠٢٠، تهدف إلى توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام القائم على تعزيز التنافسية والتنوع والابتكار؛ لإحلال الواردات وزيادة الصادرات، مع زيادة معدل النمو الصناعي ليصل إلى ٨٪،

وزيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي من ١٧,٧٪ إلى ٢١٪ في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة معدل نمو الصادرات ليكون ١٠٪ سنوياً وتوفير ٣ مليون فرصة عمل مناسبة ومنتجة. وستتحقق هذه الأهداف بإتباع مجموعة من السياسات الصناعية والتجارية، وإتباع مجموعة من البرامج والمشروعات، بالتركيز على عدد من الصناعات لترشيد الواردات وزيادة الصادرات. (٣٦)

وإجمالاً.. وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة، والسياسات التطويرية للنهوض بالصناعة المصرية، إلا أنه مازالت نسبة مساهمة الصناعة المصرية في الناتج المحلي محدودة للغاية، بل وتتجه للانخفاض عاماً بعد آخر. فضلاً عما تتصف به الصناعة التحويلية من قاعدة صناعية ضعيفة، مصحوبة بانخفاض في الإنتاجية، وربما يرجع ذلك إلى التناقض بين سياسات القول والفعل، وبين تبني سياسات مستوردة لا تتناسب مع وضعنا الراهن.... أو عوامل خارجية مرتبطة بالتنافسية والتقدم التقني واتساع الأسواق والجودة.. وما إلى ذلك.

رابعاً : واقع صناعة الغزل والنسيج ومشكلاتها:

عرفت صناعة النسيج تطوراً تدريجياً بكافة أنواعها، وذلك منذ عصر الفراعنة مروراً بالملكية، وحتى عصر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي أعاد تأهيل وافتتاح مصانع نسيج جديدة معتمداً على ازدهار زراعة القطن آنذاك، حيث كان إنتاج الثوب في البداية يتم بنفس دار الصانع، وخلال المرحلة الثانية بعد تطور التقنيات أصبح العمل يتم بغزل المادة في المعمل ثم نسجها في المنزل. وتعتبر صناعة المنسوجات والملابس من الصناعات القليلة التي تتم جميع عملياتها بالكامل داخل البلاد. وتمثل الصناعات القائمة على القطن العمود الفقري لهذا القطاع وتعتبر مصدراً رئيسياً للميزة التنافسية التي تتمتع بها مصر في هذا المجال. وتعد مصر أكبر الدول الإفريقية وثاني أكبر الدول الشرق أوسطية في تصدير المنسوجات والملابس. كما تشترك مصر وتركيا وتونس والمغرب في ٩٥٪ من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الملابس من بين الدول الشريكة في حوض البحر المتوسط وعددها ١٢ دولة. ويعتبر القطاع العام مسئولاً عن ٩٠٪ من نشاط غزل القطن و ٦٠٪ من إنتاج الألياف و ٣٠٪ من الملابس. (٣٧)

و طبقاً لتقديرات هيئة الاستثمار لعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حوالي ٦,٥ ٪ من



الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعة أو ٣ ٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة. ويبلغ إنتاج النسيج ١٦,٣ ٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي في مصر، وإجمالي الاستثمارات في قطاع النسيج ٨ بليون دولار. وتمثل صادرات النسيج حوالي ٢٥ ٪ من إجمالي

الصادرات المصرية. وتتكون صناعة النسيج والملابس من ٤,٤٩١ شركة تستخدم ٣٠ ٪ من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في مصر. (٣٨)

وتضم مدينة المحلة الكبرى اكبر تجمع صناعي للغزل والنسيج والوبريات حيث يصل عدد المصانع إلى ١٢٠٠ مصنع يعمل بها نحو ٣٠٠ ألف عامل. وتم إغلاق ٤٣ مصنعا في مدينة المحلة، كما اتجهت ٥ شركات تعمل في قطاع الغزل والنسيج والوبريات بالمحلة إلى تصفية أعمالها بسبب المديونية الكبيرة وتخلي الحكومة عن مساندة تلك المصانع وإقالتها من عثرتها. وغالبية المصانع في مدينة المحلة تعمل حالياً ب ٥٠ ٪ من طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج مما قلل من تنافسية منتجات الشركات في الأسواق العالمية وتراجع معدلات التصدير، مما أدى إلى فقدان أكثر من ٢٠ ألف عامل وظائفهم نتيجة سياسات تخفيض العمالة، ومعاناة العديد من المصانع الكبرى من حالات تعثر لأكثر من سبب، ويأتي التمويل وارتفاع أسعار المواد الخام وتقادم الآلات على رأس هذه الأسباب.

وبالرغم من ملامح التطور التي سعت إليها الدولة على مر تاريخها، إلا أن مؤشرات أداء الاقتصاد المصري توضح ازدياد وتيرة التدهور في ذلك الاقتصاد، وبخاصة في مجال الصناعة المصرية التي تعاني من تحديات تراكمية تمتد منذ عهد محمد علي ومروراً بعهد عبد الناصر والسادات ومبارك، فعلى الرغم من إنشاء العديد من الصناعات، ولكنها في كل مرة كانت تضيف أعباء جديدة تعرقل مسيرة مصر، حيث عانت العديد من المدن الصناعية المصرية بالكثير من الأزمات التنظيمية التي أثرت على قطاع الصناعة بشكل عام

والمؤسسات الصناعية على وجه الخصوص، ونتجت تلك الأزمات عن سياسات تنظيمية تتعلق بصناع القرار على مستوى الدولة، أو على مستوى الإدارة العليا للمؤسسات الصناعية، أو كلاهما. وهو ما أفرز كثير من التحديات التي تهدد قطاع الصناعة، ومن ثم الناتج القومي من جهة، وانتشار البطالة وتدني مستوى الدخل واللجوء إلى الاستيراد الخارجي وارتفاع الأسعار من جهة أخرى .

وتتباين المعوقات التي تواجهها الصناعات المصرية من قطاع لآخر، فالمعوقات التي تواجه قطاع الغزل والنسيج تختلف عن الأدوية، فيما تحجم مشاكل مصنعي الغزل والنسيج أكثر من ٩٠٪ عن مشكلات الصناعة المصرية، وبخاصة التصدير. وعلى الرغم مما تتمتع به الصناعات النسيجية من مزايا إلا إنها بدأت تتعرض لمشكلات عديدة نتيجة لبعض المعوقات التي ترفع من تكلفة الإنتاج وتحد من القدرة التنافسية للصناعة. كما شهدت الصناعة انتكاسة كبرى بعد إغلاق العديد من المصانع خصوصاً الحكومية؛ نتيجة عوامل ومشكلات مجتمعية وعالمية. ومن أهم المشكلات التي تعاني منها مشكلات الصناعة المصرية عامة ومشكلات صناعة الغزل والنسيج في المجتمع المصري على وجه الخصوص تتلخص في عوامل عدة، نستعرض أهمها فيما يلي (٣٩) :-

(١) **العوامل السياسية:** وتتمثل في الثورات والمظاهرات والاضطرابات السياسية والاقتصادية والاضرابات العمالية التي واجهتها مصر، وأدت جميعها إلي التأثير سلباً علي مواردها الاقتصادية، مما أدى إلي ضعف الإنتاج المحلي، وضعف الربط بين الإنتاج والسوق المحلي، وعدم التوافق بين الزراعة والصناعة، وعدم التوافق بين الجودة العالية للإنتاج المحلي للقطن، واحتياجات الصناعة الوطنية التي اتجهت بدورها إلي المنتجات منخفضة الجودة رخيصة السعر، ويوفر القطن المصري حالياً ١٥٪ فقط من الاحتياجات الكلية للصناعة الوطنية، حيث تلجأ المغازل المصرية إلي استيراد القطن الأمريكي، نتيجة ضعف اهتمام الدولة بزراعة القطن بسبب سياسات تحرير تجارة القطن منذ عام ١٩٩٤، وتسببت هذه السياسات في الانخفاض المتتالي لمحصول القطن علي مدي أكثر من ١٥ عاماً إلي أن وصل إلي حوالي ٢,١٥ مليون قنطار في موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل ٤,٥ مليون قنطار في الموسم السابق، مما أدى إلي ارتفاع أسعار القطن المصري بنسبة ١٠٠٪، لذلك تم استبداله بالأقطان المستوردة الرخيصة لاستيفاء الطلب المحلي، ووفقاً لتقرير صادر عن غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات في عام ٢٠١٠ فقد ارتفعت تكلفة كيلو الغزل من ٢,٣ دولار إلي ٤,٤ دولار، نتيجة ارتفاع

الفائدة البنكية والتي تعتبر من أعلى النسب في العالم إذ تبلغ نحو ١٢٪ سنويا مقابل ٤-٦٪ لدول أمريكا واليابان و ٣-٥٪ لدول جنوب شرق آسيا، وارتفاع تكلفة المرافق وضريبة المبيعات علي السلع الرأسمالية والتي تحد من قدرة المصانع علي تحديث خطوط الإنتاج. وأدي ذلك إلي تزايد عدم إقبال المغازل المحلية علي استخدام القطن المصري؛ لعلو ثمنه، واتجاه بعض الدول إلي استخدام الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة واستيراد نحو مليوني قنطار بأسعار تقل عن أسعار الأقطان المصرية. (٤٠)

(٢) **ضعف قدرة الصناعة المصرية علي المنافسة؛ نتيجة انخفاض جودة المنتجات المحلية، وعدم مطابقتها للمعايير القياسية الدولية، وسوء استخدام الموارد وإهدارها، وتدني مستوي التكنولوجيا والإنتاج، وضعف مستوي العمالة ونقصها، وعدم قدرتها علي التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والعمالة المدربة، وعدم ملائمة معظم الآلات والتقنيات التي تصنع في الدول المتقدمة لاحتياجات وظروف الدول النامية - ومنها مصر - فالآلات الحديثة تعتمد علي تكنولوجيا كثيفة رأس المال، في حين تتوافر لدى تلك الدول أيدي عاملة كثيرة تتطلب توظيفها وينقصها رأس المال، وارتفاع ضريبة المبيعات علي مستلزمات الإنتاج، والتهرب الجمركي.. والدعم الذي تتمتع به السلع المستوردة من منشئها، إلي جانب توقيع مصر علي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، وكذلك الدخول في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما أوجد سيلا من السلع الأرخص سعراً والأعلى جودة من المنتجات المصرية، لذلك اتجه البعض إلي التجارة بدلاً من الصناعة. كما أن بعض الصناعات مثل الغزل والنسيج بمصر وجدت نفسها في مواجهة المنافسة دون تأهيل، بعد أن اعتادت الحماية الكاملة أو شبه الكاملة من جانب الدولة .. وقد انعكس ذلك كله علي وضع مصر في مؤشر التنافسية العالمي، حيث احتلت مصر المرتبة ١١٩ من أصل ١٤٤ دولة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥. (٤١)**

(٣) **المشكلات الاقتصادية، كمشكلة انخفاض الأجور، وقلة الإنتاج الصناعي، وضعف البني المؤسسية الصناعية، والأطر التنظيمية والتشريعية الخاصة بتطوير الإنتاج الصناعي وكيفية تسويقه، ومحدودية الأسواق المحلية، وارتفاع أسعار المواد الخام، والتكلفة الزائدة لمصادر الطاقة ومحدودية الموارد من مصادر الطاقة الأولية، كالغاز الطبيعي والكهرباء، حيث تعاني مصر من حيث زاد الاستهلاك السنوي للكهرباء حوالي ٥٠٪ منذ عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، دون زيادة مماثلة في الإنتاج؛ نتيجة دعم الصناعات**

كثيفة الاستهلاك للطاقة، والتوسع غير المدروس في بيع الغاز للخارج علي حساب الاستهلاك المحلي. (٤٢) إضافة إلى تدهور بعض مصانع الغزل وخاصة في قطاع الأعمال العام؛ نتيجة التقادم الفني للآلات، وتبعية القطاع الصناعي للخارج، وندرة الكفاءات الإدارية لقيادة المشاريع الصناعية، وغياب مراكز الخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات الاقتصادية والفنية، وتوسع رقعة انتشار المنافسة غير المشروعة من جانب مؤسسات صناعية غير مرخص لها، وتضخم العمالة الإدارية في القطاع الصناعي، والاستخدام الجزئي لطاقات الإنتاج، نتيجة القيود علي الواردات من المدخلات الصناعية.

جدول رقم (١)

تطور خسائر شركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام المستخدمة للقطن المصري

السنوات							بيان
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٠/٨٩	
٢٧٠٤	٢٣٤١	٢٢٦٨	٢٠٥٠	١٦٨٢	٦٧٢	٥٤	
							الخسائر بالمليون جنيه

المصدر: وزارة قطاع الأعمال العام: قطاع الصناعة، مركز معلومات قطاع الأعمال العام، القاهرة، ٢٠١٦.

(٤) عدم وجود تكامل عربي في المجال الصناعي، حيث أن المجموعات العالمية منها السوق الأوروبية المشتركة، قامت علي أساس التكامل و التنسيق، رغم اختلاف الأنظمة السياسية. فضلاً عن عدم وجود استغلال عقلائي للثروة المالية، فأغلب رأس المال العربي يستثمر في الخارج في حين أن بعض الدول العربية تعاني من ضائقة مالية، مما يسمح لهذه الأخيرة بالاقتراض من الخارج وكثيراً ما تكون مشروطة وتوقعها في تبعية لهذه المؤسسات المالية. إضافة إلى هجرة الكفاءات والأدمغة العربية إلي الخارج وضعف التكوين المهني لدي العمال مما يؤدي إلي زيادة الاعتماد علي الإطارات الأجنبية. كما تسيطر الشركات متعددة الجنسيات علي الصناعات الاستراتيجية. (٤٣)

(٥) ضعف الاهتمام بالتعليم الفني الصناعي، ويتمثل ذلك في قلة المدارس المهنية والفنية وارتفاع كثافة الطلاب في بعض الأقسام الفنية بالمدارس بلا جدوى، وأسلوب تدريس المنهج من المعلم يعتمد علي التلقين دون تطوير

للموقف التعليمي نفسه، وعدم ربط المناهج الفنية بتطورات السوق واحتياجاته، وانخفاض دخل المعلمون أدي إلي اهتمامهم بالدروس الخاصة، مما يؤدي إلى نقص المهارات والكفاءات. (٤٤)

(٦) **التقليد والتهميش:** وتنتشر في مصر ظاهرة ما يطلق عليها مصانع "بير السلع" وهي تلك المصانع التي لا تستوفي شروط الترخيص والإنتاج، سواء من النواحي القانونية أو الفنية، حيث تنتج السلع الغذائية والملابس.. ولا تخضع هذه المصانع لأية ضرائب، كما لا يتمتع العاملون بها بأي نوع من الحماية الاجتماعية أو الصحية، وبالتالي تكون أسعار هذه السلع أرخص من السلع المنتجة في المصانع المرخصة، وهو يكون سبباً في خسارتها. إضافة إلى مشكلات التهميش للسلع الأجنبية عبر المنافذ الجمركية، بحيث تخرج السلع المهربة دون جمارك، مما يجعل سعرها أقل من السلع المحلية، فضلاً عن عوامل تميز لصالح السلع المستوردة مثل الجودة، ومن أكثر القطاعات الصناعية التي تعاني من ظاهرة التهميش قطاعات النسيج والملابس الجاهزة، والتي شهدت رواجاً كبيراً بعد ثورة ٢٥ يناير بسبب غياب الأمن. وعادة ما يتم تهريب سلع استهلاكية ذات ماركات عالمية، سواء كانت هذه السلع أصلية أو مقلدة، إلا أنها تلقي رواجاً في السوق وبخاصة في القطاعات الشبابية. (٤٥)

(٧) **مشكلات تنظيمية،** كغياب استراتيجيات تنظيمية موحدة تجمع الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية الصناعة، وضعف السياسات الإدارية المتعلقة بإجراءات اتخاذ القرارات، وإصدار التراخيص الصناعية، إضافة إلي تحصيل الرسوم المبالغ فيها بغير سند قانوني. كما أن المصانع الصغيرة التي يعمل معظمها في الصناعات النسيجية والغذائية مهددة بالتوقف والغلق بسبب المشكلات التي تواجهها سواء من شركات الكهرباء أو الهيئة العامة للتنمية الصناعية ذاتها. وضعف الآليات لحل المشاكل المتكررة التي تواجه رجال الأعمال رغم إمكانية حلها، ولذا تلجأ الحكومة لرفع أسعار بعض الخدمات كوسيلة تعويضية للخسائر التي تتعرض لها قطاعات عامة بسبب فشل الإدارات المتعاقبة.. ومن ثم لا يجدون غير وسيلة زيادة الأسعار لتكون أنسب الحلول. وعدم صلاحية بعض التشريعات، التي قد تعود لفترة الأربعينيات من القرن الماضي، وإجراء بعض التعديلات (الشكلية) على بعضها، وتعدد الجهات الرقابية على المصانع مثل هيئة مراقبة الجودة والأمن الصناعي والرقابة الصحية وهيئة الرقابة علي الصادرات والواردات، وتعد تلك الجهات الرقابية تضييقاً للوقت، ويتسبب في وجود رشوة وفساد. وهناك ٧١ جهة حكومية رقابية تتعارض اختصاصاتها

وتتهرب كل منها من المسؤولية، وتلقيها علي الجهة الأخرى. كما أن بعض الإجراءات التي تفرضها الدولة هي السبب وراء زيادة اقتصاد «بير السلم»، وهؤلاء يجدون صعوبة في الحصول علي التراخيص؛ فيفضلون الابتعاد عن العمل من خلال المنظومة الرسمية. (٤٦)

(٨) إغراق الأسواق المحلية بجميع المنتجات النسيجية والوبرية والملابس الجاهزة المستوردة.. وهي تنافس المنتج المحلي لانخفاض سعرها.. وهناك تنافس غير شريف فالمنتجات الصينية تحصل علي دعم حكومي قدره ٤٧٪، بينما تحصل المنتجات المصرية علي دعم حكومي بنسبة ١٠٪ فقط.. ويتم استيراد قطن رديء من ماليزيا والهند والصين، ويستخدمه بعض أصحاب المصانع غير المرخصة، والتي تقوم بتصنيع منتجات رديئة. فضلا عن أزمة نقص الدولار، وتذبذب أسعاره، مما يؤثر علي تكلفة شراء الخامات اللازمة للتصنيع، في الوقت الذي تعتمد فيه أغلب القطاعات التصديرية بمصر علي خامات مستوردة للتصنيع بنسب متفاوتة تتراوح بين ٢٠ و ٨٠٪ وفقاً للقطاع، فضلاً عن تأخر صرف المساعدة التصديرية لمدد تصل لعامين كاملين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، مما يؤثر علي المنافسة وتكلفة التصنيع بالشركات المصرية، مقارنة بنظائرها العالمية. كما إن عدد المصانع المنتجة للملابس بالسوق المصرية يتراوح بين ٨٥٠٠ و ١٠ آلاف مصنع، ما بين شركات كبيرة وصغيرة ومتوسطة، ٥٠٠ شركة منها فقط تقوم بالتصدير للأسواق الخارجية تمثل نسبة لا تتجاوز ٥ إلي ٦٪ من الشركات المنتجة، فيما توجه بقية الشركات إنتاجها للسوق المحلية نظراً لأن أغلب الشركات العاملة بالقطاع من الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تفتقر للكوادر بتكلفة مرتفعة وإنتاجية كبيرة تغطي تكلفة الإنتاج، لكن قلة الماكينات وانخفاض مستوي الجودة بتلك المصانع، واستيراد أغلب مستلزمات الصناعة من الخارج بنسب تصل إلى ٤٠٪، وعدم توافر الأقمشة المطلوبة من العملاء بالخارج بسعر منافس وجودة عالية، وارتفاع التهريب عبر الجمارك، خاصة عبر المنطقة الحرة ببورسعيد، والتي يجب إحكام الرقابة عليها من قبل الجمارك. وجميعها عوامل تقلل من قدرتها علي الدخول في منظومة التصدير. وهناك تراجع وصل إلي ٢٢٪ في صادرات الملابس الجاهزة، وهي نسبة لا يجوز السكوت عنها، خصوصاً أن مصر من أفضل دول العالم من حيث تنافسية الإنتاج، ولكن الصادرات تواجه مشاكل لا حصر لها، أهمها: عدم وجود استراتيجية حقيقية للنهوض بالقطاع الصناعي. (٤٧)

ومن هنا يمكن وضع تعريفاً إجرائياً لمشكلات التصنيع بأنها عبارة عن " كل معوق يؤثر في إنتاجية وكفاءة التنظيمات الصناعية ويحد من فاعليتها في النهوض بالمجتمع والأفراد على حد سواء، وتتصل تلك المعوقات بمقومات البيئتين الداخلية والخارجية بتلك التنظيمات، كالمواد الخام، والتكنولوجيا المستخدمة في مراحل التصنيع، والسياسات التنظيمية للدولة وأوضاعها، والمنافسة والجودة واتساع الأسواق، ومعوقات الإدارة ومستويات السلطة وعلاقتها بباقي أعضاء التنظيم الصناعي والصراع الصناعي داخل التنظيم وخارجه "

المحور الرابع : التوجه النظري للبحث:

ينطلق البحث الراهن من بعض مقولات نظريتي التغيير المتقدمة والتحديث، حيث تهتمان بدراسة العوامل البنائية التي أدت إلى تدهور التصنيع المصري داخل محيط منظومة الصناعة بوصفها نسقاً، يجب أن تأخذ في اعتبارها التساند بين الأبعاد التالية: الوزارة، والتنظيمات الصناعية، وعلاقات العمل بين أعضاء التنظيم، والموارد التنظيمية، والأساليب الفنية في الإنتاج، والسياسات التنموية في مجال الصناعة. وأن طبيعة هذه العلاقات هي التي تحدد استقرار النسق وبقائه واستقراره. ومن خلال المناقشات الهامة لتلكوت بارسونز حول النسق الاجتماعي وخصائصه، يبرز الاهتمام ضمناً بعلاقات العمل من خلال البعد التحليلي العام للنسق على مستوى المجتمع. وتعد مقومات الصناعة شكلاً مؤسسياً وتشكل العلاقات المتبادلة من خلاله. من جهة أخرى، يذهب بعض العلماء إلى رؤية للتنظيمات الصناعية وأشكال تنظيمات العمل الأخرى كأنساق لها علاقات متبادلة مع بيئتها الداخلية والخارجية. (٤٨)

وقد انطلق البحث الراهن من فرضيات نظرية التحديث والتي تحاول مناقشة القضايا النظرية التالية: تحديد قيم العمل (قيم العمل المستحدثة)، وتحديث أسلوب الإنتاج، وتحديث نمط العلاقات الاجتماعية، والبيئة الداخلية: والتي تتمثل في الدولة ومؤسسات التصنيع والتنظيمات الصناعية والإدارة والعمال، وأثرها في أداء المنظمات التي تنعكس على أداء العاملين داخل التنظيمات الصناعية، والبيئة الخارجية والتي تتمثل في السوق الأوروبية والعولمة الاقتصادية. وقد ارتبطت نظرية التحديث بالثورة العلمية والتكنولوجية التي شاركت فيها الرأسمالية المعاصرة في خدمة المؤسسات الاقتصادية والصناعية وهي عوامل أساسية في صناعة العصر .

وتعد نظرية التغيير المتقدمة **Advanced Change Theroy** التي قدمها روبرت كوين وزملاؤه في عام ٢٠٠٠ تحولاً من النظرة التقليدية إلى نظرة تبحث في الأعماق (٤٩)، حيث ترى أن قادة التغيير تطمح دائماً نحو تغيير مرؤوسيتهم، وبعد الفشل وعدم إحداث التغيير المنشود والمخطط له يبدأ هؤلاء في التفتيش عن المشكلة والأسباب في الخارج، ونادراً ما يبحثون في ذواتهم وأنفسهم. ويشير **Argyris** أن الكثير من برامج التمكين تفشل بسبب عدم قدرة قادة هذه البرامج على تغيير أنفسهم من الداخل، حيث يؤكد بأن هناك فجوة منتظمة بين أقوالنا من جهة وتصرفاتنا من جهة ثانية من غير وعي منا وإدراك بهذه الفجوة، وينجم عن ذلك عمليات تشويش متعمده لعملية الاتصال وتبادل المعلومات يتم فيها تشويه للحقائق. ويعزو **Argyris** ذلك إلى أن هناك قاعدة عامة وعالمية لتنظيم حياتنا وتقوم على أربعة عوامل أساسية، وهي (٥٠) :

- ١) محاولة البقاء في دائرة السيطرة والتحكم، فنحاول دائماً المحافظة على هذه الدائرة لأنفسنا.
- ٢) نحاول دائماً الكسب وتجنب الخسارة وعدم القبول بالخسارة بأي شكل من الأشكال.
- ٣) نحاول دائماً كبت المشاعر السلبية. ونقوم بهذا بشكل تلقائي من خلال اللاوعي.
- ٤) نعمل دائماً على التبرير العقلاني للأهداف التي نضعها.

وتظهر هذه العوامل - أو أي منها - عندما نواجه أي فشل أو قصور ما، فنصبح دفاعيين لدرجة تمنعنا من التفكير والتمعن في الفشل وأسبابه، وهذا الدفاع عن الذات وقصورها يحدث في أدعى لحظة من لحظات الحاجة للتعلم؛ أي عندما يكون الإنسان أحوج ما يكون لمعرفة أسباب القصور والفشل. ومن هنا فإن الممارسين لنظرية التغيير المتقدمة هم أقدر على إدراك هذه الحالة. فعندما يطلب القادة من مرؤوسيتهم تنفيذ أوامر ما، يستجيب هؤلاء المرؤوسين من الداخل، وغالباً ما تكون استجاباتهم شكلية، فيقدمون تلك التعليمات بخطابات رثانة وشعارات قوية، ولكن دون الاستعداد منهم للتخلي عن نفوذهم ومكتسباتهم. فمن أجل التنفيذ الحقيقي لهذه التعليمات يستلزم منهم التخلي عن بيروقراطياتهم فلا يتخلون، ويستلزم منهم منح المرؤوسين دعماً وحرية تصرف وصلاحيات أكبر فلا يمنحون، ويتطلب منهم مزيداً من الانفتاحية والشفافية فلا يعطون، وعندما يتحدثون تجدهم من أفضل الخطباء والمتحدثين عن هذه البرامج وأهميتها ودورها في نجاح المؤسسات، فهم في حقيقة أنفسهم يرغبون

بالتغيير، ولكنه يصعب عليهم تغيير أنفسهم ومكتسباتهم ونفوذهم وسلطاتهم. فالتخلي عن هذه المكتسبات يتطلب من قادة التغيير البدء بأصعب وأعقد خطوة من خطوات التغيير وهي في تغيير أنفسهم وتغيير مواقفهم، وهذا يتطلب محاربة النفس وإقناعها بقدرات الآخرين وإمكانياتهم التي لا تقل عن إمكانيات قادتهم إذا أُتيح لهم توظيفها والاستفادة منها.

وتختلف نظرية التغيير المتقدمة عن النظريات التقليدية (العقلانية الإقناعية - التغيير بواسطة الإكراه - التغيير عن طريق المشاركة) لأنها معقدة نوعاً ما وأقل وضوحاً من النظريات التقليدية وأقل ممارسة وتطبيقاً، ولكنها تسمو فوق المصالح الذاتية والانا العاجلة وتتطلق من الذات وتتطلب تغييرات ذهنية وسلوكية داخلية في التكوين البشري. فالأنانية البشرية والذاتية عادة ما تُدعم وتُعزّز من خلال الخداع الذاتي والنفق الداخلي. وهذا يتطلب نضالاً وكفاحاً داخل النفس للتخلص من أمراضها المتعلقة بحب الذات والسيطرة والسلطة والنفوذ والمكاسب المادية المختلفة، وهذا لا يعني خسارة للمكاسب بقدر ما يعني مشاركة بها، وهذا سيعطي صاحبها رضاءً معنوياً أكبر عند التركيز على العطاء وانعكاساته الإيجابية على الآخرين. وأول خطوات علاج هذه المشكلات هو الاعتراف للذات وللآخرين بقصورها وعيوبها وجشعها وتمسكها بالمكاسب. والاعتراف بالتضليل والخداع هو الخطوة الحاسمة في التغيير الداخلي.

ويستلزم ذلك أيضاً ضرورة تبني استراتيجية للمصلحة العامة وتغليب مصلحة الفريق على المصالح الذاتية، وإنكار الذات، وهي التي تعد من أهم مقومات نظرية التغيير المتقدمة، فالناس أكثر ميلاً للعمل والتضحية في سبيل هدف ما عندما يتصرف القائد القدوة بأسلوب فيه نوع من الإيثار والتسامح، فصفات القائد الرشيد هي التي تجبر الآخرين على الدفاع عن التغيير، وخاصة عندما يتولد لديهم الوعي بأنهم يتصرفون دفاعاً عما يؤمنون به. (٥١) إن هذا المنهج يتعامل مع جميع المؤسسات والمنظمات الاجتماعية سواء أكانت عامة أم خاصة، ربحية أو غير ربحية، ولكن الشرط في توظيف مثل هذه الأفكار الإنسانية هو أن ينظر للجميع من وجهة نظر المصلحة العامة، وأن الجميع شركاء وليسو بخصوم، وهذا ينتج ويحصل عندما يمنح الفرد في المؤسسة الاحترام والتقدير والحرية في الاختيار وأسلوب المشاركة الذي يرغبون في ممارسته. (٥٢)

وترى نظرية التغيير المتقدمة أن القادة العظام هم الذين يلمسون ويملكون قلوب تابعيهم ومرؤوسيهم فيفهمون حاجاتهم ويتلمسون مشاعرهم، وهذا هو الذي يمكنهم من بناء علاقات وثيقة وعميقة، تسمو على المصالح الشخصية،

والمصلحة الاقتصادية المتبادلة التي روج لها علماء الاقتصاد. وهذه العلاقات أصبحت تأخذ مجالاً واسعاً في أدبيات الإدارة بما يعرف بمفهوم الذكاء الوجداني أو العاطفي (**Emotional Intelligence**) الذي يُمكن القائد من رؤية الطاقات الكامنة لدى مرؤوسيه تلك الطاقات المتناغمة والمؤيدة للتغيير المنشود على أسس ديموقراطية. (٥٣)

إن وعي القادة والإداريين والبحث عن المشكلة في الداخل يؤدي لحدوث تغييرات هامة وجوهرية في ثقافة المؤسسة، من خلال البحث في داخلهم عن عوامل ومشاكل وأخطاء ساهمت في تراجع المؤسسة، فإدراكهم للتغيير الذي يبدأ من داخلهم مباشرة، ومواجهة الذات والآخرين والحوار بأمانة وصدق أولى خطوات إحداث تغييرات جوهرية، شملت سيادة الحوار وحرية الرأي بدلاً من القمع أو تجاهل الآراء والمقترحات والشكاوى والإصغاء لكل كبيرة وصغيرة، واستشارة ذوي الرأي والخبرة والكفاءة المهنية في إيجاد التحديات والمشكلات الواقعية، مما يسمح بظهور نظام جديد بذهنية مختلفة وانتماء للمؤسسة بشكل أكبر، وإصلاح هائل لكل المشكلات والأزمات الناجمة عن السياسات التقليدية القمعية والأنانية وغير الواقعية. (٥٤)

وطبقاً لآراء أصحاب هذه النظرية، فإن أهم مشكلات التصنيع في المجتمع المصري تكمن في قيام المديرين وصانعي القرار بانتهاج سياسات تنمية تستهدف تطوير الصناعة المصرية دون تطبيقها على الأرض الواقع، أو إحداث نوع من التضارب - المقصود أو غير المقصود - بين سياسات القول والفعل، أو بين صناعة القرار وتنفيذه، وعدم الإحساس أو الشعور بوجود مشكلات تتعلق بحسن سير العمل، وأن كل شيء هو على ما يرام بدواعي أنه "ليس في الإمكان أكثر مما كان"، وبالتالي يصدر عن أفكاراً سلبية ولا يقتنعون بآراء ومقترحات الآخرين. وأن السبيل الأمثل للخلاص من مشكلات التصنيع في المجتمع المصري تكمن في أن يبدأ القادة والإداريون في عمليات التغيير من أنفسهم، وتبني أنماط سلوكية جديدة على أسس ومبادئ متينة وراسخة، فعندها فقط يتمكنون من التصدي للمعوقات القائمة في المؤسسة. ودون ذلك سيبقى المدير رهن النظام القائم والمقيد بالعوائق التقليدية المختلفة.

إن هذه النظرية تلتقي مع مفهوم التمكين بصفته مفهوماً إدارياً غير تقليدي يقوم على تخلي المديرين عن نسبة من النفوذ الذي يتمتعون به من أجل مشاركة أفضل وأوسع في النهوض بالمنظمة وأفرادها إلى مستويات متقدمة من النمو والتقدم والازدهار. فالتمكين في حقيقته منهج يهدد الذهنية الإدارية التقليدية السلطوية التي ترى التمكين كأسلوب فني أو كموضة إدارية عابرة أو كمصطلح

إداري جذاب. بهذا التفكير فإن التمكين لن يغير في المؤسسة شيئاً، وسيكون عبئاً بدلاً من أن يكون عوناً لها. وكما تقول **Spreitzer** أن المؤسسات لا تمنح موظفيها التمكين وإنما هم الذين يمنحونه لأنفسهم ويكتسبونه اكتساباً فقط من خلال مناخ تنظيمي مشجع يستنهض الطاقات الكامنة لدى الموظفين ويساعدهم على إبراز ما هو كامن لديهم من قدرات وخبرات تنسجم مع ما لديهم من القيم والثقافة التي تجد ما يناسبها من ثقافة وقيم في المؤسسة التي ينتمون إليها. (٥٥)

وتُعد نظرية التحديث **Modernization Theory** نتاجاً تاريخياً لثلاثة أحداث هامة، هي :-

(١) بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى استطاعت من خلال الاعتماد على مواردها الذاتية من أن تطوير أبنيتها لتصبح قوة اقتصادية مثلما هي قوة عسكرية.

(٢) بروز الاتحاد السوفيتي (قبل تفككه) في العقد الخامس الميلادي كقوة عظمى أخرى تسعى إلى تحقيق التنمية أي تحقيق القوة الاقتصادية والسياسية من خلال ما عرف بالتنمية الاشتراكية.

(٣) البحث عن نموذج للتنمية من خلال تشجيع التغيير والتحول (التحديث) من قبل الدول الأقل نمواً، التي وجدت أمامها نموذجين عالميين يمكن الاختيار من بينهما حسبما تمتلكه كل دولة من موارد . (٥٦)

وتمتد جذور نظرية التحديث إلى نظرية النشوء والارتقاء والنظرية الوظيفية، وكذلك في الفكر التطوري في علم الاجتماع، وهو ما يعني أن هذه النظرية كانت نتاج تقاطعين: الأول التداخل بين العلوم الإنسانية المختلفة كعلم الاقتصاد والاجتماع.. وغيرهما. أما الثاني فيضم المشاركة بين النظريات المختلفة التي قامت في نطاق علم الاجتماع. وقد نقلت بعض الافتراضات الرئيسية لنظرية التحديث عن الثنائيات التي قدمها "تونيس" في ثنائيته عن المجتمع المحلي والمجتمع العام، وثنائية التضامن الألي والتضامن العضوي "دوركاييم، وثنائية المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي "السبنسر"، حيث تؤكد الدراسات على نموذج ثنائي القطب للنظام الاجتماعي (التقليدي مقابل الحديث). (٥٧)

ويتبين مما سبق أن نظرية التحديث تمثل نظرة مدنية لمجتمعات العالم الثالث، لعدة اعتبارات:

- (١) أن هذه المجتمعات تسير في طريق التنمية، وأنها قد تخلفت لخصائص فيها، ومن ثم فإذا رغبت أن ترتقي فإن عليها أن تتخلي عن هذه الخصائص وتبني النموذج الغربي.
 - (٢) أن المجتمعات المتقدمة تمثل قمة الارتقاء والتطور، ومن ثم فإن خط التطور الاجتماعي الذي ينبغي أن تسير فيه المجتمعات المتخلفة أحادي وليس متعدد، بدايته الأوضاع المتخلفة ونهايته المجتمعات المتقدمة.
 - (٣) إذا كان التغيير متدرجاً فإنه يتطلب مجموعة من الآليات، وعلى هذه المجتمعات أن تتحمل عبء العثور على هذه الآليات التي تستطيع بواسطتها تحقيق التقدم أو التطور الاجتماعي وبالتالي التحديث...
- وقد ساهم (So) بصياغة الفروض العلمية لنظرية التحديث على النحو التالي :

- (١) إن التحديث عملية تحدث على مراحل أو أطوار بدايتها المجتمعات التقليدية ونهايتها المجتمعات الحديثة.
- (٢) أن التحديث عملية أكثر اتصالاً بالحضارة الأوروبية "أو الأمريكية" كنموذج ينبغي أن تنتهجه الدول النامية.
- (٣) أن التحديث عملية تصاعدية وتدرجية تتجه نحو مجتمع أكثر تعقيداً وأكثر نمواً وتبايناً خلال فترة زمنية طويلة.
- (٤) أن التحديث تغيير ارتقائي تطوري وليس تغيير ثوري فجائي، حتى تتمكن المجتمعات التقليدية البسيطة أن تعظم منظمات التحديث.
- (٥) أن التحديث يزيد من التجانس التساند المتبادل بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ويؤدي إلي مرحلة توازن جديدة، وهو عملية منهجية وشاملة، وإن كان على أسس حديثة وليست تقليدية.

*** القضايا النظرية التي تشكل التوجه النظري :**

استنادا إلى نظريتي التغيير المتقدمة والتحديث فقد صاغ الباحث أبرز القضايا النظرية التي تشكل التوجه النظري للبحث الراهن، وتتمثل هذه القضايا فيما يلي :

- ١) أن المشكلات التي تواجه عمليات التصنيع قد ترجع إلى عوامل إدارية وتنظيمية وبشرية ومادية وفنية وتقنية .
 - ٢) قد يرجع أسباب التخلف الصناعي إلى هيمنة الدول الاحتكارية (المتقدمة) على كل مقومات الإنتاج الحديث الذي يستطيع المنافسة في مختلف الأسواق المحلية والدولية .
 - ٣) ترتبط مشكلات التصنيع بتخلف أساليب الإنتاج وانتهاج سياسات تنموية في مجال الصناعة لا تواكب الحداثة ومستجدات العصر الحديث .
 - ٤) يمكن للقيادة الإدارية الواعية التصدي للمشكلات الصناعية من خلال توافر المصادقية والشفافية مع الذات والآخرين.
 - ٥) العمل بروح الفريق (إدارة وعمال) وإتاحة الحرية والحوار وتبادل الرؤى والأفكار والمشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات التي تحقق أهداف التنظيم عوامل جميعها تسهم في تطوير الصناعة المصرية واستدامتها.
- مما سبق، يمكن استعراض أهم القضايا النظرية لنظريتي التغيير المتقدمة والتحديث فيما يلي:**

- ١) دراسة العلاقة بين القيادات الإدارية والعمال ونظم الإنتاج .
- ٢) أن هناك علاقة دينامية بين الأنساق الفرعية المكونة للتنظيم الصناعي كنسق اجتماعي .
- ٣) دراسة العلاقات المتبادلة بين التنظيم والبيئتين: الداخلية الخارجية باعتبار أن التنظيم يعد نسقًا مفتوحًا.
- ٤) تتحدد مشكلات الصناعة في عوامل مجتمعية ودولية وإدارية ومادية تسهم في ازدياد حدة الأزمة .
- ٥) لكي نتصدى لمشكلات الصناعة والنهوض بها علينا بمواجهة أنفسنا بسلبياتنا وتنمية روح المشاركة والحوار .

وبناء علي ما سبق فإن القضايا التي تشكل التوجه النظري للبحث تتمثل في :

القضية الأولى : أن مشكلات الصناعة المصرية تراكمات لسياسات غير واعية تارة، ومتضاربة تارة أخرى، ولا تعترف القيادات الإدارية بأخطائها وسلبياتها وتمسكها بعادات وتقاليد وأفكار جامدة عقيمة.

القضية الثانية: لكي يقوم أعضاء التنظيم بأداء أدوارهم ومسئولياتهم اتجاه الصناعة لابد من توافر مجموعة من المقومات المادية والفنية والمعنوية والثقافية التي تمكنهم من القيام بتلك الأدوار على الوجه الأكمل .

القضية الثالثة : أن القضاء على أي مشكلة يستتبع مواجهتها بشكل واع وصادق وجاد لكي يتم التفكير العلمي المشترك في صياغة سياسات وقرارات تستطيع التصدي لهذه المشكلة .

القضية الرابعة: أن النهوض بالصناعة المصرية يستلزم القدرة على الابتكار والإبداع والتحديث للنظم الإدارية والآلات والتكنولوجيا المستخدمة في دعم حجم وجودة المنتج القادر على المنافسة القومية والعالمية.

المحور الخامس: الدراسات السابقة :

نظرًا لأهمية الصناعة كعنصر هام وفاعل في اقتصاد أي مجتمع في كل زمان ومكان فقد انشغل كثير من الباحثين والعلماء - على مختلف تخصصاتهم وأهدافهم - بقضايا الصناعة وبخاصة عقب الثورة الصناعية وماتلاها من ثورات تكنولوجية ومعلوماتية وكلها عوامل أثرت بشكل بالغ في عمليات التصنيع وأشكاله. وتشير الشواهد التاريخية على اهتمام بعض الباحثين أمثال "فريدريك تايلور" و "هنري فايول" وغيرهما بدراسة المشكلات الإدارية للصناعة وضرورة إتباع الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ وسمات الإداري الناجح ومراحل الإدارة وعملياتها في التصدي لمشكلات الإنتاج والجودة، في حين اهتم بعض الباحثين أمثال "ماكس فيبر"، الذي حاول دراسة التنظيم الرسمي للمصنع، وتعد هذه الأعمال من أولى الدراسات التي اهتمت بالصناعة، وهي مجموعة دراسات ميدانية أجراها فيبر خلال العقد الأول من القرن العشرين على عمال صناعات النسيج والكتان في ألمانيا، وحاول فيها الاهتمام بأسباب سوء الإدارة وتباطؤ العمل، وقله الإنتاج وطبيعة الظروف الفيزيائية للعمل وعلاقته الإنسانية بين العمال ورؤسائهم.

وقد ساقنت أيضاً العديد من الدراسات الإمبريقية شواهد علمية امبريقية تناولت موضوع البحث من زوايا عدة، فمنها ما يستعرض أزمة الصناعة من حيث القدرة التنافسية، كدراسة وزارة التجارة والصناعة (٥٨) التي استهدفت رصد العوامل التي تسهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في السوقين العربي والأفريقي خلال الفترة يناير – مايو ٢٠١١، ودراسة عبد الكريم محمود عيد (٥٩) التي استهدفت الكشف عن القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، حيث شهدت الولايات المتحدة تراجعاً في أدائها الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات، بينما حققت تقدماً بعد منتصف التسعينات من القرن الماضي، ودراسة حسن السيد (٦٠) التي ركزت على تقييم استراتيجيات التصنيع في مصر من حيث القدرة على رفع مستوى التنافسية في ظل عصر العولمة من خلال زيادة مستوى الإنتاجية والاستفادة من تجارب دول شرق وجنوب شرق آسيا في التصنيع. ودراسة أحمد عبد الكريم (٦١)، عن إمكانية وضع معايير للجودة الإنتاجية لحل مشكلات تصنيع ملابس التريكو .

كما تشير دراسة نيفين شمت (٦٢) إلى تقييم مدى قدرة الاقتصاد المصري على الاندماج في آليات الاقتصاد العالمي الجديد وتحديد المعوقات التي تحول دون نمو الصادرات الصناعية، ودراسة أمال إسماعيل (٦٣)، التي ركزت على تطوير مفهوم الميزة التنافسية مقارنة بالقدرة التنافسية في الاقتصاد المصري، وتحديد الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية. ودراسة شريفة النادي (٦٤) التي أبرزت دور الصناعة ومدى قدرتها التنافسية على التأثير في الاقتصاد المصري ومساهمتها في التنمية الاقتصادية، وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

وخلصت تلك الدراسات إلى انه رغم التدابير الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية سواء في مجال تحرير التجارة أو فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية والإطار المؤسسي إلا أن هذه الجهود فشلت في دفع أداء الصادرات المصرية على النحو المطلوب، حيث اتسم وضع القطاع الصناعي بغياب المناخ التنافسي، كما أن الاقتصاد المصري يفتقر إلى ركائز التنمية الصناعية الحديثة؛ حيث يعتمد على زيادة عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال دون زيادة مستوى المهارات والتكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية وتطوير منظومة العمل الصناعي، وافتقار العديد من المنشآت الصناعية إلى القدرات الفنية والتنظيمية والإدارية والتقنية المتطورة التي تؤهلها للتعامل مع المتغيرات العالمية الجديدة، وانه لا بد أن يكون هناك استراتيجية للمنافسة تتم من خلال تحديد هيكل الصناعة والمكان الذي يمكن أن تتوطن فيه مع إعطاء صفة

الدينامية لمفهوم الميزة التنافسية من خلال عمليات البحث والتجديد، خاصة أن مصر تتمتع بميزة تنافسية في الصناعات التي تركز في الأساس على وفرة المواد الخام كصناعة الغزل والنسيج وغيرها، في حين أن هناك صناعات أخرى كصناعة الأدوية افتقدت فيها مصر الميزة التنافسية، حيث تعتمد على التقدم التكنولوجي .

كما أن الإنتاج الصناعي المصري ذو محتوى تكنولوجي ومهاري منخفض، وهو ما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصناعة المصرية، واعتماد مصر على التكنولوجيا المستوردة، بعكس الولايات المتحدة الأمريكية في النهوض بالصناعة، التي اتخذت حزمة من السياسات الاقتصادية الوقائية لمعالجة تراجع قدرتها التنافسية من الاقتصاد العالمي على الرغم من أنها تبنت الحرية الاقتصادية منذ إنهاء الحرب العالمية الثانية، وتتمثل تلك السياسات في استخدام أسلوب العقوبات الاقتصادية أو التلويح بها للحد من منافسة خصومها، وعقد الاتفاقيات الثنائية مع دول كبرى مثل: الصين والهند لتوسيع الأسواق الخارجية أمام صادراتها من خلال منظمة التجارة العالمية ويتوقع أن تؤثر سلباً على اقتصاديات الأقطار العربية كونها تعاني من اختلال هيكلية عميقة.

وهناك بعض الدراسات التي عكست السياسات الإدارية للتنظيمات الصناعية ودرها في التأثير على عمليات التصنيع إيجاباً أو سلباً، كدراسة عبد الحميد رضوان عن الآثار الاقتصادية لاتفاقيات المعالجة التجارية في حالة الصناعة المصرية (٦٥)، والتي ركزت الدراسة على مدى نجاح اتفاقيات المعاملات التجارية في حماية الصناعة المصرية من المنافسة غير العادلة، في ضوء التجربة الصينية وتحليل أثر الحماية من المنافسة الخارجية على كمية الواردات، ودراسة أماني الشحات (٦٦) التي استهدفت التعرف على طبيعة المشكلات القائمة في التنظيم الصناعي من خلال مشكلات الصراع الصناعي، والتغيب، ودوران العمل، وتأثير هذه المشكلات على أهداف التنظيم المتعلقة بالإنتاجية؛ بهدف رسم استراتيجيات للتعامل مع هذه المشكلات، ودراسة سمير عليوى (٦٧) التي استهدفت الكشف عن العوامل التي تسهم في مشكلات الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج بالعراق . كما ربطت بعض الدراسات أزمة التصنيع بتدريب العاملين وتطوير مهاراتهم، ليتمكنوا من تحسين العمليات الإنتاجية في العمل. ومحاولة التوافق بين التدريب ورفع مهارات الموظفين وهيكل العمل بطرق تسمح للموظفين باستغلال ذلك التطور في مهاراتهم لصالح العمل وتحسين مستواه، فضلاً عن عدم الاستفادة من المعارف والخبرات الإضافية

التي يحصل عليها العاملون في المؤسسة والمديرين عقب الندوات أو المؤتمرات أو الورش التي يشاركون فيها (٦٨).

ومنها ما يربط أزمة التصنيع بتدني مستوى الأجور وضعف الحوافز ومن أفضل أنواع الحوافز تلك التي قامت بتطبيقها شركة **Lincoln Electric** من خلال المكافآت المرتبطة بالأداء والتي تمنح للموظفين حسب ربحية الشركة من أجل تشجيع الموظفين على الانتماء للشركة كلها، فإن ربحنا وربحوا وإن خسرت خسروا. وتعتمد المكافآت أيضا على الاستحقاق الذي يعتمد بدوره على أربعة أشياء: استقلالية الموظف، وجودة الأداء، ونتائج الأداء، وقدرة الموظف على المساهمة في تقديم الأفكار والمقترحات وقدرته على التعاون. ومن أهم الحوافز التي يمكن أن تساهم في تعزيز أداء العاملون ما يعرف ببرامج المشاركة في الربح وبرامج المشاركة في المكاسب والتي تكون عندما يسهم العاملون في تخفيض النفقات أو زيادة الأرباح، وأن هنالك علاقة طردية بين الإنتاجية وهذا النوع من الحوافز، ووجود علاقة إيجابية بين تحسن الأداء بعد المشاركة في الربح أو المشاركة في المكاسب، مما يسهم في تعزيز تحمل المسؤولية لدى العاملين ويتولد لديهم إحساس أن المؤسسة هي مؤسستهم التي ستسهم في زيادة إنتاجيتهم وتحسين. (٦٩)

وخلصت تلك الدراسات لعدة نتائج، أبرزها: أن إعادة تقويم الاقتصاد يتم عن طريق إعادة ضبط العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتنظيم كافة الجوانب في نظام الإدارة الاقتصادية من خلال تعزيز فاعلية المؤسسات الاقتصادية وتحسين مستويات الإنتاج والتكنولوجيا، وانتهاج نظام تدريجي موجه نحو السوق، وتنويع التجارة، وتوفير النقد اللازم للاستيراد، وإزالة احتكار شركات التجارة الخارجية، وإزالة إعانات التصدير، وخفض مجموعات التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الواردات، وأن التدريب ورفع كفاءة أداء الموظفين من أهم السبل لكسب المعرفة وتحسين أداء العاملين، ورفع مستوى الأداء كمًّا ونوعًا وأن أبرز العوامل والأسباب التي تسهم وجود بعض المشكلات، مثل: انخفاض كفاءة استخدام عنصر العمل، وضعف حجم الإنتاج وجودته.

وفي الوقت ذاته اعتمدت بعض الدراسات على دور التقنيات الحديثة والتحديث الصناعي في التأثير على حجم الإنتاج وجودته داخل التنظيمات الصناعية، ومنها دراسة شيرين سامي (٧٠)، التي ركزت على عملية تحديث الصناعة المصرية لكي تتماشى مع عصر العولمة وفي ظل المستجدات والتحولات العالمية، ودراسة مروة حسين (٧١) التي استهدفت الكشف عن دور

اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في تحديث الصناعة من خلال إبراز أهمية مركز تحديث الصناعة، مع تقدير العائد الاقتصادي لقطاع صناعة السيارات في مصر. ودراسة علا عاطف (٧٢) عن دور الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في النهوض بالقطاع الصناعي المصري بالإشارة إلي تجربة صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ للوقوف على الوضع الراهن للاستثمار في التطوير التكنولوجي في مصر، وبحث دوره (الواقع والمأمول) في إحداث تنمية القطاع الصناعي المصري في ضوء دراسة بعض التجارب الدولية الناجحة في ذات المجال. ودراسة شيخة سيف (٧٣) التي تناولت مشكلات التصنيع، ومنها مشكلة الازدواج الصناعي ومشكلة ضيق حجم السوق ومشكلة التبعية التكنولوجية، والسياسات اللازمة لمواجهة مشكلات التصنيع في دول الخليج.

كما استهدفت دراسة مرفت كمال (٧٤) التعرف على وسائل وأشكال نقل التكنولوجيا في صناعه الغزل والنسيج وأنسب هذه الوسائل والأشكال لها ثم التعرف على المشكلات الخاصة بهذه الأشكال واقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها بما يحقق الهدف من عملية نقل للتكنولوجيا وإحداث التطور المطلوب لهذه الصناعة. أما دراسة صلاح حسن (٧٥) فقد هدفت إلى توضيح مفهوم وأهميه التطوير في الإنتاج الصناعي ودراسة أسباب المشكلات التي تحد من كفاءة نشاط البحوث والتطوير بقطاع الصناعات الغذائية، والتركيز علي أساليب التخطيط والرقابة علي مشروعات البحوث والتطوير وتقييم النتائج في مجال البحوث والتطوير.

وقد خلصت تلك الدراسات إلى أن الوضع الحالي للصناعة المصرية لا يمكنها من الاستفادة من مزايا المشاركة المصرية الأوروبية حيث يستمر ظهور العجز بين واردات مصر وصادراتها من وإلى الاتحاد الأوروبي، ومن هنا تتجلى أهمية تحديث الصناعة المصرية لتتلاءم مع الاتجاهات العالمية في الصناعة والتصدير، من خلال استخدام التقنيات الحديثة وتعميق القدرات العلمية والتكنولوجية في التصنيع، والاستغلال الأمثل للطاقات التصنيعية مع تقليل كمية الفاقد في المواد الخام، والعمل على رفع كفاءة العنصر البشري عن طريق التركيز على التدريب العمالة الفنية والمشرفين على الإنتاج، وأهمية تضافر الجهود والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات المشتركة في عملية تحديث الصناعة. كما أنه يجب زيادة الاعتماد المالي لبرامج مركز تحديث الصناعة. كما أن نقل التكنولوجيا في صناعه الغزل والنسيج في مصر يتخذ وسائل وأشكالاً خاصة بها، وأبرزها توفير المعدات والمعرفة الفنية والخبرات والاتفاقيات الخاصة

بالقروض والمنح الاستثمار الأجنبي الخاص، وأن هذه الوسائل يترتب عليها عدة مشكلات منها: مشكله اختيار التكنولوجيا والعقود والاتفاقيات ومشكلات البحوث والتطوير التدريب والأجور والحوافز والصنيع والتشريعات.

كما أوضحت بعض الدراسات أبرز المشكلات المتصلة بالتصنيع والناجمة عنه، ومنها دراسة عبد الحميد محمد (٧٦) التي استهدفت تحديد الظروف الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والسكنية للأسر العمالية والمشكلات التي تواجههم سواء في إطار العمل، أو في إطار الأسرة، ودراسة سهام حامد (٧٧) التي اهتمت بدراسة مشكلات الغياب ودوران العمل في صناعة الغزل والنسيج. كما استهدفت دراسة نجيبه الخصري (٧٨) الكشف عن العلاقة بين مشكلات العمال وتكوينهم النفسي وظروف التنشئة في بيئتهم الأسرية والاجتماعية. أما عن دراسة عفاف عامر (٧٩) فقد استهدفت توضيح تأثير التصنيع على ظهور المشكلات البيئية. وقد خلصت تلك الدراسات إلى عدة نتائج، أهمها: أن أبرز انخفاض الأجر وتدني مستوي المعيشة عدم توافر امكانيات الرعاية الصحية وسوء حالة المسكن من أبرز المشكلات الأسرية التي تؤثر في سلوك العامل والتي تؤثر بدورها علي مستوي كفايته الإنتاجية وتعرضهم للإصابة بحوادث العمل، وان صناعة الغزل والنسيج في مصر تخسر سنويا حوالي ٦ مليون جنيه، وبنسبة ٩,٥٪ من الأجور وذلك بسبب الغياب غير القانوني، بالإضافة لآثاره السيئة علي العاملين.

في حين ركزت بعض الدراسات على سبل التغلب على مشكلات التصنيع، ومنها دراسة سوزان صبحي (٨٠) التي ركزت على أهمية الاستفادة من المخلفات الصناعية، في حين أشارت دراسة دعاء جادو (٨١) لأهمية استخدام الأساليب التكنولوجية في حل بعض مشكلات صناعة الملابس الجاهزة، كما أوضحت دراسة أشرف أبو المعاطي (٨٢) تحديد أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي في مصر والدور الذي تؤديه الصناعات الصغيرة في علاج بعض مشكلاته. وقد خلصت تلك الدراسات إلى أن الأنشطة الصناعية في مصر تعتمد على الأنظمة الإنتاجية الخطية التي لا تسمح بإعادة استخدام المخلفات، وهو ما يعوق تحقيق التنمية في القطاع الصناعي .

*** تعقيب عام على الدراسات السابقة :**

يتضح من خلال استقراء الدراسات السابقة ومن خلال ما سبق عرضه من دراسات عربية وأجنبية حول موضوع البحث الراهن استخلاص ما يلي :- من حيث الأهداف: استهدفت غالبية تلك الدراسات حول أهمية القدرة التنافسية بين المنظمات الصناعية في ظل عوامل التحديث والتطور التقني من جهة، وزيادة الإنتاج وجودته من جهة أخرى، كدراسة نيفين محمد، ودراسة أمال إسماعيل، ودراسة شريفة ماهر .. في حين ركزت بعض الدراسات على دور التقنيات الحديثة وضرورة الأخذ بالتحديث الصناعي في ظل ندرة المواد الخام وانخفاض جودتها مع الأخذ بدور التحديث التقني في عمليات الإنتاج والتنافسية، كدراسة شيرين سامي، ودراسة مروة حسن، ودراسة مرفت مصطفى .. كما استهدفت بعض الدراسات دور التدريب والحوافز والسياسات الإدارية والتنظيمية للمصنع في التغلب على مشكلات الصناعة وتطورها، كدراسة سوزان صبحي، ودراسة عبد الحميد رضوان، ودراسة أماني الشحات. ومن حيث المنهج والأدوات: اتبعت غالبية الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة والمسح الاجتماعي. كما اعتمدت غالبيتها على صحيفة الاستبانة، والمقابلة.

هناك مجموعة من النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسات السابقة، يمكن إجمالها فيما يلي:

(١) من أهم الدعائم التي تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة هي: الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحرير الاقتصاد والتجارة، ووجود بيئة مستقرة للاستثمار ترقى إلى المعايير الدولية، والتحسين المستمر في الإجراءات الإدارية، وحماية الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها من الازدواج الضريبي ومن انتهاك حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والسماح للمستثمرين الأجانب من تحويل أرباحهم.

(٢) أن أهم دعائم القدرة التنافسية : الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة " ISO"، والتطور التكنولوجي في مختلف مراحل التصنيع والإدارة، وتطور الأيدي العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق، وتكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق، بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل و حسب الطلب المستقبلي على العمل و التوجيهات التكنولوجية المستقبلية، والاهتمام بالبحث العلمي والتطوير، ودراسة الأسواق الخارجية، وتطوير نظم المعلومات (تقنية المعلومات) .

٣) من أهم مشكلات التصنيع الخضوع للنظم التقليدية وعدم الابتكار والإبداع والروتين، وضعف المنظمات من الناحية الهيكلية والتنظيمية وعدم القدرة على التكيف مع التغيرات وعدم قدرتها على منح العاملين مناخًا تنظيميًا مناسبًا من أجل إطلاق الطاقات الإبداعية الخلاقة لديهم. إضافة إلى عدم الاستفادة من قدرات العاملين ومواهبهم وآرائهم بسبب منعهم من أي فرصة للمشاركة والتمكين.

٤) ضرورة مواصلة العمل على تحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل الذي يكفل إزالة الروتين وتحسين مستويات الإدارة بهدف تعزيز فرص النجاح أمام جهود التنمية الاقتصادية القادرة على مواجهة متطلبات المرحلة القادمة؛ والاستفادة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة، في مواكبة عوامل التطور والتحديث الصناعي.

* أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة :

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أن غالبية تلك الدراسات قد اتفقت مع البحث الراهن في أهمية الصناعة كأحد الدعائم الهامة والرئيسية في دعم الاقتصاد القومي، وأن الدولة التي تتوافر لديها مقومات الصناعة من مواد خام وعنصر بشري مؤهل ومدرب للتعامل مع التقنيات الحديثة، ورأس مال يستطيع انتهاز أساليب التحديث ومواكبة التطور هي التي تستطيع التنافس القوي والفعال والسيطرة على الأسواق المحلية والعلمية. كما اتفقت تلك الدراسات مع البحث الراهن في أن معظمها استخدمت المنهج الوصفي، وصحيفة الاستبانة ودليل المقابلة في جمع البيانات.

* أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة :

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في الهدف الرئيس من إجراء هذا البحث، حيث أنه لا يوجد - في ضوء المسح الذي أجراه الباحث - دراسة مشكلات التصنيع في المجتمع المصري، وركزت على أهم صناعات المجتمع المصري - وهي صناعة الغزل والنسيج؛ لما يتوافر في المجتمع المصري من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله للتنافسية العالمية في هذا القطاع الصناعي الهام، وبالرغم من تلك المقومات، فالمعاناة والأزمات والمشكلات تتزايد يوماً بعد الآخر خاصة في تلك الصناعة؛ مما يعطي البحث الراهن السبق في دراسة تلك المشكلات.

*** أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :**

- استفاد البحث الراهن من الدراسات السابقة في عدة جوانب أهمها :**
- إعداد الإطار النظري للبحث الراهن بما يتوافق مع أهداف البحث ومتغيراته .
 - وجهة الباحث بطريقة غير مباشرة لبعض الجوانب المهمة التي افتقدت إليها الدراسات السابقة كإضافة بعض المؤشرات المتعلقة بمشكلات الصناعة، كالقدرة التنافسية، والمواد الخام، والتقنيات الحديثة، وكمية الإنتاج وجودته، والسياسات التنظيمية المتعلقة بصناعة الغزل والنسيج على المستويين القومي والمحلي.
 - تحديد القضايا المحورية التي ينطلق منها البحث الراهن، والتي يمكن تلخيصها في قضيتين جوهريتين هما:
- القضية الأولى: هل السياسات التنظيمية للدولة بشكل عام والشركة القابضة للغزل والنسيج بوجه خاص دور في تصاعد أزمة صناعة الغزل والنسيج على وجه التحديد؟.
- القضية الثانية: هل يمكن وضع آليات حقيقية تسهم في التصدي لمشكلات صناعة الغزل والنسيج بمصر بوجه عام ومجتمع البحث على وجه الخصوص؟.

*** ما يمكن أن يضيفه البحث الراهن للدراسات السابقة :**

بالرغم من كثرة الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الراهن، إلا أن البحث الراهن يمكن أن يضيف شيء جديد للتراث العلمي في مجال تخصص الباحث حول هذا الموضوع، من خلال الوقوف على مراحل تصنيع الغزل والنسيج بمجتمع البحث، وأهم المعوقات التي تتعرض لها أي من هذه المراحل، ومحاولة مساعدة صناع القرار في صياغة سياسات تنموية تستهدف الوقوف على أبرز مشكلات صناعة الغزل والنسيج بمصر بوجه عام ومجتمع البحث بوجه خاص من جهة، وإيجاد سبل التصدي لهذه المشكلات من جهة ثانية، والنهوض بالصناعة المصرية وصناعة الغزل والنسيج في المجتمع المصري، بالشكل الذي يعزز من الاقتصاد المصري ويدفعه للتطور والتنمية.

المحور السادس : الإجراءات المنهجية للبحث :

أولاً : منهج البحث المستخدم :

ينتمي هذا البحث إلي الدراسات الوصفية التي تستهدف رصد واقع التصنيع المصري في ظل عمليات العولمة واتساع الأسواق واتفاقيات التجارة العالمية، والتي أصبحت تشكل ملمحاً حيويًا في تشكيل الخريطة الصناعية القومية في ضوء المعايير التنافسية العالمية، وتحديد أبرز المعوقات التصنيعية والتنظيمية التي تواجه عمليات التصنيع في المجتمع المصري، ولاسيما صناعة الغزل والنسيج والتي تعد من أقدم الصناعات العالمية والمصرية - على حد سواء - بالرغم من توافر الامكانات المادية والبشرية والفنية التي تتمتع بها مصر لهذه الصناعة الهامة، من توافر المواد الخام والأيدي العاملة الماهرة، وطبيعة الصناعة ذاتها التي تعتمد على آلات تقنية بسيطة في التصنيع.

ونظرا لأنه من المتعذر الإلمام بجوانب الموضوع بالاعتماد علي أسلوب منهجي واحد، فإن البحث الراهن يأخذ بمبدأ **التكامل المنهجي**، والذي يستند علي فكرة الإفادة من أي من الأساليب المنهجية طالما تلائم تحقيق غايتنا البحثية، ولذا فقد استخدم الباحث **الأسلوب الوصفي**؛ مستهدفا الواقع المعاش وطبيعة حجم المشكلة القائمة للاستعانة بما يصل إليه من تحليل للنتائج في التخطيط للمستقبل، والمساعدة في الحصول علي بيانات ومعلومات، تسهم في وصف ما هو كائن أثناء البحث، ويتضمن تفسيراً لهذه البيانات، مما يساعد علي فهم الظاهرة، كما توجد في الواقع، ووصف أبعاد سياسات تصنيع الغزل والنسيج على امتداد العقود الأخيرة بالتركيز على الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلي عام ٢٠١٧ في إطار الأسلوب الاستقرائي الذي يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات والمؤشرات اللازمة عن البحث وتحليلها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً.

كما استخدم الباحث أسلوب **المسح الاجتماعي بالعينة**؛ لأنه الأسلوب الذي يستخدم في البحوث الوصفية، وتطبيقه علي عينة من الإداريين والعاملين بشركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكفر الشيخ؛ للوقوف على طبيعة صناعة الغزل والنسيج، ومراحلها وعملياتها، والكشف عن أبرز المعوقات المتعلقة بهذه الصناعة، سواء تلك التي تعوق عمليات ومراحل التصنيع والبيئة الداخلية ومستويات السلطة بها، أو فيما يتعلق بالبيئة الخارجية المتصلة بها. كما استخدم الباحث **الأسلوب الإحصائي**، لوصف خصائص مجتمع البحث، وتغطية متغيرات البحث وجوانبه. بالإضافة إلي التحليل الكيفي، لما يحقق فهم الموقف الاجتماعي فهماً صحيحاً .

ثانياً : حدود البحث :**(١) الحدود الزمنية :**

تمتد الحدود الزمنية للبحث للقراءات المتأنية لواقع الصناعة المصرية عامة وصناعة الغزل والنسيج على وجه الخصوص منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وحتى وقتنا هذا، والتركيز على الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧ ويرجع اختيار هذه الفترة إلى أن مصر بدأت تنفيذ برنامج تحديث الصناعة منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بعد توقيع الاتفاق بين مصر والمجموعة الأوروبية في ١٩٩٨/١٢/١ بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٤٧ لسنة ٢٠٠٠ حيث تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في رفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وبخاصة في مجال صناعة الغزل والنسيج، نتيجة اصطدامها بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر في الآونة الأخيرة، وأبرزت العديد من الاضرابات الفئوية والاهتزازات الاقتصادية التي أثرت بالسلب على تلك الصناعة الهامة، قد استغرقت مرحلة الإطلاع المكتبي حوالي خمسة أشهر بدء من شهر يناير ٢٠١٨ وحتى أواخر شهر مايو ٢٠١٨. فضلا عن إجراء دراسة ميدانية بمجتمع البحث استغرقت قرابة الشهور الثلاثة في الفترة من يونيو ٢٠١٨ وحتى نهاية أغسطس ٢٠١٨، وتمثلت في تصميم أدوات جمع البيانات على عينة من الإدارة العليا ورؤساء الأقسام والعاملين بشركة الغزل والنسيج، وجمع المادة الميدانية وتبويبها وتحليلها وتفسيرها، إضافة إلى فترة كتابة التقرير النهائي للبحث والذي استغرق قرابة الشهر .

(٢) الحدود المكائنية:

تم اختيار أبرز النماذج الحيوية لمجال الصناعة المصرية وهو صناعة الغزل والنسيج، وقد وقع الاختيار على شركة النصر للغزل والنسيج والصبغة بالمحلة الكبرى؛ باعتبارها واحدة من أقدم شركات الغزل والنسيج في المجتمع المصري، وأحد أهم الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج، وكنموذج من نماذج التنظيمات الصناعية في القطاع العام التي تحظى - كمثيلاتها من التنظيمات الصناعية خاصة في القطاع العام - بالعديد من الأزمات التنظيمية والفنية. بالرغم من توافر المواد الخام لهذه الصناعة تحديداً - باعتبار مصر ومحافظة الغربية وكفر الشيخ خاصة - من أهم المناطق التي تهتم بزراعة القطن طويل التيلة، وهي ميزة تنافسية هامة تميز الصناعة والمجال الجغرافي المتميز الذي تم اختياره بدقة من جانب الباحث، في ظل تردي أوضاع القطاعات الصناعية الأخرى لندرة أو صعوبة الحصول على الموارد الخام والإجراءات المعقدة والباهظة التكاليف التي تواجهها باقي الصناعات في

استيراد المواد الخام، فضلاً عن البيئة الزراعية المحيطة بها وانتشار الأسواق المتمركزة حولها، وسهولة النقل والتوزيع، مما يسهم في تنمية هذه الصناعة وازدهارها. فضلاً عن صناعة الغزل والنسيج نفسها التي تعد من أقدم الصناعات المصرية التي مارسها المجتمع المصري طوال فترات تاريخه، ومن ثم فإن لديه الخبرة والمهارة الكافيتين لإزالة أية معوقات تواجه هذه الصناعة. وقد تم تأسيس شركة النصر للغزل والنسيج بقرار من السيد رئيس الجمهورية رقم ٩١٥ بتاريخ ٢٣ مايو لسنة ١٩٦٠ ويقع المركز الرئيس للشركة والإدارة بالمحلة الكبرى. وتضم الشركة مصنعين، هما (٨٣) :

(١) **مصنع كفر الشيخ** : يوجد به قطاع الغزل، بمساحة ٤٦ فدان، ويقوم بتصنيع غزل القطن ومخلوط ويستخدم بالكامل في التصنيع بصالات النسيج بمقر الشركة بالمحلة الكبرى، ويعمل به قرابة ٨٥٠ عامل وإداري، بعدد ١٠٢ ماكينة يقوم بإنتاج ٢١٠٠ طن غزل من الأنواع والأصناف، وتسعى الشركة جاهدة لرفع الطاقة الإنتاجية ٢٤٠٠ طن من خلال تطوير وتحديث الآلات والمعدات طبقاً للخطة.

(٢) **مصنع المحلة الكبرى** : ويوجد به قطاعات (النسيج - الصباغة - التجهيز)، بمساحة ٥٩ فدان، ويعمل به قرابة ٢٦٥٠ عامل وإداري. ويقوم بتبييض وصباغة وتجهيز منتجات الشركة وللغير (شركات شقيقة من قطاع الأعمال والقطاع الخاص) . ويضم المصنع ثلاثة قطاعات، هي :

❖ **قطاع النسيج** : ويقوم بنسج الأقمشة والمفروشات والوبريات، ويعمل به حوالي ٩٠٠ عامل بحوالي ٢٣١ نول أقمشة و ٣٦ نول وبرة يقوم بإنتاج ٦٠٠ طن من الوبرة، وإنتاج ٦,٥ مليون متر من الأقمشة، وتسعى الشركة جاهدة لرفع الطاقة الإنتاجية إلى ٧٥٠ طن وبرة .



قطاع النسيج بشركة النصر بالمحلة الكبرى

❖ **قطاع الصباغة:** يقوم بتبييض وصباغة منتجات الشركة وللغير (شركات شقيقة من قطاع الأعمال والقطاع الخاص).



❖ **قطاع التجهيز:** ويشمل خطوط إنتاج (تجهيز وتبييض وتجهيز خيوط وطباعة وصباغة)، ويقوم برفي وتفصيل الوبريات والمفروشات وتجهيزها للاستهلاك المحلي والتصدير، كما يقوم بتجهيز أقمشة للشركة ٥,٥ مليون متر، وتجهيز للغير ٢٣ مليون متر، وتقوم بتجهيز غزل للشركة ٧٠٠ طن، وتجهيز للغير ٦٠ طن، وتسعى الشركة لرفع الطاقة الإنتاجية لتجهيز ٧,٥ مليون متر للشركة وتجهيز ٣٣ مليون متر من الأقمشة للغير من خلال تحديث الآلات والمعدات. ويعمل به حوالي ٨٥٠ عامل وإداري، منهم ٤٠٠ يعملون في إدارة المشغل .



المشغل بمجتمع البحث



قطاع التجهيز بمجتمع البحث .

(٣) **الحدود البشرية (مجتمع البحث وخصائص العينة):**

يبلغ إجمالي عدد العاملين بشركة النصر للغزل والنسيج بفرعيها (المحلة الكبرى - كفر الشيخ) قرابة ٣٥٠٠ فرد مابين القيادات الإدارية والتنظيمية

وخطوط الإنتاج المختلفة. وقد تم اختيار كل مديري العموم ورؤساء الأقسام بالوحدات الإنتاجية والإدارية المختلفة، ويقدر عددهم بـ ٢٥ مفردة من المديرين ورؤساء الأقسام، وحوالي ١٥٠ مفردة من العاملين بالمصنع، بواقع ٥٪ من إجمالي مفردات مجتمع البحث، وتم اختيارهم بشكل عشوائي بسيط وبصورة مقابلات جماعية لكل قسم من الأقسام الإنتاجية والإدارية .

جدول رقم (٢)

توزيع مفردات عينة البحث على حسب قطاعات الشركة

القطاع	الإدارة	عدد العاملين	عينة البحث
الغزل	—	٨٥٠	٤٠
النسيج	—	٩٠٠	٥٠
الصباغة	—	٩٠٠	٤٥
التجهيز	التجهيز	٤٥٠	٢٠
	المشغل	٤٠٠	٢٠
الإجمالي		٣٥٠٠	١٧٥

جدول رقم (٣)

توزيع مفردات البحث على حسب السن

الفئة	القيادات				العاملين				الإجمالي	
	ذكور		إناث		ذكور		إناث			
	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع
أقل من ٢٥ عام	—	—	—	—	٦	٤	٩	٦	١٥	٨,٦
٢٥ -	—	—	—	٨	٥,٣	٣٧	٢٤,٧	٤٥	٢٥,٧	
٣٥ -	٤	١٦	—	٣٢	٢١,٣	٣٤	٢٢,٧	٧٠	٤٠	
٤٥ -	١١	٤٤	١	١٥	١٠	٢	١,٣	٢٩	١٦,٦	
٥٥ فأكثر	٩	٣٦	—	٧	٤,٧	—	—	١٦	٩,١	
الإجمالي	٢٤	٩٦٪	١	٦٨	٤٥,٣٪	٨٢	٥٤,٧٪	١٧٥	١٠٠٪	

من الجدول السابق يتضح أن غالبية مفردات العينة البحثية من العاملين من الشباب الذين يتراوح أعمارهم من (٢٥ - ٤٥) عامًا مما يعكس اعتماد هذه الصناعة على الشباب، وأهمية عنصر الشباب وبخاصة الإناث في صناعة الغزل والنسيج، مما يبرز دور المرأة الفاعل في مثل هذه الصناعة الهامة . بعكس غالبية مفردات العينة من القيادات الذين يقعون في المرحلة العمرية (٤٥ عامًا فأكثر) مما يشير إلى أهمية الخبرة ودورها في عمليات القيادة المتنوعة،

وقدرتها على حل المشكلات وتجاوز الأزمات بحكمة ودراية كبيرتين، وهو ما يشير إليه الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

توزيع مفردات البحث على حسب عدد سنوات الخبرة

الإجمالي	العاملين				القيادات				الفئة	
	إناث		ذكور		إناث		ذكور			
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%		
٨,٦	١٥	٦	٩	٤	٦	—	—	—	—	أقل من ٥ سنوات
٢٥,٧	٤٥	٢٤,٧	٣٧	٥,٣	٨	—	—	—	—	٥ -
٤١,١	٧٢	٢٢,٧	٣٤	٢١,٣	٣٢	—	—	٢٤	٦	١٥ -
١٦,٦	٢٩	١,٣	٢	١٠	١٥	٤	١	٤٤	١١	٢٥ -
٨	١٤	—	—	٤,٧	٧	—	—	٢٨	٧	٣٥ فأكثر
١٠٠	١٧٥	٥٤,٧	٨٢	٤٥,٣	٦٨	%٤	١	%٩٦	٢٤	الإجمالي

ثالثاً: مصادر جمع البيانات وأدواتها:

اعتمد البحث في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على نوعين من المصادر هما: **المصادر الثانوية** وتتمثل في البيانات والمعلومات التي تشمل الكتب العلمية والإحصاءات والبيانات الرسمية ذات العلاقة من أجل توضيح المفاهيم المختلفة في البحث وإعطاء معلومات أساسية عن موضوع البحث، كما تم الاستعانة بالشبكة الدولية (الانترنت)، **والمصادر الأولية** من خلال اعتماد البحث على أداتين رئيسيتين في جمع البيانات هما دليل المقابلة وتطبيقه على المديرين ورؤساء الأقسام بشركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وصحيفة الإستبانة بطريقة المقابلات الجماعية لعينة من العاملين بذات الشركة، والتي تضمنت مجموعة من المحاور، لتشتمل كافة جوانب البحث ومتغيراته، وتجب عن تساؤلاته. كما تمت المعالجات الإحصائية ألياً عن طريق الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إذ اشتملت المعالجات الإحصائية على (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، النسب المئوية).

رابعاً : صدق الأداة وثباتها :

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداتي جمع البيانات عن طريق عرضها على نخبة متخصصة من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة الزقازيق ودمنهور وبنها، وقد تم تعديل وصياغة بعض بنود الإستبانة ودليل المقابلة لتصبح أكثر وضوحاً وصدقاً في قياسها لمتغيرات البحث.

وللتأكد من ثبات الأدوات أعتد الباحث علي معامل ألفا كرونباخ، وقد بلغت درجة ثبات الإستبانة (٠,٩١)، كما بلغة درجة ثبات دليل المقابلة (٠,٨٨) وهما مؤشرا مرتفعان علي ثبات أداة جمع البيانات.

المحور السابع: مناقشة النتائج وتفسيرها :

بعد القراءة المتأنية لواقع الصناعة المصرية، وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية من شواهد وأدلة، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك عن وجود أزمات عدة ومشكلات مزمنة للصناعة المصرية، وبخاصة صناعة الغزل والنسيج في المجتمع المصري بوجه عام، ومجتمع البحث على وجه الخصوص، بعضها يتعلق بنظم الإدارة وأساليبها وسياساتها، والبعض الآخر يتصل بالتطورات التقنية والاقتصادية والتنافسية على المستويين العالمي والمحلي، والبعض الآخر يضم الموارد والإمكانات المادية والبشرية والفنية المتاحة. مما يعكس أهمية استعراض نتائج هذا البحث ليعطي صورة واضحة ويحدد أبعاد وعوامل مشكلات صناعة الغزل والنسيج بمجتمع البحث، وربما تساعد متخذو القرار في صياغة سياسات واعية تلم بكافة الجوانب والأمور المتعلقة بهذه الصناعة العريقة، وتحدد الأساليب العلاجية والوقائية للحد من هذه المشكلات المتراكمة. ولأجل ذلك قام الباحث بتقسيم هذا المحور إلى ثلاثة عناصر: الأول، ويتناول النتائج العامة وأهداف البحث، كما يستعرض المحور الثاني أبرز النتائج العامة ونتائج الدراسات السابقة، فيما يختص المحور الثالث بعرض الدلالات العملية والتطبيقية للنتائج :

أولاً : النتائج العامة وأهداف البحث :

وقد تحدد الهدف العام للبحث الراهن في "تحليل ومناقشة واقع الصناعة المصرية ومحاولة التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في أزمة التصنيع في ظل سياسات التصنيع الحالية، بهدف استحداث خطط تنمية للنهوض بالصناعة المصرية". ولذلك كان الهدف الفرعي الأول للبحث يتمثل في محاولة التعرف على واقع التصنيع المصري ومقوماته بمجتمع البحث. وقد تحقق الهدف الفرعي الأول من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :

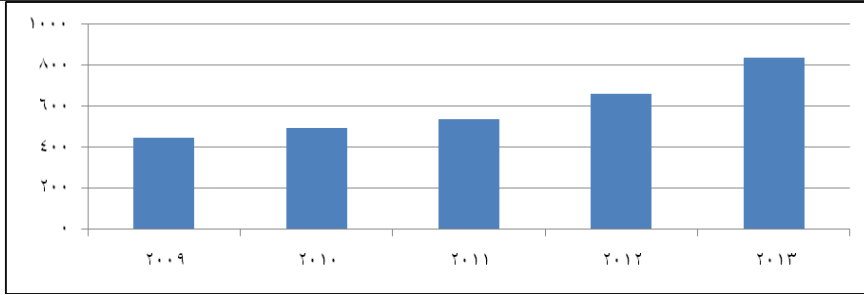
(١) ما أبرز أهداف التنظيمات الصناعية في المجتمع المصري ؟

وقد دلت القراءات الواسعة والدراسات السابقة وأراء غالبية مفردات عينة البحث من المديرين ورؤساء الأقسام بمجتمع البحث إلى أبرز أهداف التنظيمات الصناعية في المجتمع المصري إلى ما يلي :

أ- انتشار المنظمات الصناعية وتنوعها لتغطي احتياجات المجتمع المصري وتمتص أكبر قدر ممكن من العمالة: وطبقًا لتعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد بلغ عدد المنظمات الصناعية حتى عام ٢٠١٤ نحو ٢,٤١ مليون منظمة، منها ٧٢٤ منظمة تابعة للقطاع العام بنسبة ٠,٠٣٪. فيما استحوذ القطاع الخاص على ٩٩,٩٧٪ من إجمالي المنظمات المنشأة والتي قدرت بنحو ٢,١ مليون منظمة. كما ارتفع عدد المشتغلين بالصناعة ليصل إلى نحو ٢,٧٤ مليون مشتغل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و زاد عدد العاملين بالصناعة بنحو ٣٠٠ ألف فرد ليصل نصيب الصناعة إلى ١٤٪ من إجمالي المشتغلين. (٨٤) كما أعلن الجهاز خلال مؤتمر التعداد الاقتصادي عام ٢٠١٤، أن نشاط الصناعات التحويلية يستحوذ على ١٦٪ من المنشآت، ويعمل به نحو ٢٥,٨٪ من إجمالي عدد المشتغلين بمصر، والذي بلغ نحو ٩,٣ مليون مشتغل منهم ١,١ مليون مشتغل بالقطاع العام بنسبة ١١,٨٢٪، في حين يستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر بعدد ٨,٢ مليون مشتغل بنسبة ٨٨,١٨٪. (٨٥) فيما أشارت غالبية مفردات العينة البحثية من الإداريين بمجتمع البحث أن صناعة الغزل والنسيج في مصر تمثل أهمية قصوى للاقتصاد القومي وتسهم في الناتج المحلي، ويعمل بها ما يقرب من ثلث القوى العاملة الصناعية في مصر (حوالي ٣ مليون عامل) ما بين القطاع العام والخاص وغير الرسمي، لما تحظى بهذه الصناعة من مقومات متوافرة في المجتمع المصري وبخاصة الموارد البشرية والمواد الخام والخبرة.

ب- زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي: من خلال التنوع في القاعدة الإنتاجية الصناعية، وتدريب الأيدي العاملة، وزيادة حجم القروض الصناعية من قبل صندوق التنمية الصناعي، وزيادة الاستثمار في المدن الصناعية وزيادة عدد العمالة في المصانع. وقد عكست نتائج البحث أن الاستثمارات الصناعية قد بلغت خلال الخطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧) نحو ٥٤ مليار جنيه منها ٦,٥ مليارات جنيه استثمارات حكومية والباقي للشركات القابضة والقطاع الخاص وقدره ٤٧,٥ مليار جنيه بنسبة تنفيذ ٩١٪ من المستهدف في الخطة.

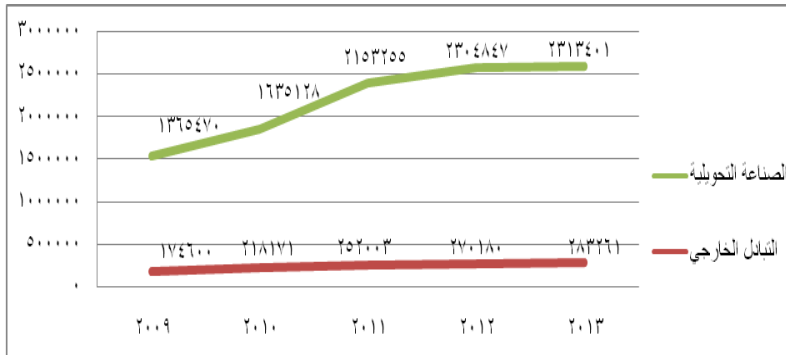
شكل (١): تطور حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)



المصدر: وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٣)

كما زادت معدلات النمو الحقيقي للنتائج الصناعي خلال الخطة الخمسية الخامسة والذي حقق نمواً ملحوظاً من ٢,٣٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٧٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، لترتفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى حوالي ١٧,٢٪ وارتفعت قيمة الناتج المحلي الصناعي إلى نحو ١١٥,١ مليار جنيه، ساهم القطاع العام فيها بنحو ١٥,٥ مليار جنيه، والقطاع الخاص بنحو ٩٩,٦ مليار جنيه، مما يعكس تأثير الحوافز الاستثمارية التي وفرتها الدولة للاستثمار الصناعي على نمو دور القطاع الخاص، ومساهمته في مجال الصناعات التحويلية. كما زادت قيمة الإنتاج الصناعي المحلي لتصل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى نحو ٣١٠,٩ مليارات جنيه، ساهم القطاع العام فيها بنحو ٥٧,٣ مليار جنيه والقطاع الخاص بنحو ٢٥٣,٦ مليار جنيه.

شكل (٢): العلاقة بين صادرات الصناعات التحويلية وحجم التبادل الخارجي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)



ج- الارتفاع بمستوى جودة الصناعة المصرية ووضع مواصفات قياسية ودليل لجودة الصناعات: دلت نتائج البحث إلى حرص وزارة التجارة والصناعة على الارتفاع بمستوى جودة الصناعة المصرية بهدف رفع

القدرة التنافسية للمنتج المصري، ليكون قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية مع ربط المواصفات القياسية للسلع الصناعية بالمواصفات العالمية. وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير الصناعة المصرية تم دمج وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية مع وزارة التجارة الخارجية في وزارة واحدة، هي وزارة التجارة الخارجية والصناعة، والتي أبدت اهتماماً كبيراً بنشر مفهوم "الجودة" كشعار قومي وربط المواصفات القياسية للمنتج المصري للطلب العالمي. كما وضعت الوزارة خطة متكاملة لتحقيق هذا الهدف، وتم إصدار العديد من المواصفات القياسية لعدد كبير من الصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية والغزل والنسيج ليصل عدد هذه المواصفات إلى ٨٠٠٠ مواصفة عام ٢٠٠٧. وقد تم وضع أول خريطة الكترونية للجودة في مصر وإتاحتها على شبكة الانترنت للتعريف بجميع الشركات الحاصلة على نظم الجودة. كما تم إنشاء معهد قومي للجودة بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا لتحقيق المزيد من الجودة للمنتجات الصناعية المصرية. كما أصدرت وزارة الصناعة والتجارة قراراً بتطبيق دليل جودة الممارسات الصناعية من حيث الالتزام بالمواصفات وإجراء الاختبارات العملية ومنح شهادات التفقيش والتدريب والاستشارات والاعتماد؛ بهدف ضمان الالتزام والانضباط بالمعايير المتفق عليها دولياً والتي ترتبط بتطبيق مبادئ الشفافية والمصادقية والحيادة في أعمال المعامل التي تجرى عمليات الفحص والاختبار للخامات والمنتجات وفقاً للمعايير الدولية، حيث يتم الاعتماد على الأكواد الدولية الصادرة عن منظمة الايزو العالمية، ويمثل ذلك إضافة جديدة لحماية المستهلك وضمان جودة الصناعة المصرية .

وفي ضوء الإطلاع على موقع الشركة القابضة للغزل والنسيج، تبين أن شركة النصر للغزل والنسيج تسعى - متضامنة مع بقية أفرع الشركة القابضة للغزل والنسيج - إلى تحقيق رؤية الشركة وهي "التطلع إلى تطوير صناعة الغزل والنسيج والارتقاء بمخرجات الإنتاجية وإقالة الشركات التابعة من عثرتها مع تعديل هيكلها التمويلية"، وتوصيل رسالة الشركة، وهي "توفير التدريب الشامل للعاملين مع تطوير الآلات والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وإدخال فكر جديد يساعد في عملية التطوير مع التقييم المستمر ووضع نظم وقواعد إدارية منظمة للعمل". (٨٦) وقد أبرزت نتائج البحث أن أهم الأهداف التي تسعى إليها شركة النصر للغزل والنسيج بمجتمع البحث هو الحصول على منتج ذو مواصفات جودة تنافسية عالمية، وهو ما سعت إليها

الشركة، وأوضحته حصولها على عدة شهادات تتعلق بجودة المنتج، وقدرته على التنافسية، وهو ما توضحه الشهادات التالية :



شهادة الايزو

شهادة الايكوتكس

ومن أجل تحقيق أهداف رؤية الشركة ورسالتها قامت الشركة باتخاذ عدة إجراءات، أهمها :

- ❖ توفير التدريب الشامل للعاملين عن طريق الدورات التدريبية من حيث النوعية والعدد: دورات متخصصة - دورات إدارية - دورات للعاملين - دورات في الأمن الصناعي، ويتم عمل خطة سنوية للدورات لمعرفة الاحتياجات التدريبية وتوزيعها خلال أشهر العام. كما تقوم الشركة بتدريب العمالة الجديدة قبل دخولها مرحلة العمل الفعلي في صالات الإنتاج مع متابعتهم الدورية لما هو مستحدث في مجال الإنتاج، وتدريب طلاب مراحل التعليم الصناعي والمعاهد والجامعي بمراكز التدريب الخاصة بها .
- ❖ إدخال فكر جديد يساعد في عملية التطوير مع التقييم المستمر للأداء وجودة المنتج بما يسمح من القدرة التنافسية : محلياً ودولياً.
- ❖ تطوير الآلات والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة.
- ❖ العمل على زيادة الإنتاج، وزيادة أرباح الشركة وتعظيم مواردها المادية والبشرية والفنية.
- ❖ وضع نظم وقواعد إدارية منظمة للعمل: حيث تخضع الشركة للقانون ٢٠٣ الخاص لقطاع الأعمال، إضافة إلى وجود اللوائح الداخلية للمؤسسة بشكل عام التي تدور معظمها حول طبيعة الأدوار والمهام لكل فرد في الشركة

وتحديد الجزاءات والمكافآت في ظروف العمل الاستثنائية. أما عن الأجور والمكافآت : الأجور ظلت كما هي لكن الحافز تغير على حسب الإنتاج، كما تم تحديد الحافز بنسبة ٨٥٪ من الإنتاج، بمثابة صرف ٢٥ يوم ويتم صرفها في نصف الشهر القادم، وهذا التغير يتم وفق لائحة داخلية يهتم فيه تحديد الثواب والعقاب . وفيما يتعلق بالجزاءات : تحديد الثواب والعقاب لكل خطأ بحد أقصى خصم ٣ أيام جزاء . وعن التقييم : يتم العمل بنظام ثابت وسرية تامة تحت إدارة المصنع .

❖ توفير جميع سبل الراحة للعاملين في مجالات :

- الخدمة الصحية: تتوفر الرعاية الطبية من خلال التعاقد مع نخبة من أفضل الأطباء في جميع التخصصات بعيادات الشركة الداخلية ومستشفيات خارجية، وصرف الأدوية من خلال الصيدلية المتوفرة بالشركة.
- الخدمة الاجتماعية: توفر الشركة الرحلات الترفيهية والدينية والمصايف.
- النشاط الرياضي : تتوفر بالشركة بالإضافة لاشتراك الشركة كل عام في دوري الشركات.
- وسائل النقل والمواصلات: توفر الشركة وسائل مواصلات للعاملين بالشركة حسب التوزيع الجغرافي.

٢) ما مراحل تصنيع الغزل والنسيج ومستلزماتها، ونوعية وحجم المنتجات التي تقدمها المنظمات الصناعية بمجتمع البحث ؟

في ضوء المقابلات الفردية والجماعية لمفردات العينة بمجتمع البحث، تبين أن صناعة الغزل والنسيج بمجتمع البحث تمر بثماني مراحل بعد عملية حلج القطن من البذور، هي :

❖ **مرحلة التنظيف :** وهي المرحلة المسئولة عن تنظيف القطن من كافة الشوائب، سواء كانت سائلة أو صلبة، كالحديد والأتربة أو شامير أو مسمار.. عن طريق دخول القطن على جهاز يسمى "سيكومات" ويكون داخله مغناطيس كبير يقوم بجذب كل المعادن من القطن، كما يدخل على الخلاطات التي تقوم بتفتيت أية أتربة.

- ❖ **مرحلة الكرد :** هي المرحلة التي تقوم بتحويل القطن من قطن خام إلى شعيرات، حيث يدخل القطن على آلات من الخلف كالسندر والدوفر، ويخرج من الأمام على هيئة شريط أو شعيرات بجوار بعضها البعض، تم تخرج على آلة كمبيوتر على هيئة اسطوانة على شكل برمبل يتم تغذيتها بالبيانات والكميات المطلوبة، ليتم تجهيزها آلياً وتخرج الأسطوانة آلياً بالكمية المحددة .
- ❖ **مرحلة السحب:** وهي مرحلة يتم فيها دمج ٨ اسطوانات في اسطوانة واحدة، لكي يكون شعيرات قوية . ثم يخرج من كل اسطوانة شعيرة تقوم الآلة بجدل هذه الشعيرات (ظفيرة متماسكة) وتلف الآلة هذه الشعيرات ببعضها البعض، ويخرج الغزل في صورة شريط.
- ❖ **مرحلة البرم :** حيث تقوم الآلات باستخراج الغزل في صورة شريط مبروم، ويخرج من الناحية الأخرى للآلة على هيئة (بكر) أو لفافات . وقد تكون اللفة الواحدة ٢ كم .
- ❖ **مرحلة الغزل :** وهي أولى مراحل الخيط، وفيها تتحول الشعيرات المبرومة إلى غزل، ويخرج من هيئة البكر أو اللفافة إلى (مبينة)، وهي جزء من آلة معينة تقوم بتحويل الشعيرات إلى (فتلة)، وهي عبارة عن دوائر أسطوانية الشكل، تلتف الخيوط عليها، لتحضيرها للنسج .
- ❖ **مرحلة التدوير :** وتخرج الفتلات على هيئة (كوم)، حيث تخرج الآلة فتلة واحدة في صورة كومة صغيرة مكونة من ٢ كم (طرف واحد) أو فتلة واحدة، وإذا كنا نريد أن تكون هذه الفتلة مزدوجة أو طرفين للفتلة نقوم بالذهاب إلى قسم (الزوي) الذي يقوم بزوي فتلتين ع بعضهما البعض . (وبهذه المرحلة تكون نهاية عملية الغزل بمصنع الغزل بكفر الشيخ، ثم يحمل الغزل ويذهب إلى الشركة الأم بالمحلة ليقوم بباقي مراحل الصناعة)
- ❖ **مرحلة الصباغة :** بعد الانتهاء من عمل الفتلات الفردية والزوجية نقوم بصباغتها وطباعتها كما نشاء من ألوان وطباعات، وهناك قسم للتصميم مكون من مهندسين وفنيين يقومون بإعداد التصميمات أو الألوان المختلفة التي تلبى أذواق المستهلكين .
- ❖ **مرحلة النسيج :** وهي المرحلة النهائية من عمليات الغزل والنسيج والمسئولة عن إخراج الغزول في صورة أقمشة ومنسوجات مختلفة تكون صالحة للتسوق والبيع .

وهذه المراحل تستلزم في المقام الأول مواد خام عالية الجودة، وآلات حديثة تقوم بإخراج المنتج بمواصفات جودة قياسية، وعنصر بشري مدرب على أعلى مستوى (وهو متوافر بشكل كبير)، وتكمن المشكلة في العنصرين الأول والثاني.

جدول رقم (٥)

مراحل عمليات صناعة الغزل والنسيج ومستلزماته بمجتمع البحث

اسم المرحلة	وصف المرحلة	مستلزمات المرحلة	معوقات المرحلة
مرحلة الغزل	وتقوم بعدة عمليات (التنظيف، الكرد، السحب، البرم، الغزل، التدوير) لتجهيز القطن إلى خيوط وشعيرات .	<ul style="list-style-type: none"> ■ مواد خام عالية الجودة. ■ ماكينات حديثة ومتطورة . ■ عنصر بشري مدرب. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ نقص المواد الخام عالية الجودة. ■ عدم توافر ماكينات حديثة ومتطورة.
مرحلة الصباغة	وتقوم بعمليات تصميم القماش وصباغته وتجهيزه، وابتكار الأشكال، والتصاميم التي ستتم صناعة النسيج بناءً عليها.	<ul style="list-style-type: none"> ■ خبرة وكفاءة المصممين. ■ التأكد من أفكار المصممين تتماشى مع أذواق العام. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ لا توجد
مرحلة النسيج	تقوم باستخدام الخيوط اعتمادًا على تصميم القماش بناءً على أذواق المستهلكين، وتعتمد الكميات المنسوجة على طلباتهم.	<ul style="list-style-type: none"> ■ خبرة وكفاءة النساجون. ■ ماكينات حديثة ومتطورة . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ لا توجد

كما أوضحت نتائج البحث أن الشركة تقدم عدة منتجات، أهمها :

- ١) الفوط والبشاكير والوبرة البيضاء والمصبوغة لكل المقاسات، والفوط والبشاكير والوبرة (جاكارد) لكل المقاسات.
- ٢) مفارش سفرة (ستان باند - كرب - هانيكوم) .
- ٣) فوط مطبخ وشاي .
- ٤) ملايات سرير (مطرز - مطبوع - سادة) أطفال ومقاسات كبيرة .

٥) أقمشة منسوجة (أبيض - مصبوغ - مطبوع)

وهذه المنتجات جميعها تصنع من القطن المصري الفاخر بنسبة ١٠٠٪ وبجودة عالية، وبأسعار لا تقبل المنافسة، وبخدمة متميزة، وبخبرة دولية. والشركة لها شهرة واسعة في مجال التصدير للمفروشات والوبريات لكل من (ألمانيا - إيطاليا - إنجلترا - اليونان - هولندا - أيرلندا - الولايات المتحدة الأمريكية) والدول العربية، مثل (السعودية - لبنان - الكويت) وتسعى الشركة للتوسع في التعامل مع عملائها بجميع أنحاء العالم؛ لرفع معدلات التصدير لتساهم في زيادة الدخل القومي لتوفير عملة صعبة. بعض منتجات الشركة (١)



أطقم سرير



برنس



دواسة



فوط أبيض



فوط مطبخ وشاي



فوط وبرة



مفرش

الأسواق:

السوق المحلي : تقوم الشركة ببيع منتجاتها من خلال إدارة البيع المحلي و المعارض المنتشرة في أنحاء الجمهورية منها معارض قائمة في كفر الشيخ والمحلة و الإسكندرية و معارض متنقلة بين المحافظات مثل (معرض الشعب يأمر – معرض ديارنا – معرض القاهرة الدولي – معرض بطولة الشركات و غيرها من المعارض) و تهدف الشركة لزيادة المبيعات و تحقيق الخطة المرسومة و يتم الاتصال بالسيد المشرف على المعارض

معرض الشركة الرئيسي بالمحلة - شارع الجلاء - طريق المنصورة

معرض الشركة بكفر الشيخ - أمام مصنع غزل كفر الشيخ

معرض الشركة بالإسكندرية - المنشية - شارع فرنسا



السوق الخارجي : تتمتع الشركة بشهره واسعة في مجال المفروشات والوبريات لما يجعلها تقوم بالتصدير إلى دول أوروبا مثل (ألمانيا – إيطاليا - إنجلترا – اليونان – هولندا – إيرلندا) والولايات المتحدة الأمريكية ودول عربية مثل (المملكة العربية السعودية – الكويت – لبنان) وبعض الدول الآسيوية والإفريقية لذلك تشارك بصفة دائمة في المعارض الخارجية مثل معارض الهمايكستيل فرانكفورت وموسكو

٣) ما أكثر الدول المنافسة لمنتجات المنظمات الصناعية بمجتمع البحث؟ وما نوعية تلك المنتجات؟.

تبين نتائج البحث أن أكثر الدول المنافسة لمنتجات المنظمات الصناعية بمجتمع البحث، هي دول اليابان، بريطانيا، الصين، وتركيا، وإيطاليا، وبنجلاديش والهند، وانجلترا؛ نظراً لاعتماد هذه الدول على تقنيات حديثة، تستطيع أن تخرج منتجات ذات مواصفات عالية الجودة، وإن كانت تستخدم مواد خام رخيصة الثمن وذات جودة محدودة إلا أن هذه التقنيات تستعيز عن ذلك بمهارة الصنعة وجودة الإخراج، والعنصر البشري المهاري والمدرب تدريباً هائلاً، إضافة إلى بعض شركات القطاع الخاص المحلي والشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات، وجميعها تمتلك مقومات تقنية وفنية ورأسمالية هائلة تمكنها من القدرة على المنافسة المحلية والدولية.

كما أشارت مفردات العينة البحثية إلى أن صناعة الغزل والنسيج قد شهدت في الآونة الأخيرة تنافس قوي بين كثير من بلدان العالم، حيث تحاول كل دولة تقديم ما هو أجمل وأفضل من خلال انتقاء أجود أنواع الأقمشة مع ابتكار تصميمات جديدة ينهر بها المستهلك، بالإضافة إلى محاولة وضع أسعار مناسبة لأغلب الناس، وكل هذا محاولة منهم لفتح أسواق جديدة لهم عالمياً، حيث أن قطاع تصنيع الملابس والتجارة من أهم القطاعات التي لها القدرة بالنهوض باقتصاد أي دولة إن تم العمل عليه كما ينبغي، كما هم الحال عند عمالقة الدول في ذلك المجال والذين شارك منهم خمس وعشرين دولة مؤخراً في أحد المعارض التجارية في المنطقة المتخصصة لتجارة الملابس والمنسوجات التي تتم فاعليته في مركز دبي العالمي للمعارض، وكان من أهم الدول كل من (الصين، وتركيا، وإيطاليا، وبنجلاديش، والهند)، حيث تعد الصين إحدى أهم وأكبر الكيانات الاقتصادية العالمية والتي تقع في القارة الآسيوية وتتميز بثروتها البشرية التي تم استغلالها أحسن استغلال في كثير من الأعمال والقطاعات الصناعية من أهمها كل من صناعة (السيارات والملابس) حيث تحتل في هذين القطاعين تحديداً المرتبة الأولى وسط دول العالم، وقد وصل إجمالي حجم صادراتها في صناعة الملابس إلى حوالي مائة وواحد وسبعين مليار دولار، ومن أهم ما يميز سوق الملابس الصيني هو دراسة ومراعاة السوق العالمي واحتياجاته من أنواع وأسعار، ودراسة الأذواق والثقافات المختلفة لباقي دول العالم. كما تحتل تركيا المرتبة الثانية في صناعة الملابس لما وصلت إليه من جودة عالية في انتقاء كل من الخامات والتصميمات المستخدمة فيها، وقد بلغ إجمالي العائد المادي من صناعة الملابس وتجارها إلى ما يقرب من مائة

وخمسين مليار دولار أمريكي، كما تعتبر صناعة الملابس التركية لها سمعة كبيرة وسط السوق العالمي.

وتأتي إيطاليا في المرتبة الثالثة من ناحية أكبر وأهم الدول في مجال الملابس حيث أن جملة (صنع في إيطاليا) تحمل في معناها الكثير من تصميمات جديدة وجودة الخامات مع الاهتمام الجيد من قبل المصانع على خروج قطعة الملابس بشكل لا يعيبه شيء، مما جعل لها مكانة كبيرة وسط باقي الدول في ذلك المجال، كما يلقي المنتج الإيطالي الترحيب من قبل السوق الخليجي، وقد بلغ إجمالي العائد المادي إلى ما يقرب من ثمانين مليار دولار بالرغم من قوة عملة اليورو وتكاليف قيمة العمالة بالمقارنة مع باقي منافسيها. وتأتي بنجلاديش في المركز الرابع، فهي تعتبر من أكبر دول العالم في ذلك القطاع حيث تشكل صناعة الملابس وتصديرها أكبر الكيانات الاقتصادية في البلاد سواء من ناحية عدد العاملين فيه الذين يصل عددهم إلى أكثر من أربعة ملايين شخص أي بما يعادل نصف إجمالي العاملين في القطاع الصناعي بأكمله، كما تصل نسبة العائدات للصادرات إلى حوالي ثمانين في المائة من العوائد الإجمالية للصادرات التي تصل إلى خمس وعشرين مليار دولار، علماً بأن ستين في المائة من هذه الصادرات تتجه نحو أوروبا، وخمسة وعشرين في المائة منها تتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو جدير بالذكر أنه بالرغم من ما تجنيه العلامات التجارية العالمية المعروفة من مكاسب من وراء صناعة الملابس البنجلاديشية إلا أن حقوق العاملين فيها غير منصفة وغير عادلة نهائياً ويسودها أوضاع بائسة.

٤) ما الأساليب التقنية والفنية والإدارية التي تستخدمها المنظمات الصناعية بمجتمع البحث؟

أوضحت نتائج البحث أن أهم الأساليب التقنية التي تعتمد عليها غالبية منظمات قطاع الأعمال هي تقنيات قديمة الصنع يرجع تاريخها إلى أكثر من ستين عاماً مضت؛ نظراً للتطورات التقنية العالية والمتلاحقة والتي تستوجب ضرورة تغيير هذه الآلات واستبدالها بآلات متطورة، وهذا يفوق إمكانيات غالبية أفرع الشركات القابضة للغزل والنسيج، إضافة إلى الأسعار الكبيرة لتلك الآلات وعندما يتم تكهين هذه الآلات تكهين بأسعار زهيدة جداً ويتم بيعها كخردة، مما يزيد من خسائر تلك الشركات. إضافة إلى استخدام الأساليب الإدارية التقليدية في إدارة العمل، مثل نظم العمل، والحضور والانصراف، والمكافآت والجزاءات، وطريقة التفكير في مواجهة المشكلات والأزمات.

٥) ما أبرز المؤشرات التي تركز عليها الصناعة المصرية بمجتمع البحث؟

أشارت نتائج البحث أن أهم المؤشرات التي تركز عليها الصناعة المصرية بمجتمع البحث تتمثل فيما يلي :

○ **مؤشر الجودة** : أشارت مفردات العينة البحثية بمجتمع البحث، أن الشركة تسعى إلى جودة المنتج، وهو ما يتضح من سعى الشركة نحو الحصول على شهادات الجودة في المنتج من الغزول والملابس؛ وذلك لكي تتمكن من المنافسات المحلية والدولية، وخاصة أن هذه المنافسات ليست عادلة - على حد تعبير غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث - في ظل توافر كافة الإمكانيات المادية والتقنية والفنية والبشرية التي تتوافر لدى الشركات المنافسة مقارنة بإمكانيات الشركة، وضعف الدعم الحكومي الذي تقدمه للشركة.

○ **مؤشر التصدير** : أوضحت مفردات العينة بأن الشركة لها شهرة واسعة في مجال التصدير للمفروشات والوبريات لكل من (ألمانيا - إيطاليا - إنجلترا - اليونان - هولندا - أيرلندا - الولايات المتحدة الأمريكية) والدول العربية، مثل (السعودية - لبنان - الكويت) وتسعى الشركة للتوسع في التعامل مع عملائها بجميع أنحاء العالم؛ لرفع معدلات التصدير لتساهم في زيادة الدخل القومي لتوفير عملة صعبة .

○ **مؤشر الأرباح** : عكست نتائج البحث، أنه بالرغم من حرص الشركات القابضة للغزل والنسيج بشكل عام وشركة النصر للغزل والنسيج بوجه خاص، من سعيهما للجودة والمنافسة المحلية والعالمية، إلا أن هذا القطاع يحقق خسائر سنوية تقدر بحوالي ٣ مليارات جنيه، وفي حال بذل جميع الجهود ستصل هذه الخسارة إلى ٢ مليار جنيه في أفضل الأحوال . مما يعمق حجم المشكلات ويعزز من حدة الأزمات التي يعاني منها قطاع الغزل والنسيج في مصر ومجتمع البحث على حد سواء .

كما كان الهدف الفرعي الثاني للبحث يتمثل في استعراض السياسات التنموية للدولة للنهوض بالتصنيع في المجتمع المصري . وقد تحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :

١) ما أهم السياسات والآليات التي صاغتها الدولة للنهوض بالتنظيمات الصناعية بمجتمع البحث؟

أوضحت بعض القيادات من مفردات عينة البحث، أن قطاع الغزل والنسيج من القطاعات الهامة التي تسعى الدولة إلى تطويرها، واستغلال "سمعة" القطن

المعروفة عالمياً، لذلك لجأت الدولة إلى خطة لتطوير الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام في مجال الغزل والنسيج والنهوض بها والتخلص من أعبائها من الخسائر والديون، وتتمثل خطة التطوير في دمج ١٠ شركات على مستوى الجمهورية، باستثناء شركات منطقة الدلتا (معقل الصناعة) ستظل كما هي مثل شركات المحلة، والدقهلية ودمياط، وسيتم دمج شركتي مصر الوسطى، ووجه قبلي، الموجودين في ٤ محافظات (المنيا وأسيوط، وسوهاج، وقنا)، واندماج ٤ مدن تحت مسمى شركة "وجه قبلي الجديد" ويصبحوا شركة واحدة مقر إدارتها بمحافظة سوهاج. إضافة إلى الاعتماد على القطن فائق التيلة، والخيوط الرفيعة جدا في الغزل .

ولذا عكست نتائج البحث أن أبرز الآليات التي تقدمها الدولة لمجتمع البحث ولصناعة الغزل والنسيج خاصة شركات القطاع العام هي برنامج الخصخصة الذي سعى إلى تصفية الشركات الخاسرة وبيعها لتطوير باقي الشركات، وكذلك دمج بعض شركات القطاع العام والتي قدر عددهم بـ ٢٣ شركة إلى الشركات القابضة للغزل والنسيج لتعمل هذه الشركات في ظل استراتيجية واحدة وبتصاغر قوى هذه الشركات تنهض صناعة الغزل كما أوضحت الدراسات والمؤتمرات والندوات العلمية التي أتيحت حول مشكلات صناعة الغزل والنسيج بمصر أن إجمالي مساحات شركات الغزل والنسيج على مستوى الجمهورية، تبلغ ٩,٨ مليون متر مربع، سيتم الاستغناء عن حوالي ٥٠ أو ٦٠٪، من هذه المساحة بعد خطة التطوير نتيجة لدمج الشركات، حيث إنها ستصبح غير مستغلة، بعد خطة التطوير، التي ستحتاج إلى ٢ ما يقرب من ٢٥ مليار جنيه، وأن شركة المحلة وحدها، تحتاج إلى ٧ مليارات جنيه في المرحلة الأولى، وسيتم تمويل هذه الخطة من خلال بنكي "مصر والأهلي" كضامنين للأرضي غير المستغلة.

كما أشارت هذه الدراسات إلى أن قطاع الغزل والنسيج محمل بمديونيات تبلغ ١٦ مليار جنيه لجهات متعددة مثل الكهرباء والتأمين، والضرائب والبترو، وبعد التخلص من هذا العبء بعد التطوير تصبح الشركات خالية من أية ديون وجاذبة للاستثمار سواء بطرحها في البورصة أو دخول شركاء. وتستغرق خطة التطوير ٥ سنوات، يتم تنفيذ المرحلة الأولى منها خلال عام ونصف العام وتستهدف شركة المحلة، (مصنعي الغزل والنسيج ووحدة التجهيز) وكذلك الأمر بالنسبة لشركتي كفر الدوار وحلوان. وفي إطار خطة الدولة للنهوض بالقطاع الصناعي، لدعم الاقتصاد المصري ودفع عجلة التنمية والإنتاج، تنفذ الدولة مجمع صناعي جديد في المحلة الكبرى بمحافظة الغربية

على مساحة ٩ أفدنة. ويعتبر مشروع إنشاء المجمع، ضمن أحد المشروعات التي توفر أكثر من ٤ آلاف وحدة صناعية جديدة لشباب المستثمرين، وتضمن توفير مصانع لعدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ويضم المجمع قرابة ٦٦٣ وحدة صناعية جميعها مخصص لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة. (٨٧)

كما أوضحت الإحصاءات والتقارير الرسمية أن الحكومة المصرية قامت بانتهاج عدة سياسات تستطيع من خلالها التأثير في حجم الاستثمار الصناعي ونموه وإمكانية دخول منشآت جديدة في الصناعة، ومن ثم التأثير على هيكل الصناعة ودرجة المنافسة أو الاحتكار في السوق من خلال تحديد حجم الإنتاج، وتحديد سعر السلعة المنتجة ومستوى الكفاءة الإنتاجية فيها بالشكل الذي يحقق أكبر مستوى من الكفاءة، وأفضل استخدام للموارد في المجتمع. وفي إطار الجهود المستمرة التي يبذلها القطاع الصناعي لدعم قاعدة الصناعات المصرية ودفع المنتج الصناعي ليحتل مكانة مناسبة في الأسواق الخارجية، تمت زيادة الطاقة الإنتاجية في عدد الصناعات بنسبة ٢٥ ٪ خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، كما نجحت مصر في دخول مجالات الصناعات التكنولوجية. كما أبرزت بعض القراءات العلمية أن أهم الآليات التي صاغتها الدولة للنهوض بالتنظيمات الصناعية ما يلي :

أ- سياسة التخصيص الصناعي: حيث تقوم الحكومة بإعطاء تراخيص للمشروعات الجديدة الراجعة في دخول الصناعة وتعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة ودرجة التركيز فيها، والتأثير على عدد المشروعات والمنشآت الصناعية، وتحديد العدد الأمثل للمشروعات في كل صناعة بحيث تعمل تلك المشروعات بطاقتها الإنتاجية المثلى التي تجعلها تنتج بأعلى كفاءة وبأقل تكلفة ممكنة. إضافة إلى إنشاء المدن والمناطق الصناعية المتخصصة، عملت الحكومة المصرية على إنشاء مناطق صناعية متخصصة كاملة المرافق والخدمات بلغت حوالي ٦٥ منطقة صناعية عام ٢٠١٧، منها صناعة الغزل والنسيج، مما أدى إلى إعطاء فرص وبدائل أمام المستثمرين ساعدت على توسيع المجال الصناعي في مصر؛ نظراً لما تقدمه الدولة من حوافز بهذه المناطق لتشجيع التوطن الصناعي، أهمها: تخصيص الأراضي في بعض المناطق بالمجان أو بأسعار رمزية، وإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية، لتتولى تقديم كافة التيسيرات اللازمة للمستثمرين سواء في أسعار الأراضي اللازمة للاستثمار أو التراخيص والإجراءات، أو السماح بالبناء على ٦٥ ٪ من مساحة أراضي الاستثمار الصناعي بدلاً من ٥٠ ٪ مما

أدى إلى انخفاض تكلفة الأرض للمستثمر بنسبة ٢٥٪، مع منح المستثمرين فرصة تسويق منتجاتهم حول العالم دون رسوم، مقابل الاستفادة من فرص عمل لعشرات الآلاف من مواطنيها، ونقل إدارة المناطق الصناعية إلى القطاع الخاص بالكامل، وفق خطة بدأ العمل عليها عام ٢٠٠٧؛ بهدف الوصول إلى مرحلة تشكل فيها هذه المناطق جزءاً كبيراً من القطاع الصناعي الذي ينمو حالياً بمعدل ٨,٥٪ سنوياً، وإلى جانب زيادة قيمة الصادرات، ستخلق هذه المدن عشرات آلاف الوظائف التي تراهن عليها الحكومة لمكافحة البطالة. وتم إنشاء صندوق لدعم الأراضي الصناعية وتذليل العقبات أمام المشروعات الصناعية التي يقيمها الشباب. ويشار إلى أن إحصاء عام ٢٠١٢ الصادر عن وزارة الصناعة المصرية أوضح أن عدد المنشآت الصناعية المسجلة بلغ ٣٣٠٤٦، بقيمة إنتاجية ٧٠٧٤١٠ مليون جنيه، وبلغ عدد العمال في هذه المنشآت ١٧٨٦٧٢٧ عامل. (٨٨)

توزيع أهم المناطق الصناعية في مصر:

م	المحافظة	عدد المناطق الصناعية	أهم الصناعات
١	أسيوط وسوهاج وقنا	٢٧	السكر والألومنيوم
٢	القاهرة والقليوبية	١٥	غذائية وكهربائية
٣	الإسكندرية وكفر الشيخ	١٥	غذائية ومنسوجات وأسمدة
٤	بورسعيد والشرقية	٨	غذائية وغزل ونسيج
	الإجمالي	٦٥	

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية – مركز المعلومات

ب- برنامج الألف مصنع: تم تنفيذ هذا البرنامج خلال الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠١١، بهدف تشجيع المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع المصرفي لبناء ألف مصنع كبير بمواصفات عالمية، أو إنشاء توسعات في مصانع قائمة بالفعل. وقد تم خلال عام ٢٠٠٦ تنفيذ ١١٦ مصنعاً كبيراً جديداً وتوسعات ١١٥ مصنعاً متوسطاً و ٣٢٩ مصنعاً صغيراً بإجمالي ٥٦٠ مصنعاً باستثمارات إجمالية ناهزت ١٢ مليار جنيه وبقدرة تشغيلية ١٢٠ ألف فرد، وترتب على ذلك ارتفاع نسبة القيمة المضافة للإنتاج الصناعي من ٤٠٪ إلى ٤٣,٤٪.

ج- المناطق الحرة: أنشأت الحكومة المصرية ٧ مناطق حرة عامة مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشروعات. وتقدم الأراضي مقابل حق انتفاع سنوي وتوجد هذه المناطق الحرة بالقرب من الموانئ، وقد نجحت هذه

المناطق في جذب الاستثمارات وتنمية الصادرات، حيث تصدر ما قيمته ٥٠٪ من إنتاجها للخارج. وبالإضافة إلى المناطق الحرة العامة توجد مناطق حرة خاصة لمزاولة المشروعات، ويشترط تصدير ما قيمته ٥٠٪ من إنتاج المشروع للخارج وأن يستوفي كافة الشروط الخاصة بالمباني التي تحددها اللوائح والنظم. وتتمتع المناطق الحرة في مصر بأفضل المزايا والحوافز الاستثمارية والإعفاءات، وتمثل آلية هامة من آليات زيادة الصادرات وزيادة الناتج القومي وخلق فرص عمل جديدة. وتعمل المناطق الحرة في إطار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

د- **سياسة الحماية الجمركية ووضع حوافز الاستثمار الصناعي:** تحتاج الصناعة في بداية نشأتها للحماية من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة والمستوردة من الخارج من خلال قيام الحكومة بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي وذلك لفترة مؤقتة حتى تستطيع الصناعة المحلية أن تكتسب الخبرة وتستطيع تخفيض التكلفة المتوسطة فيها، بحيث تتمكن من منافسة السلع المستوردة. وقد شهد مناخ الاستثمار الصناعي في مصر تحسناً ملموساً في الفترة الأخيرة بعد صدور القرار الجمهوري بتعديل التعريفات الجمركية وصدور قانون الضرائب الجديد، والبدء في تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة منذ عام ٢٠٠٥، وصدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ بغرض تسهيل إجراءات الاستثمار. كما تم تنمية المناطق الصناعية وتجهيزها بالمرافق والخدمات الأساسية لتشجيع التوطن الصناعي، وإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية، لتتولى تقديم كافة التيسيرات اللازمة للمستثمرين سواء في أسعار الأراضي اللازمة للاستثمار أو التراخيص والإجراءات، وإنشاء مناطق صناعية متخصصة كاملة المرافق.

هـ- **سياسة السوق المحلي (إحلال الواردات مكان الصادرات):** وتدور فكرة هذه الإستراتيجية حول توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لإقامة صناعة محلية تنتج ما هو مستورد، وقد أتاحت الدولة توفير الحماية الجمركية للسلع الاستهلاكية المنتجة محلياً، وفي الوقت ذاته قامت بتخفيض تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات إنتاجها؛ بهدف تقليل استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، وعلاج مشكلة البطالة بشرط الاعتماد على الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة، وهذا يشجع المنتجين على إقامة تلك الصناعات. مما يجنب الدول النامية مخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية. إلا أنه قد يؤدي استمرار الحماية الجمركية للصناعة المحلية إلى تمتع

المنتجين بوضع احتكاري حيث لا يواجهون منافسة من الخارج وهذا يمكنهم من رفع سعر السلعة المنتجة وقد لا يكون لديهم حافز علي الاهتمام بجودة السلعة المنتجة وبالتالي يتحمل المستهلك انخفاض جودة الإنتاج المحلي وارتفاع السعر.

و- **سياسة التصنيع الموجه للتصدير:** وقد ظهرت تلك الإستراتيجية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، وتستهدف تشجيع إقامة صناعات وطنية بغرض التصدير للسوق الخارجي مع إشباع حاجة السوق المحلي، والاستفادة من المواد الأولية المتاحة، ومن الأيدي العاملة الرخيصة، وكذلك تشجيع مشاركة رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية في إقامة الصناعات التصديرية من خلال المشاركة مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات (دولية النشاط) للاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والمساعدة في تسويق المنتجات في الخارج والاشتراك في تمويل إقامة الصناعات التصديرية الكبيرة. مع إصدار قوانين وأنظمة تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير الظروف الملائمة مثل توفير الخدمات والعمالة بأسعار منخفضة، الإعفاءات الضريبية والجمركية. ويمكن أن تسهم هذه السياسة في توسيع نطاق السوق ليشمل الأسواق الخارجية بالإضافة للسوق المحلي، والتوسع في الإنتاج وانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة وارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات حتى يمكن تسويقها في الخارج، فضلاً عن أهمية التصدير في قدرته الواسعة علي إيجاد فرص عمل جديدة، وجذب المزيد من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وتحقيق معدلات نمو مطردة. وفي هذا الإطار تم عقد اتفاقيات تجارة حرة مع تركيا، واتفاقية الكويز مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسهل صادرات المنسوجات.

٢) كيف ساهمت السياسات التنموية في تطوير عمليات التصنيع في المجتمع المصري ؟

أوضحت نسبة ٨٠٪ من إجمالي عينة البحث من القيادات الإدارية والفنية بمجتمع البحث أن الدولة حرصت على تطوير الصناعة المصرية عامة وصناعة الغزل والنسيج على وجه الخصوص. ومن أبرز نتائج هذه السياسات:

أ- الإصلاح الإداري وتفعيل مبادئ الحوكمة بالشركات: عن طريق تمثيل المال العام في مجالس إدارات الشركات المشتركة التي تساهم في رؤوس أموالها كشركات قطاع الأعمال العام، فقد صدر قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط عضوية هذه المجالس، حيث تم تغيير ٥

رؤساء شركات قابضة و ٢٨ عضو مجلس إدارة، كما تم تغيير ٢٣ رئيس شركة و ٦٧ عضو مجلس إدارة بالشركات التابعة ليصبح إجمالي التغييرات بمجالس الإدارات خلال عام ٢٠١٨، عدد ٢٨ رئيس شركة و ٩٥ عضو مجلس إدارة، بهدف ضخ دماء جديدة وتحسين الأداء من خلال تكليف مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال التابع لوزارة قطاع الأعمال العام بتقييم رؤساء مجالس الإدارات الحاليين على أن يتم الاستعانة باستشاري متخصص في الموارد البشرية لتحديد معايير محددة وآليات لقياس كفاءات رؤساء مجالس الإدارة للشركات التابعة. كما تم الانتهاء من مراجعة وصياغة التعديلات المقترحة على بعض مواد القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لقطاع الأعمال العام بغرض حُسن إدارة الشركات وتفعيل مبادئ الحوكمة في شركات قطاع الأعمال العام.

ب- إعادة هيكلة شركات حلج الأقطان، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في حلج الأقطان من خلال تخفيض عدد المحالج - التي يرجع تاريخ إنشائها للقرن ١٩ - من ٢٥ إلى ١١ محلجًا بطاقة إنتاجية أكبر ٣ مرات واستهلاك أقل للطاقة بإجمالي تكلفة استثمارية نحو مليار جنيه، ولضمان توفر كميات القطن اللازمة لتشغيل هذه المحالج، والسماح بتنفيذ تجربة محدودة لزراعة الأقطان قصيرة التيلة على أن يتم شراء المحصول بالكامل من الشركة القابضة للغزل والنسيج. وتبلغ إنتاجية هذا النوع من الأقطان ضعف إنتاجية الأقطان طويلة التيلة المزروعة في مصر. وانتقاء الكوادر الفنية والإدارية وتحسين منظومة الأجور وربطها بالإنتاجية والربحية. والاهتمام بتدريب العمال على استخدام الماكينات الجديدة.

ج- تطبيق معايير "BCI" بداية من موسم ٢٠٢١، بالتعاون مع منظمة UNIDO، ومكافأة المزارعين الملتزمين بها.

د- تحديد المساحة المنزرعة بالقطن، بناء على حجم الطلب المحلي والعالمي مع تعظيم دور الدولة في استلام القطن من المزارع وتسليمه للمحالج، وإعادة تهيئة البنية التحتية من محالج ومصانع للغزل والنسيج.

هـ- التوجه بتأسيس إدارة مركزية للتسويق والبيع في كل شركة قابضة، واستقطاب كوادر عالية الكفاءة لضمان فاعلية تسويق منتجات الشركات التابعة في الأسواق المحلية والعالمية، مع بدء تنفيذ برنامج تدريبي لأسس محاسبة التكاليف والتسعير لرؤساء مجالس الإدارات ومديري الحسابات في كل الشركات بالتعاون مع مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال، والتوجيه

للشركات القابضة بضرورة وضع آلية للتواصل المستمر مع اللجان النقابية بالشركات التابعة، وموافاة الوزارة بتلك الآلية ونتائجها بصورة مستمرة .

و- توقيع مذكرة تفاهم لتسوية المديونية المستحقة لبنك الاستثمار القومي طرف الشركة القابضة للغزل والنسيج والبالغة ٨,٧ مليار جنيه وذلك خلال شهر مايو ٢٠١٨ .

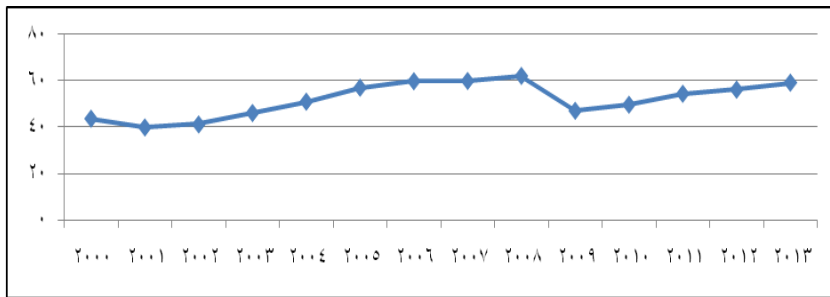
ز- إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة للغزل والنسيج، وإضافة كفاءات لمجلس الإدارة قادرة على التطوير من خلال وضع وإعداد استراتيجية جديدة للتطوير والاستغلال الأمثل للفوائض المالية والأصول العقارية، في ضوء الدراسة المعدة من جانب المكتب الاستشاري "وارنر" للشركات التابعة للقابضة للغزل والنسيج تشمل خطة ضخ استثمارات بجدول زمني واضح، بتكلفة تقديرية ٢٥ مليار جنيه يتم تمويلها من خلال الأصول غير المستغلة. وتشمل الخطة دمج ٢٣ شركة في ١٠ شركات مع التركيز على مراكز صناعية كبرى في المحلة وكفر الدوار وحلوان، مزودين بالماكينات الجديدة لإضعاف الطاقة الإنتاجية بـ ٢٨٠٪، وبيع أصول عقارية تقدر بـ ٣٠ مليار جنيه، عبارة عن أراضي تابعة لشركات أغلبها داخل كردون المباني بجانب مصانع سيتم نقلها لمناطق أخرى وبيع أراضيها وفتح المعاش المبكر للراغبين من العمال لتعيين عمالة شابة مدربة بدلا منهم.

ح- بحسب الخطة سيتم في المرحلة الأولى دمج شركة النصر للصبغة بالمحلة مع شركة غزل المحلة، وهما في مكانين متجاورين. كما سيتم دمج شركات السيوف والأهلية والمحمودية في شركة كفر الدوار، بحيث يتم إنشاء مجمع صناعي كبير في شركة كفر الدوار بجانب نقل شركة ستيا من موقعها الحالي وبيع أراضيها مرتفعة الثمن في سموحة، ولاسيما أن المعدات في الشركة قديمة للغاية على أن تنقل الشركة من منطقة سموحة إلى أرض شركة صباغي البيضا وهي أرض كبيرة تستوعب دمج الشركتين في شركة واحدة، وكانت صباغي البيضا عبارة عن وحدة تجهيز كانت تابعة لشركة كفر الدوار، وتتضمن المرحلة أيضا تطوير شركة الشوربجي وعمل مجمع صناعي كبير في حلوان. كما ستتضمن المرحلة الثانية دمج بقية الشركات في مجمعات صناعية متشابهة منها مجمع في الصعيد، بحيث يتم بيع أراضي الشركات التي سيتم دمجها لتمويل خطة التحديث.

❖ تعميق الصناعة بدلا من تصدير القطن الخام، والإنتاج بجودة تمكّن من التنافس في الأسواق العالمية؛ لإعادة الأقطان المصرية طويلة التيلة وفائقة الطول لما تستحقه من مكانة وحصّة سوقية بالسعر المربح.

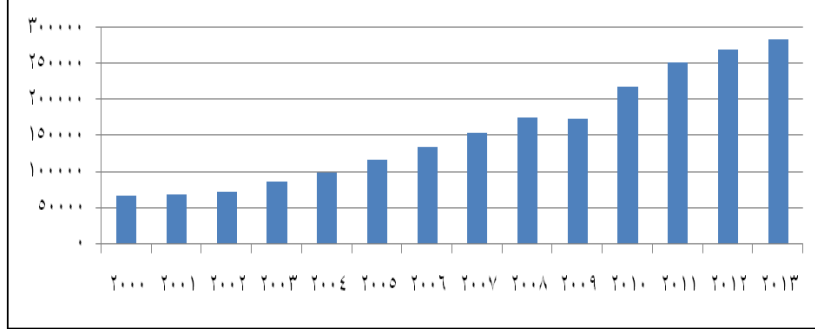
❖ تطور نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣). حيث يلاحظ أن نسبة الصادرات ترتفع بشكل مطرد من بداية العام ٢٠٠٠ حتى وصلت إلي أقصى نسبة لها عام ٢٠٠٨، حيث حققت نسبة نمو لم تشهدها من قبل فُدرت بـ ٦٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، نظراً لرواج سوق الأسهم المصري حيث بدأ من عام ٢٠٠٤، والانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي، نتيجة لزيادة الطلب علي السلع البترولية وغير البترولية. ويُلاحظ أنه في العام ٢٠٠٨ تراجع نسبة النمو حيث هبطت نسبة الصادرات في العام ٢٠٠٩ بشكل حاد حيث بلغت ٤٧٪. ويرجع السبب في الانخفاض المفاجئ؛ إلي حدوث أزمة الركود الاقتصادي العالمية. كما شهدت الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٣) زيادة في حجم الصناعات التحويلية المصدرة للخارج منها صناعة المنسوجات، مما يعني أن قطاع التصدير يحظى بتطور جيد في حجم الصناعات التحويلية (شكل ٢). وفي أثناء بدايات خطة التنمية السادسة التي درستها حكومة مصر والتي تهدف فيها إلي زيادة تمويل القطاع الخاص وخاصة الصناعي وتقديم القروض للمنشآت الصغيرة، وهو ما أدى إلى تطور قطاع الصناعة التحويلية وزيادة صادراته لتصل إلى ٢٨٣,٢٦١ مليون جنيه. (٨٩)

شكل (٣): تطور نسبة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (تقارير متفرقة)

شكل (٤): تطور حجم الصادرات التحويلية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)



المصدر: مؤسسة النقد العربي المصري.

❖ **قانون حماية المستهلك:** في إطار الجهود المبذولة لرفع جودة الصناعة المصرية صدر قانون حماية المستهلك رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ والذي بمقتضاه تم إنشاء جهاز حماية المستهلك الذي يضم جمعيات حماية المستهلك وجهات حكومية وغير حكومية. ويؤدى تطبيق قانون حماية المستهلك إلى محاربة الغش الصناعي والمنتجات غير المطابقة للمواصفات، بما يحقق مصلحة المستهلك والتجار والصناع الملتزمين.

❖ انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية (٩٠) عام ٢٠٠٥: والتي بموجبها تلتزم مصر بتقديم عدة التزامات بشأن التخفيضات الجمركية علي الواردات، وسوف يُطبق الربط الجمركي علي السلع الصناعية علي كل الدول الأعضاء في المنظمة دون تمييز. ومن ضمن الحقوق التي تتمتع بها مصر في ظل المنظمة: إزالة كافة المعوقات التجارية غير الجمركية التي تفرضها بعض الدول علي الصادرات المصرية مثل، الضرائب أو رسوم مكافحة الإغراق أو تحديد كمية الصادرات المصرية وإخضاعها لنظام الحصص أو وضع شروط معينة تُعرفل حركة الصادرات المصرية في تلك الدول. حيث تواجه مصر مشكلة ضعف القطاع الزراعي الذي عن طريقه يتم جلب المواد الخام للقطاع الصناعي للخروج بسلعة نهائية. بناءً علي ذلك، لكي يتحقق التبادل الخارجي بين مصر والدول الأخرى، تقوم مصر بتطبيق إستراتيجية إحلال الواردات عن طريق إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد في الصناعات الوسيطة، وعندما يتم إشباع السوق المحلي تماماً عندها تبدأ الدولة في التوجه نحو تصدير المنتجات المحلية، بحيث تقوم مصر بتصدير السلعة التي لديها ميزة نسبية فيها وهي مصادر الطاقة نظراً لانخفاض تكاليف إنتاجها، وفي المقابل تستورد سلعة أخرى من نفس الدولة لديها ميزة نسبية في إنتاجها وهي المواد الخام. وبالتالي ستقوم مصر

بتصنيع السلع التحويلية محلياً ثم تقوم بتصديرها للخارج ليتحقق مفهوم التبادل التجاري، الذي يتم عن طريق تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات بتكاليف أقل وبدون عوائق.

وتعتبر صناعة الغزل والنسيج في مصر أحد دعائم الاقتصاد المصري ومورداً هاماً من موارد العملة الصعبة نظراً لأن صادراتها تمثل حوالي ٢٥٪ من الصادرات المصرية بنوعيتها العام والخاص. ويعمل بصناعة الغزل والنسيج ما يقرب من مليون عامل يمثلون حوالي ٣٠٪ من حجم العمالة في مصر، موزعين علي ٤٠٠٠ مصنع حكومي وخاص. ويميز صناعة الغزل والنسيج في مصر القطن المصري طويل التيلة وقد اخذ النسيج المصري منذ نشأة تلك الصناعة سمعة عالمية بسبب تميز مصر بزراعة القطن. كما تعد صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من اعرق الصناعات التي عرفتها مصر حيث بدأت في القرن التاسع عشر عام ١٨٩٨ ميلادية بإنشاء الشركة الأهلية للغزل والنسيج ويعتبر عام ١٩٢٧ البداية الحقيقية لهذه الصناعة حيث بدأ بنك مصر بإنشاء مجموعة من الشركات بدءاً من شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وتحولت بعدها مصر من دولة مستوردة للغزل إلي دولة مصدرة له في عام ١٩٤٩. وتتميز هذه الصناعة بتوافر مقوماتها في مصر من المواد الخام والعمالة كما تتسم بتكامل طاقاتها بدءاً من حلج القطن ثم الغزل والنسيج والتبييض والطباعة والتجهيز وحتى الملابس الجاهزة فضلاً عن ارتباطها رأسياً وأفقياً بكثير من الصناعات الأخرى .

وتشتمل الصناعات النسيجية علي أربعة قطاعات رئيسية هي قطاع الغزل وقطاع النسيج والتجهيز وقطاع التريكو والمشغولات الوبرية وقطاع الملابس الجاهزة، وتتوزع الطاقات الإنتاجية لهذه القطاعات ما بين قطاع الأعمال العام والخاص والاستثماري، ويهيمن القطاع الخاص والاستثماري علي الإنتاج في الصناعات النسيجية خاصة في مجال إنتاج الملابس الجاهزة، وقد تطورت صناعة الغزل والنسيج حتى أصبحت احد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري وذلك للأسباب التالية :-

(١) يعد قطاع صناعة الغزل والنسيج اكبر قطاع صناعي في مصر بعد قطاع الصناعات الغذائية.

(٢) يبلغ حجم الاستثمارات فيه " خاص – عام " ٥٠ مليار جنيه .

(٣) يستحوذ قطاع صناعة الغزل والنسيج علي ٢٥٪ من حجم العمالة المصرية

٤) تبلغ نسبة مساهمة القطاع في الناتج الصناعي ٢٦,٤٪ .

٥) يصل حجم صادرات قطاع الغزل والنسيج إلي ٧ مليار جنيه .

ويضم قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة شركات قطاع عام وقطاع خاص، ويبلغ عدد شركات قطاع الأعمال العام ٢٣ شركة تابعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ و ٤ شركات مشتركة خاضعة للقانون ١٥٩ وتعمل ٩ شركات منها في مجال تجارة وتصدير وحلج وكبس القطن و ٢١ شركة تعمل في مجال صناعة وتجارة الغزل والنسيج وشركة واحدة تعمل في مجال صناعة معدات الغزل بالإضافة إلي شركتان متوقفتان عن العمل، وبالنسبة لشركات القطاع الخاص يبلغ إجمالي عدد المنشآت ١١١٤٩ منشأة تعمل في مجال صناعة الغزل والنسيج، ٥٨٥٢١ منشأة تعمل في مجال إنتاج الملابس الجاهزة، هذا بالإضافة إلي عدد كبير من الورش متفاوتة الحجم وغير المسجلة وتتركز النسبة العظمي من مصانع الغزل والنسيج في القاهرة والقليوبية والإسكندرية والغربية والجيزة وكفر الشيخ .

ويعتبر قطاع الغزل من القطاعات المؤثرة في صناعة النسيج والملابس الجاهزة وتتعدد أنواع الغزول ما بين غزول قطن وغزول بوليستر وغزول مخلوطة ويتم إنتاج الغزول بواسطة شركات قطاع أعمال عام والتي يعاني بعضها من انخفاض في طاقاتها الإنتاجية لتعرضها للعديد من المشاكل، بالإضافة إلي عدد من شركات القطاع الخاص والتي تتميز بارتفاع معدل التشغيل بها وتقديمها لغزول ذات جودة مرتفعة . وقد أفادت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بأن الإنتاج المحلي المسجل لديها من غزول القطن بأنواعها بلغ حوالي ٢١٥,٥ ألف طن عام ٢٠٠٩ مقارنة ب ١٩٣,٥ ألف طن عام ٢٠٠٥، كما بلغت الطاقة الإنتاجية المتاحة للمشروعات القائمة خلال عام ٢٠٠٩ حوالي ٢٢٣,٥ ألف طن، وبذلك يبلغ معدل التشغيل بالمشروعات القائمة ٩٦,٤٪ وهو معدل تشغيل مرتفع، وهو يرجع إلي تنامي الاتجاه إلي استيراد أقطان أجنبية قصيرة التيلة من الخارج وبأسعار تقل عن أسعار الأقطان المصرية طويلة التيلة وبنحو مليوني قطار إضافة إلي الدعم الذي تحصل عليه المغازل من الحكومة علي الغزول والأقمشة المصنعة من هذه الأقطان. ويبلغ عدد الشركات المنتجة للغزول ١٠٠ شركة قطاع أعمال عام وخاص واستثماري باستثمارات تصل إلي ٢٠ مليار جنيه . (٩١) ويوضح الجدول التالي الإنتاج المحلي من غزول القطن حسب أنواعها خلال عام ٢٠٠٩

جدول (٦)
الإنتاج المحلي من غزول القطن عام ٢٠٠٩ (الكمية بالطن)

النوع	كمية الإنتاج	الطاقة المتاحة	معدل التشغيل %
غزل قطن مفرد مسرح	٤٧٨٣٢	٤٨٣٠٤	٩٩
غزل قطن مفرد ممشط	٢٤٨٣٥	٢٥٥٤٤	٩٧,٢
غزل قطن مزوي من خيوط مسرحة	١٦٨١٠	١٦٨١٠	١٠٠
غزل قطن مزوي من خيوط ممشطة	١٢٦٦٠	١٥٢٣٣	٨٣,١
غزل قطن متعدد الزوي مصبوغ	٨٥١١	٨٥١١	١٠٠
غزل قطن مخلوط مفرد ممشط أو غير ممشط	٨٣٥٨٣	٨٦٠٨٣	٩٧,١
غزل قطن مخلوط متعدد الزوي ممشط أو غير ممشط	٢١٢٣٠	٢٣٠٣٠	٩٢,٢
الإجمالي	٢١٥٤٦١	٢٢٣٥١٥	٩٦,٤

يتضح من الجدول السابق تعدد نوعيات غزول القطن واختلاف حجم الإنتاج بكل نوعية وكذلك اختلاف معدل التشغيل بكل نوع. وقد منحت الهيئة العامة للتنمية الصناعية موافقات لـ ١٩ مشروعا لإنتاج غزول القطن بطاقة ٢٨١٦٥ طن وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠١٠/٧/٣٠ وهو ما يعادل حوالي ١٢,٦٪ من حجم الطاقة المتاحة للمشروعات القائمة، ويوضح الجدول التالي إجمالي الطاقات الإنتاجية للمشروعات الحاصلة علي موافقة الهيئة لإنتاج غزول القطن خلال الفترة المذكورة .

جدول (٧)
إجمالي الطاقات الإنتاجية لغزول القطن

النوع	كمية الإنتاج بالطن
غزل قطن متعدد الزوي مصبوغ	٢٧٤٧
غزل قطن مخلوط متعدد الزوي ممشط أو غير ممشط	٣١٢٠
غزل قطن مخلوط مفرد ممشط أو غير ممشط	٢٨٢٢
غزل قطن مزوي من خيوط ممشطة	١٧٢٨
غزل قطن مفرد مسرح	١٥٢٢٨
غزل قطن مفرد ممشط	٢٥٢٠
الإجمالي	٢٨١٦٥

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية – مركز المعلومات

جدول (٨)

الإنتاج المحلي من غزول القطن (الكمية بالآلاف طن)

السنة	إنتاج المشروعات القائمة	إنتاج المشروعات الحاصلة علي موافقات	إجمالي الإنتاج المحلي
٢٠١٠	٢١٥,٥	٩,٢	٢٢٤,٧
٢٠١١	٢١٥,٥	١١	٢٢٦,٥
٢٠١٢	٢١٥,٥	١٢,٨	٢٢٨,٣
٢٠١٣	٢١٥,٥	١٤,٦	٢٣٠,١
٢٠١٤	٢١٥,٥	١٦,٥	٢٣٢

يتضح من الجدول السابق ارتفاع حجم الإنتاج المحلي من غزول القطن من حوالي ٢٢٤,٧ ألف طن عام ٢٠١٠ إلي حوالي ٢٣٢ ألف طن عام ٢٠١٤.

جدول (٩)

تطور حجم التجارة الخارجية من غزول القطن (الواردات - الصادرات) الكمية بالآلاف طن

السنة	الواردات		الصادرات	
	الكمية	المعدل السنوي لتغير الواردات %	الكمية	المعدل السنوي لتغير الصادرات %
٢٠٠٥	٢٢,٣	-	٢٥,٣	-
٢٠٠٦	٢٥,٧	١٥,٢	٢٠,٩	(١٧,٤)
٢٠٠٧	٢٥,٧	صفر	٢٤,٩	١٩,١
٢٠٠٨	١٠,٩	٣٢٤,١	٣٦,٩	٤٨,٢
٢٠٠٩	١٣٣,٤	٢٢,٤	٣٤,١	(٧,٦)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - مركز المعلومات .

يتضح من الجدول السابق ارتفاع حجم الواردات من غزول القطن حيث ارتفع من ٢٢,٣ ألف طن عام ٢٠٠٥ إلي ١٣٣,٤ ألف طن عام ٢٠٠٩ أي بنحو ستة أضعاف، مما يؤكد الاتجاه خلال الفترة الأخيرة إلي استيراد غزول أجنبية نتيجة لتغير أنماط الاستهلاك العالمي من غزول طويلة التيلة والتي تنتجها مصر إلي الغزول متوسطة وقصيرة التيلة، إضافة إلي أن المغازل تحصل علي دعم نتيجة استخدامها للاقطان المستوردة . كما تمثل الواردات

حوالي ٦١,٩٪ من حجم الإنتاج المحلي لغزول القطن خلال عام ٢٠٠٩، وأن ٧٥٪ من صناعة الملابس في مصر تعتمد علي غزول مستوردة. وتعد الهند من اكبر منتجي ومصدري الغزول في العالم تليها سوريا وباكستان وتستورد مصر معظم احتياجاتها من غزول القطن من هذه الدول . (٩٢)

جدول (١٠) الطلب المحلي علي غزول القطن

السنة	الطلب المحلي بالآلف طن
٢٠١٠	٣٢٣,٩
٢٠١١	٣٣٣,٣
٢٠١٢	٣٤٣
٢٠١٣	٣٥٢,٩
٢٠١٤	٣٦٣,٢

يتضح من الجدول السابق ارتفاع الطلب المحلي علي غزول القطن من ٣٢٣,٩ ألف طن عام ٢٠١٠ إلي ٣٦٣,٢ ألف طن عام ٢٠١٤ . ويمكن تقدير موقف سوق صناعة غزول القطن كما يوضح الجدول التالي :-

جدول (١١) موقف سوق صناعة غزول القطن (الكمية بالآلف طن)

السنة	الإنتاج المحلي المتوقع	الطلب المحلي المتوقع	العجز المتوقع
٢٠١٠	٢٢٤,٧	٣٢٣,٩	٩٩,٢
٢٠١١	٢٢٦,٥	٣٣٣,٣	١٠٦,٨
٢٠١٢	٢٢٨,٣	٣٤٣	١١٤,٧
٢٠١٣	٢٣٠,١	٣٥٢,٩	١٢٢,٨
٢٠١٤	٢٣٢	٣٦٣,٢	١٣١,٢

يتضح من الجدول السابق أن سوق صناعة غزول القطن في مصر قد شهد عجزاً متزايداً بدءاً من عام ٢٠١٠ يبلغ ٩٩,٢ ألف طن يرتفع ليصل إلي ١٣١,٢ ألف طن عام ٢٠١٤ .

(٣) ما أهم التحديات التي يواجهها القائمون على وضع السياسات التنموية في المجتمع المصري من وجهة نظر مفردات عينة البحث؟

أشارت غالبية مفردات عينة البحث ٧٢,٦٪ من إجمالي العينة من القيادات والعاملين بمجتمع البحث أن أبرز التحديات التي يواجهها القائمون على وضع

السياسات المتعلقة بالقطاع الصناعي عامة وصناعة الغزل والنسيج خاصة هي تحديات معقدة ومركبة، وتتداخل فيها جميع عناصر الصناعة، بدء من القائمين على صنع السياسات أنفسهم، متمثل في تغير الرؤى والأفكار والاتجاهات في هؤلاء الأفراد، وعدم وضع استراتيجيات واضحة المعالم ومحددة الأهداف والاتجاهات والمتطلبات، وتراعي طبيعة التحديات المحتمل حدوثها وكيفية التغلب عليها، والمدى الزمني المراد تحقيقها بغض النظر عن من الذي سيقوم بتنفيذها. إضافة إلى ضرورة مراعاة مستلزمات الصناعة ومستجدات العصر ومواكبته، وهذا يعد من أهم تحديات الصناعة المصرية بشكل عام وصناعة الغزل والنسيج على وجه الخصوص، والتي تعاني من الفردية وضعف الرؤية التنموية وعدم تعظيم عناصر البيئة الفيزيائية والطبيعية والبشرية التي تتمتع بها مصر ولاسيما الزراعة التي تمد هذه الصناعة بالمواد الخام الأساسية، ومن ثم إهمال الدولة لهذا القطاع الهام يؤثر بدور على الصناعة المصرية وبخاصة صناعة الغزل.

في حين عبرت غالبية مفردات عينة البحث من العاملين (٣، ٨١٪) أن ظاهرة الفساد تنقشى بصورة واضحة في قطاع الغزل والنسيج، نتيجة السعي نحو المصالح الخاصة لبعض القائمين على وضع هذه السياسات، أو الإهمال الكبير ورسم الخطط التطويرية لهذه الصناعة، أو ضعف الأجور والحوافز والمكافآت وتحسين أوضاع العاملين ماديًا وصحيًا ومعنويًا، أو عدم التوظيف خلال الأونة الأخيرة والاكتفاء فقط على العناصر البشرية الموجودة مما يمثل لهم عبء كبير عليهم، مع ضعف المردود المادي - على حد قول بعضهم - كما عكست نسبة كبيرة من مفردات العينة من القيادات والعاملين بمجتمع البحث (٧، ٤١٪) عن التنافسية واتساع الأسواق وانفتاحها وضعف رؤوس الأموال المتعلقة بانتهاج آليات تطويرية لعمليات تصنيع الغزل والنسيج أو التدريب والأجور والمكافآت هي من أهم التحديات التي يواجهها القائمون على وضع هذه السياسات. في حين أشارت نسبة (١٦٪) إلى عدة مشكلات متنوعة، مثل عدم الاتفاق على سياسة محددة لزراعة القطن، ووجود مشكلات لبعض شركات القطاع العام، كمواجهة الشركة لزيادة في تكاليف الإنتاج، مما يؤدي لحدوث خسائر لها، وقدم الآلات وتهالكها والتي يرجع تاريخها لأكثر من ٦٠ عامًا بلا تحديث، وحتى إذا حدثت فإن الماكينات القديمة تكهن بمبالغ زهيدة وبالتالي الشركة تخسر مبالغ طائلة نتيجة التحديث المستمر للآلات، فضلًا عن ديون بعض المصانع للجهات الحكومية مثل التأمينات الاجتماعية والتي أغلقت نصف مصانع مصر، ومشاكل التهريب الجمركي، إضافة إلى تراجع الصادرات

المصرية في إنتاج الغزل والنسيج مقارنة بصادرات دول أخرى أقل منا خبرة وكفاءة، ولكنها تمتاز بالتكنولوجيا الحديثة وتطور نظم العمل والإدارة وخلق مناطق للتسويق، فإجمالي صادراتنا ٢,٧ مليار دولار سنويا، وبنجلاديش تصدر بـ ٣٤ مليارا وفيتنام فوق العشرين مليار دولار.

كما أن القطن المصري قد شهد تدهورا ملحوظا منذ تحرير بيعه بقانون ٢١٠ لسنة ١٩٩٤، لأنه دخل التجارة ناس غير مختصة في تجارة القطن قاموا بخلط الأصناف، مما أثر على نقاوة البذرة، وبالتالي تأثرت الإنتاجية والجودة، وتكونت أصناف جديدة حصل خلالها تدهور، وفي ٢٠١٦-٢٠١٧ تراجعت الزراعات حيث زرعا ١٤٥ ألف فدان أنتجت ٧٢٧ ألف قنطار فقط، الفدان أنتج ٥ قنطارات مقابل ١٨ قنطارا للقطن الأمريكي.

في حين تمثل الهدف الفرعي الثالث للبحث في إبراز أهم المشكلات التي تواجه الصناعة المصرية؟ وكيفية التصدي لتلك المعوقات، والنهوض بعمليات التصنيع في المجتمع المصري. وقد تحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :

(١) ما أبرز التحديات (الخارجية - الداخلية) التي تواجهها المنظمات الصناعية في المجتمع المصري ؟

جدول رقم (١٢)

أهم التحديات التي تواجهها شركة النصر للغزل من وجهة نظر مفردات عينة البحث

الإجمالي	العاملين						القيادات				الفئة
	إناث		ذكور		إناث		ذكور				
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%			
٩٢,٦	١٦٢	٥٢,٧	٧٩	٣٧,٣	٥٩	٤	١	٩٢	٢٣	مشكلات المواد الخام	
٧٢	١٢٦	٣٦,٧	٥٥	٣٦	٥٤	٤	١	٦٤	١٦	التقنيات الحديثة	
٧٦,٦	١٣٤	٤٢,٧	٦٤	٣٣,٣	٥٠	٤	١	٧٦	١٩	رأس المال	
٨٢,٩	١٤٥	٥٤	٨١	٤٠,٧	٦١	٤	١	٨	٢	الأجور والمكافآت	
٣٧,٧	٦٦	١٢,٧	١٩	٢١,٣	٣٢	٤	١	٥٦	١٤	المنافسة والجودة	
٢١,٧	٣٨	١١,٣	١٧	١٤	٢١	٤	١	٣٢	٨	أخرى	

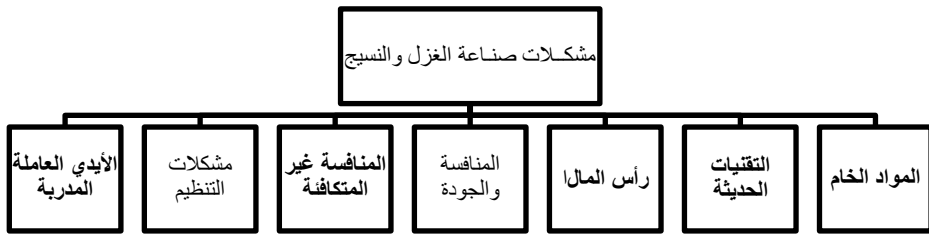
عكست النتائج العامة للبحث أنه بالرغم من الجهود المضنية التي تقدمها الدولة لتطوير صناعة الغزل والنسيج بمصر عامة ومجتمع البحث على وجه الخصوص إلا أن هذه الجهود لم تفلح في النهوض بهذه الصناعة الهامة في ظل

الكثير من التحديات (الداخلية - والخارجية)، منها ما يتعلق بعمليات التصنيع ذاتها، ومنها يتصل بالعمال وأوضاعهم ومشكلاتهم، حيث أشارت نسبة ٩٢,٦٪ من إجمالي مفردات العينة من القيادات الإدارية والعاملين بمجتمع البحث عن مواجهة صناعة الغزل والنسيج في مصر لمعوقات ومشكلات تعرقل نمو وتطور هذه الصناعة أهمها: عدم توافر المواد الخام من القطن والغزل، وارتفاع أسعار الغزل المحلية مقارنة بأسعارها العالمية، في حين عبرت نسبة ٨٢,٩٪ من إجمالي العينة من العاملين أن أبرز مشكلات صناعة الغزل والنسيج بمجتمع البحث هو تدني الأجور والمكافآت وعدم كفاية الدخل، وبخاصة في الأقسام الإدارية والخدمية، كما أشارت نسبة ٧٦,٦٪ من إجمالي العينة البحثية أن ضعف رأس المال اللازم للعملية الإنتاجية وشراء المواد الخام والآلات الحديثة ورفع نسبة الأجور المكافآت تعد من أبرز مشكلات التصنيع والمنافسة في مجال الغزل والنسيج.

كما أوضحت نسبة ٧٢٪ من إجمالي العينة أن عدم مواكبة التقدم الفني والتكنولوجي لهذه الصناعة، بجانب الإهمال الذي تعاني منه الآلات والمعدات مما ساهم في تقليل الإنتاجية والجودة، وبالتالي ارتفعت نسب المخزون في الشركات والمرتجات، وضعفت القدرة على التسويق الداخلي والمنافسة الخارجية. فضلاً عن ارتفاع أسعار مواد الصباغة التي يتم استيرادها من الخارج، وارتفاع أسعار الخدمات مثل الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي، وارتفاع قيمة الديون المستحقة على شركات الغزل والنسيج. كما أشارت نسبة ٢١,٧٪ من إجمالي العينة أن هناك معوقات أخرى تعاني منها صناعة الغزل والنسيج، كنقص العمالة المدربة التي تستطيع مواكبة التقدم التقني وتتعامل مع التقنيات الحديثة بنفس كفاءة الآلات القديمة؛ بسبب تراجع اهتمام الدولة بالتعليم الفني والمهني في الفترات السابقة، فضلاً عن تسريب العمالة الماهرة إلى مهن أخرى، بسبب تراكم المديونيات، وإهمال الحكومة لزراعة القطن المصري وتصديره للخارج، وغزو المنسوجات الصينية رخيصة الثمن للأسواق المصرية، بالرغم من اعتمادها على الألياف الصناعية التي تمثل نوعاً من الضرر الصحي، والتي لا يمكن مقارنتها بالمنسوجات القطنية فيما عدا انخفاض سعرها، وكلها عوامل انعكست بالسلب على الخسائر التي تتكبدها الشركة القابضة للغزل والنسيج، ومنها شركة النصر بمجتمع البحث.

وبالنسبة للتحديات التنظيمية، فقد أجمعت غالبية عينة البحث أنه بالرغم من وجود هيكل تنظيمي يحدد مستويات السلطة ولوائح والقواعد المنظمة للعمل، إلا أنه يوجد بعض التحديات التنظيمية وهي ما وصفها بعض مفردات عينة البحث

بالفساد الإداري أو الإهمال المهني لبعض القيادات الإدارية، ووجود شلل وعصبيات بين بعض الأفراد داخل الشركة، وضعف قنوات اتصال سريعة ومباشرة بين العاملين، وقدم الماكينات والتكنولوجيا المستخدمة، والتوجه لإلغاء حماية السلع المحليّة، وضالّة بعض الاستثمارات الموجهة للصناعة، وارتفاع التكاليف الإنتاجيّة بالمقارنة مع بعض الدول المتقدّمة اقتصاديًا بسبب تدني المستوى التكنولوجيّ والإنتاجيّ، وضعف البنى المؤسسيّة الصناعية، والأطر التنظيميّة والتشريعيّة الخاصّة بتطوير الإنتاج الصناعي وكيفيّة تسويقه، ومحدوديّة الأسواق المحليّة.



المصدر: من إعداد الباحث

أولاً : مشكلات الصناعة المتعلقة بالمواد الخام:

وقد عكست نتائج البحث عن أن أهم المشكلات التي تتعرض لها صناعة الغزل والنسيج مع عصر الانفتاح وما تلاه من تغيرات في بنية المجتمع المصري بشكل خاص والعالم بصفة خاصة، وفتح السوق المصري أمام الشركات العالمية التي أصبحت منافساً قويا للشركات المحلية، هو توافر المادة الخام اللازمة لعمليات صناعة الغزل والنسيج، بالرغم من أحد أهم مقومات هذه الصناعة هي أن مصر تحظى بالمناخ الملائم لزراعة القطن: تربة وطقساً وسكناً يجيدون فن زراعة القطن، إلا أن السبب الجوهري هو تدهور زراعة القطن طويل التيلة وتراجع المساحات الزراعية، واللجوء للقطن متوسط وقصير التيلة، وهذا يعكس قصوراً واضحاً في سياسات الدولة المتصلة بمجال الزراعة عامة، وضعف الاهتمام بزراعة القطن "الذهب الأبيض" خاصة .

ثانياً : مشكلات الصناعة المتصلة بسياسات الدولة :

وتتمثل أبرز تلك السياسات التي تتجهها الدولة نحو تطوير الصناعة في السعي نحو التصدير، وتدل الشواهد التاريخية أن صناعة الغزل والنسيج تعد من أهم الصناعات الاستراتيجية، ليس في مصر فقط، بل في مختلف دول العالم، ولاسيما أن دولا ناشئة مثل بنجلاديش، تبلغ صادراتها من الغزل

والنسيج والملابس سنويا نحو ٣٥ مليار دولار، في حين تصل الصادرات المصرية فقط ٢,٧ مليار دولار سنويا. وعلى مدى أكثر من ٤٠ عاما تعرضت الصناعة لتحديات كثيرة حالت دون المنافسة الداخلية والخارجية، بالتزامن مع تقليص مساحة زراعة القطن المصري طويل التيلة من ٢ مليون فدان إلى أقل من ١٥٠ ألف فدان، مما دفع الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج للتحرك السريع لتعويم الشركات، وانتشالها من الخسائر وتطويرها عبر دراسات عالمية لمكتب وارنر يتم تنفيذها بالفعل. وقد أوضحت نتائج البحث إلى أن صناعة الغزل والنسيج في مصر تتطلب تحقيق تكامل ما بين زراعة القطن وصولاً إلى الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز، وأن قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والصناعة لها قواعد وأسس لا بد أن نطبقها خاصة التحديث السنوي للمكينات، وهو ما لم يتم. كما أن الصناعة يشرف عليها ٥ أو ٦ جهات، كل قراراتهم متضاربة، ولا بد أن يمثل كل قطاع بجهة واحدة فقط للنهوض بالصناعة، والاتفاق على استراتيجية واحدة بين وزارت الصناعة والزراعة وقطاع الأعمال العام للنهوض بالصناعة بشكل حقيقي والبداية في القطن.

ثالثاً : مشكلات تتصل بالمنافسة والجودة:

من خلال الإطلاع على الشهادات المقدمة من الشركة والتي تفيد بحصولها على شهادات متعددة في الجودة العالمية مثل : شهادة القطن وجودته، وشهادة الأيزو، وشهادة الايكوتكس، وشهادة BSCI، إلا أن المشكلات السابقة التي تتعرض لها صناعة الغزل والنسيج بمصر بوجه عام ومجتمع البحث على وجه الخصوص تؤثر سلباً على جودة الإنتاج وحجمه ومنافسته مقارنة بالمنتجات المحلية والدولية التي تمتاز بالجودة والكفاءة واتساع الأسواق والتسهيلات المالية التي لا تتوافر في شركات القطاع العام ومنها شركة النصر للغزل والنسيج.

(٢) ما الآليات التي يستخدمها القائمون على وضع السياسات لمواجهة مشكلات الصناعة بمجتمع البحث؟

جدول رقم (١٣)

رؤية مفردات عينة البحث حول جهود الدولة في مواجهة مشكلات صناعة الغزل والنسيج بمجتمع البحث

الإجمالي	العاملين						القيادات				الفئة
	إناث			ذكور			إناث		ذكور		
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	
٤٤	٧٧	٢٨,٧	٤٣	١٨,٧	٢٨	٤	١	٢٠	٥	توفير المواد الخام	
٤١,١	٧٢	٢٤,٧	٣٧	٢٠,٧	٣١	—	—	١٦	٤	استخدام التقنيات الحديثة	
١٥,٤	٢٧	١١,٣	١٧	٥,٣	٨	—	—	٨	٢	توفير رأس المال	
٣٩,٤	٦٩	٢٣,٣	٣٥	١٨	٢٧	٤	١	٢٤	٦	رفع الأجور والمكافآت	
٦٤	١١٢	٣٨	٥٧	٣٠,٧	٤٦	٤	١	٣٢	٨	التدريب والمنافسة والجودة	
٧,٤	١٣	٤,٧	٧	٢,٧	٤	—	—	٨	٢	أخرى	

أبرزت نتائج البحث أن نسبة ٥٢٪ من إجمالي العينة من القيادات الإدارية، أشاروا إلى جهود الدولة المضيئة في إيجاد حلول جذرية لمشكلات صناعة الغزل والنسيج في المجتمع المصري عامة، وشركة النصر للغزل والنسيج بمجتمع البحث خاصة، وهو ما يتجلى في انتهاج الدولة لعدة سياسات وإجراءات تستهدف جميعها تذليل الصعوبات والمعوقات والنهوض بصناعة الغزل، ومنها: اعتماد لجنة الترفقيات لـ "٤٥٠" عاملاً بشركة النصر للغزل والنسيج، أسوة بزملائهم في شركات الغزل والنسيج بغزل المحلة وكفر الدوار، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضبط المنافذ الجمركية، ومنع التهريب، وهو ما كان له آثار إيجابية عديدة على الصناعات النسيجية، وحماية للصناعات الوطنية، وحفاظاً على العاملين بهذه الصناعة، ووضع سياسة قطنية دائمة تسمح بزراعة مساحة سنوية ثابتة من القطن طويل التيلة لضمان توفير الكمية المطلوبة للسوق المحلية والخارجية، واستخراج أصناف وسلالات جديدة من الأقطان القصيرة والمتوسطة التيلة بالتعاون مع وزارة الزراعة، وتوفير دعم مالي للفلاح لضمان زراعة هذه المساحة، إضافة إلى أهمية متابعة سير العمل وكافة المنافذ المخصصة لبيع منتجات شركة النصر والتوزيع على العملاء والمستثمرين، وتهذئة الإدارة لأي أجواء تعكر صفو العمل، وتذليل كافة المعوقات التي تحد من زيادة الإنتاج وجودته، مثل الإضرابات .

في حين أشارت نسبة ٧٤٪ من إجمالي مفردات العينة من العاملين بمجتمع البحث أن المشكلات المتعلقة بالصناعة هي مشكلات متأصلة منذ قديم الأزل والإدارة عاجزة - على حد قولهم - على حل هذه المشكلات، ويرجع ذلك إلى الفساد المالي والإداري والاتجاه نحو تحقيق المصالح الخاصة وتغليبها على المصلحة العامة، وعدم وجود هيكلية الشركات والماكينات ومواكبتها للتطور التكنولوجي، إضافة إلى ضعف إعداد وتجهيز العمال على هذا التطور، وزيادة معدلات التهريب عبر الحدود ودخول البضائع المهربة للأسواق المصرية بأسعار منخفضة، مما ساهم في ضعف الإقبال على المنتجات المحلية، ومما يزيد من قوة المنافسة وعدم تكافئها، على حد تعبير أراء نسبة ٣٧,١٪ من إجمالي مفردات العينة من القيادات والعاملين بمجتمع البحث هو أزمة الرسوم المنخفضة التي تفرضها الحكومة على الواردات القادمة من الخارج من الغزول والملابس الجاهزة . إضافة إلى حرص الدولة على صقل مهارات العاملين والإداريين من خلال توفير الدورات التدريبية في مختلف التخصصات، وتوفير المواد الخام، ورأس المال، والتقنيات الحديثة، في حين أشارت نسبة ٧,٤٪ من إجمالي العينة أن الدولة لا تقم بدورها على الوجه الأكمل من توفير البيئة الناحية اللازمة للعمل، سواء فيما يتعلق بتوفير رأس المال الكافي لشراء المواد الخام والآلات الحديثة، أو عن طريق تحسين الظروف المادية للأفراد، وهو ما يعكس حالة من تردي الأوضاع في قطاع صناعة الغزل والنسيج بشكل عام وبمجتمع البحث على وجه الخصوص، وهو ما يوضحه الجدول السابق.

(٣) ما رؤية مفردات عينة البحث حول أهم مستلزمات وإجراءات تطور الصناعة المصرية والنهوض بها؟

وعن رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث حول أهم مستلزمات تطور الصناعة المصرية والنهوض بها فقد أجمعت مفردات العينة على أهمية توافر المواد الخام من القطن طويلة التيلة مع أهمية التحديث التقني للآلات وأساليب الإنتاج ونظم العمل جنبًا إلى جنب، مع ضرورة الاهتمام بالعاملين من حيث توافر الدورات التدريبية، وتحديد الحد الأدنى للحوافز والمكافآت، ورفع مستوى الأجور، وتحقيق الرعاية الطبية الكاملة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

رؤية مفردات عينة البحث حول جهود الدولة في مواجهة مشكلات صناعة الغزل والنسيج بمجتمع البحث

الإجمالي	العاملين						القيادات				الفئة
	إناث		ذكور		إناث		ذكور				
	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع			
٩٠,٩	١٥٩	٤٧,٣	٧١	٤٢,٧	٦٤	٤	١	٩٢	٢٣	توفير المواد الخام	
٦٩,١	١٢١	٤٠	٦٠	٢٦,٧	٤٠	٤	١	٨٠	٢٠	استخدام التقنيات الحديثة	
٨٢,٩	١٤٥	٤٦	٦٩	٣٦,٧	٥٥	٤	١	٨٠	٢٠	توفير رأس المال	
٨٨	١٥٤	٥١,٣	٧٧	٤٣,٣	٦٥	٤	١	٤٤	١١	رفع الأجور والمكافآت	
٦٥,١	١١٤	٤٠,٧	٦١	٢٣,٣	٣٥	٤	١	٦٨	١٧	التدريب والمنافسة والجودة	
٨,٦	١٥	٤,٧	٧	٤	٦			٨	٢	أخرى	

ومن الجدول السابق يتضح أن أهم الاقتراحات التي أشارت إليها مفردات العينة بمجتمع البحث، تتمثل في:

(أ) وضع خطة جادة من جانب الدولة لدعم وتطوير صناعة الغزل والنسيج، وتذليل كافة التحديات التي تواجه هذه الصناعة، والعمل على النهوض بزراعة القطن خلال مراحلها المختلفة، بدءاً من الزراعة وتصنيع الغزل، ووصولاً إلى المنتج النهائي، وذلك بما يضمن عودة القطن المصري إلى المكانة التي يستحقها سواء في السوق المحلي أو الأسواق العالمية من خلال زيادة المساحات المزروعة بالقطن، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي، ومركز بحوث القطن في إجراء الدراسات اللازمة واتخاذ التدابير لضمان نقاء الأصناف المنتجة وعدم اختلاطها للحفاظ على السلالة، إلى جانب دعم الدولة للفلاح وتلبية احتياجات زراعة القطن وشراؤه بالسعر المناسب؛ ليكون القطن مشروعاً نهضة الاقتصاد المحلي وتستطيع الطبقات كافة أن ترتدي القطن المصري بسعر مناسب.

(ب) التركيز على مكون التدريب والتعليم الفني الذي يمثل أهمية كبيرة في تطوير الصناعة عبر تأهيل الأيدي العاملة ورفع كفاءة العناصر الفنية الفاعلة بها، كنوع من مساهمة وزارة الصناعة في تطوير صناعة النسيج.

(ج) توفير كافة مستلزمات الصناعة، وتهيئة المناخ الملائم لها لتكثيف الطاقات، وزيادة القدرة التشغيلية للمصانع ومضاعفة الإنتاج، بما يساهم في زيادة الإنتاج وتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق العالمية،

بالإضافة إلى الاهتمام بعنصر التسويق من خلال الترويج للعلامة التجارية الموحدة للقطن المصري. مع الاهتمام بدراسة الأسواق المحلية والعالمية والتي تحدد احتياجات المستهلكين، ومعرفة آرائهم وملاحظاتهم على المنتجات للاستعانة بها في تطوير المنتج وتحسين الأداء.

(د) إعادة النظر في القرارات والقوانين، والاعتماد على زيادة الإنتاج، من خلال توفير خطة استراتيجية واحدة تجمع وزارات "التجارة والصناعة، والمالية، والاستثمار، وقطاع الأعمال العام"، لتحقيق النهوض بالقطاع من نكبته التي أصابته على الرغم من تصريحات وزير الصناعة بأن عام ٢٠١٧ هو عام الصناعات النسيجية، والقدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يتعلق بمختلف الخطوات والإجراءات اللازمة لتطوير صناعة الغزل والنسيج، مع تشديد العقوبات على المهربين، وضبط الأسواق.

(هـ) التحول إلى الأساليب التكنولوجية ذات التقنية العالية وتدريب العمالة عليها. بما يضمن خفض تكلفة الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للمصانع المحلية للغزل والنسيج في مواجهة المنتجات الواردة من الخارج.. والعمل كذلك على توفير التمويل اللازم للمصانع المتوقفة عن العمل في هذا المجال، أو التي تعاني من عدم تحديث الآلات بها.

(و) الاهتمام بالتنافسية المحلية والدولية من خلال إتباع حزمة من الإجراءات، أهمها: الاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه وتأهيله للتعامل مع مستجدات العصر والتطورات التقنية والفنية في الإدارة والإنتاج، وانتهاج أساليب فنية وتقنية متطورة، والالتزام بالمواصفات الدولية للجودة، والاهتمام بالعملية التعليمية بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات سوق العمل وتطوراته وتغيراته وفي الوقت ذاته مراعاة تعليم الطلاب على كيفية التعامل مع التطورات التقنية، إضافة إلى الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال التصنيع من خلال تفعيل وتنسيق العلاقة ما بين التنظيمات الصناعية من جهة و المؤسسات التعليمية المختلفة من جهة ثانية و مركز الأبحاث من جهة ثالثة، مع ضرورة دراسة الأسواق الخارجية ومتطلبات وتحدياتها وسبل التصدي لهذه التحديات .

(ز) منع استيراد المنتجات التي لها مثل محلي واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة إغراق السلع الأجنبية، خاصة الآسيوية والصينية والتي تتيح لها بعض الاتفاقيات المبرمة التمتع ببعض التيسيرات والإعفاءات الجمركية وتقديم بعض البرامج التي من شأنها مساندة وتحفيز العمل في هذا القطاع المهم، ومنها تثبيت أسعار الطاقة للمصانع .

ثانياً : نتائج البحث في ضوء نتائج الدراسات السابقة :

أبرزت نتائج البحث بوجه عام أن مشكلات التصنيع في المجتمع المصري هي مشكلات متأصلة ولها جذور تاريخية، بعضها يتصل بالبنية التنظيمية والسياسات التي تنتهجها الدولة والإدارة بشكل عام، والبعض الآخر يتعلق بطبيعة الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والتقنية والفنية المتصلة بنوعية الصناعة، والبعض الآخر يرتبط بنظم العمل والمنافسات المحلية والدولية، وبالرغم من الجهود المضنية للدولة والسياسات والإجراءات التي تقوم بها في تطوير الصناعة إلا أن هذه الجهود لم تكن بالقدر الكافي التي تسمح بتطوير الصناعة ومواجهة المنافسات والتطورات التقنية والتنظيمية. **وقد خرج البحث الراهن بمجموعة من النتائج، أهمها :**

- (١) أن الدولة تدرك أهمية صناعة الغزل والنسيج في الاقتصاد القومي وما يحيط به من مشكلات وتحديات ومعوقات تستوجب صياغة آليات وسياسات تنموية وواعية للتصدي لمثل هذه التحديات والنهوض بهذه الصناعة .
- (٢) قيام الدولة بتصور كامل حول السياسات والإجراءات اللازمة للنهوض بصناعة الغزل والنسيج، ومنها مجتمع البحث، والبدء في مراحل تنفيذ هذه السياسات .
- (٣) من أهم المعوقات التي واجهت الدولة والإدارة العليا في مجال صناعة الغزل والنسيج هي ارتفاع التكاليف الإنتاجية من مواد خام وارتفاع أسعار الطاقة والكهرباء، إضافة إلى قوة المنافسة الداخلية والخارجية، والتهرب الجمركي، وتخفيض الرسوم على المنتجات المستوردة، ومن ثم إغراق الأسواق بها بأسعار زهيدة تنافس الأسعار والمنتجات المحلية، مما سبب خسائر جمة للعديد من القطاعات والشركات الصناعية في مجال الغزل والنسيج.
- (٤) من أبرز المقترحات للنهوض بصناعة الغزل والنسيج بمجتمع البحث هو توفير كافة مستلزمات الصناعة، وتهيئة المناخ الملائم لها لتكثيف الطاقات، وزيادة القدرة التشغيلية للمصانع ومضاعفة الإنتاج، بالإضافة إلى الاهتمام بعنصر التسويق من خلال الترويج للعلامة التجارية الموحدة للقطن المصري، لضمان عدم إساءة استخدام تلك العلامة، والاستفادة من السمعة العالمية له، إضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه ورفع الحد الأدنى للأجور والمكافآت، وتسوية المؤهلات، وضم مدة الخدمة العسكرية، والاهتمام بمستوى الرعاية الطبية.

وفي هذا السياق سيتناول الباحث أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة والبحث الراهن :

(١) أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والبحث الحالي :

- عكست نتائج البحث أهمية التصنيع بالنسبة للنتائج القومي والاقتصاد المصري، وضرورة الاهتمام بهذا القطاع الحيوي في دفع عمليات التنمية والتطور الاقتصادي، وهو ما اتفقت عليه غالبية الدراسات السابقة في دور القطاع الصناعي - ومنه قطاع الغزل والنسيج - في النهوض بالمجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا .
- أن للقيادة الإدارية والدولة دور رئيس في التصدي لمشكلات التصنيع والنهوض بمختلف قطاعاته، وذلك من خلال توفير المواد الخام والدعم المادي للصناعة والتوسع في زراعة القطن وتسهيل الإجراءات الجمركية، لاستيراد المواد الخام، وضرورة التحديث التكنولوجي، والاهتمام بالجودة والمنتج والعمل والمستهلك على حد سواء .
- أشارت نتائج الدراسات السابقة وجود معوقات خارجية وداخلية تتعلق بالصناعة المصرية، منها ما يتصل بالإدارة العليا والسياسات التي تنتهجها، ومنها ما يرتبط بنظم العمل والعاملين بمجال الصناعة، ومنها ما يتعلق بالمنافسة والمنافسين، ومنها ما يتعلق بالعاملين والمستهلكين والأسواق، وهو ما يتفق مع النتائج العامة للبحث.

(٢) أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي :

- كشفت نتائج غالبية الدراسات السابقة إلى ندرة المواد الخام المحلية التي تتعلق بالصناعات المختلفة، في حين أشارت النتائج العامة للبحث إلى توافر جميع المقومات المحلية التي توفر المواد الخام اللازمة لصناعة الغزل والنسيج.
- أوضحت غالبية نتائج الدراسات السابقة أن من أهم المعوقات التي تعوق عملية الصناعة هو عدم توافر المواد الخام وصعوبة استيرادها، في حين أبرزت نتائج البحث الراهن أن ضعف المواد الخام المتعلقة بصناعة الغزل والنسيج تكمن في انتهاج الدولة لسياسات خاطئة أدت إلى تقليص كمية المواد الخام وجودتها، عن طريق الإقلال من المساحات المنزرعة من القطن طويل التيلة والاتجاه إلى القطن قصير التيلة وضعف الرعاية والاهتمام بزراعة القطن أو الفلاح، والسماح للمنتج الخارجي بالتسهيلات الجمركية .

ثالثاً : الدلالات العملية والتطبيقية للنتائج (المقترحات) :

اعتماداً على نتائج البحث، فقد اقترح الباحث عدد من المقترحات العلمية للنهوض بالصناعة المصرية أو الهيئات المعنية بالمشكلة عامة، ومجتمع البحث على وجه الخصوص، ومن أبرز تلك المقترحات :

(١) بالنسبة لمجتمع البحث: دلت نتائج البحث على ضرورة ترشيد استخدام المواد الخام والطاقة والتوظيف الأمثل للموارد المادية والبشرية، والاستخدامات البديلة للموارد، والاعتماد على التقنيات الحديثة في مختلف مراحل الإنتاج، والتركيز على جودة المنتج من خلال التدريب المستمر على المستجدات الفنية والتقنية والتنافسية في مجالي الإدارة والإنتاج، مع أهمية وجود فريق علمي وفني متخصص داخل المصنع، يقوم بالبحث عن الأفكار الجديدة، في عمليات الإدارة والإنتاج، بالشكل الذي يسمح لتهيئة البيئة الداخلية لتطوير مهارات أعضاء التنظيم وزيادة الإنتاج وجودته من خلال المشاركة في وضع لوائح وقواعد عامة تساهم في تطوير أداء العاملين ورفع مستواهم داخل التنظيم عن طريق توفير الدورات التدريبية اللازمة ومشاركتهم في صنع القرار، ووجود حزمة من القواعد التي تحدد المكافآت والجزاءات بشكل يساهم في رفع الروح المعنوية للعاملين، وبالحد الذي يتناسب مع مستوى المعيشة، وعمل صندوق للزمالة يساعد العاملين في مواجهة أعباء المعيشة من زواج أو تعليم أو نفقات علاج، وكذلك عمل الزيارات العلمية للمصانع والوحدات الإنتاجية الأخرى. فضلاً عن ضرورة إعادة هيكلة العمالة، وإزالة القيود التي تحد من الإنتاجية وتعيق حركة التفاعل الطبيعي بين المتغيرات المرتبطة بالإدارة، عن طريق إحداث تغييرات جذرية فاعلة في الأوضاع والأساليب والمفاهيم الإدارية السائدة، وكل ما يرتبط بها ويتفاعل معها من عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإحداث التغييرات الهيكلية للتخلص من القيود الإدارية التي تعوق انطلاق قوي الإنتاج الوطنية، وتبني الأساليب المتطورة التي تكفل ترشيد اتخاذ القرارات، والتحرر من القوالب الجامدة للأشكال والهيكل التنظيمية، إضافة إلى إلغاء أو دمج وحدات واستحداث أخرى، واستحداث سياسات واستراتيجيات في ضوء الأهداف العامة التي تسعى الشركة إلى تحقيقها على المدى البعيد، وتحديد رؤية تطويرية واضحة لمجموعة الأنظمة واللوائح والقواعد المؤثرة على أوضاع وعمليات صناعة الغزل والنسيج بمجتمع البحث، بحيث يكون تجديدها أو تحديثها متوافقاً مع إمكانيات التطبيق، ونابعاً من تفهم عميق للمعوقات الموجهة لتطويرها، والتأكيد على مبدأ الحافزين : الفردي والجماعي على الإنجاز .

(٢) بالنسبة للتنظيمات الصناعية المماثلة: عكست النتائج العامة ضرورة وضع برتوكول للتعاون المشترك بين مختلف التنظيمات الصناعية في القطاع العام لتبادل الخبرات والمهارات بين أعضاء التنظيمات المختلفة، وتوطيد العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، وعمل مسابقات للتمييز بين أعضاء التنظيمات المختلفة، وتشجيع المبتكرين والمبدعين في مختلف التخصصات، وتوسيع الأسواق المتاحة من خلال السوق العربية المشتركة، وصياغة علاقات خاصة ومشتركة مع الدول الأجنبية، وإحداث التغييرات الهيكلية التي تساعد علي زيادة القدرة علي إيجاد فرص عمل لجميع فئات المجتمع وتحويله إلي مجتمع منتج. عن طريق تدعيم القواعد الإنتاجية القائمة، وإزالة المعوقات التي تحول دون تفعيلها. والتركيز على أهمية التبادل التجاري بين المصانع القومية، وإقامة مشاريع اقتصادية صناعية متطورة مشتركة، وتعزيز الصادرات من خلال: تشجيع التصدير، والاهتمام بالتسويق، وتشجيع الصناعات المتكاملة التي تتضمن الاستفادة من المواد الخام المتوافرة وطنياً، وتشجيع الشركات التي تدخل في عملها تكنولوجيا المعلومات ومنحها تسهيلات خاصة مثلاً: بلد ينتج القطن، يستحسن إقامة صناعة متكاملة تبدأ بالقطن الخام والصوف الخام وتصنيع الغزل ثم النسيج ثم الملابس الجاهزة وبيوت الأزياء.

(٣) بالنسبة للدولة: أوضحت النتائج العامة للبحث ضرورة استعادة الأمن والانضباط للشارع المصري، والمواجهة الجادة لكافة عمليات تهريب السلع والوقود، والعمل على إعادة فتح وتشغيل المصانع المتوقفة عن العمل من خلال التسهيلات الجمركية والبنكية وإجراءات التراخيص، وإعادة الهيكلة الفورية لإجمالي بند الأجور في الموازنة العامة للدولة، بوضع حد أدنى للأجور يلبي المتطلبات الأساسية للعامل وأسرته، وحد أقصى لا يتجاوز ١٥ - ٢٠ ضعفاً للحد الأدنى. أخذاً في الاعتبار الاستغناء عن جيوش المستشارين في الجهاز الحكومي وتطبيق الحد الأقصى للأجور على دخول الإدارة العليا، وتفعيل وتوسيع دور المجمعات الاستهلاكية والأكشاك الحكومية بهامش ربح منخفض، بما يكفل السيطرة على المستوى العام للأسعار، ومواجهة احتكارات استيراد وتوزيع الملابس والمصنوعات النسيجية، ووضع حد أقصى لهامش الربح على المنتجات المستوردة، والاهتمام بزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقطن، وتشجيع الفلاح في التوسع في زراعة القطن، وإمداده بالبذور الجيدة والمبيدات والأسمدة اللازمة مع التزام الدولة بشراء إنتاج القطن بأعلى الأسعار، وكذلك وضع

سياسة ثابتة لزراعة القطن لضمان توفير الكميات المطلوبة من القطن طويل التيلة، مع قيام وزارة الزراعة وأجهزتها الفنية والبحثية باستنباط أصناف وسلالات جديدة من القطن قصير ومتوسط وطويل التيلة، وتعديل قانون الإيجارات الزراعية، بحيث يتم النص على حد أدنى لعقود الإيجار لا يقل عن ٥ سنوات، بما يكفل استقرار العقود ومستوى الإيجارات وحماية الفلاح من الطرد، ووضع سياسات تسهم في تطور الصناعة وتوفير مستلزمات الإنتاج والطاقة أو التمويل، والاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من السلع والخدمات لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية، عن طريق معونة الدولة في تحديث الشركات من خلال الآلات والمعدات الحديثة، والاهتمام بالعنصر البشري عن طريق برامج التدريب التي تشرف عليها وزارة الصناعة والتجارة ووزارة القوي العاملة والهيئات المعنية بالتدريب الفني والصناعي، وتمثيل الصناعات النسيجية في مجالس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ومجلس أمناء هيئة الاستثمار، وإنشاء مجلس أعلى للصناعات النسيجية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين ويضم في عضويته خبراء من تلك الصناعة يتم اختيارهم بحرفية عالية للإسهام في النهوض بتلك الصناعة، وتسهيل تراخيص إقامة المشروعات الصناعية من خلال سياسة الشباك الواحد، وتحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل الذي يكفل إزالة الروتين وتحسين مستويات الإدارة؛ وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز شراكته مع القطاع العام، واختيار الهيئات المدربة والفاعلة والقادرة على تحمل مسئولية الأداء الكفاء، وزيادة القدرة علي التصدير من خلال وضع أسس علمية تستند إلى التوظيف الأمثل لكل الثروات البشرية والمادية والفنية المتاحة في المجتمع، وإعطاء قروض ميسرة لتحقيق التطور الإنتاجي للمشاريع الصناعية، وضرورة دخول الدولة في مشاريع صناعية مشتركة مع عدد من المؤسسات العالمية، بما يسهم في نجاح الصناعات المحلية وتطوير التشريعات القائمة، وإقامة مناطق صناعية لجذب الاستثمارات للقطاع الصناعي لما يحققه ذلك من دور إيجابي في تحسين كفاءة استخدام الموارد، واعتماد مشروع دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإدارة حديثة وتشجيعها علي التكامل في ما بينها، ضمن حلقات إنتاجية متكاملة.

٤) بالنسبة لمختلف المؤسسات داخل المجتمع:

أ) بالنسبة للمراكز والمعاهد العلمية المتخصصة، دلت نتائج البحث على إن العلم هو القاعدة التي تقوم عليها صناعة القرارات، الأمر الذي يستوجب تكثيف البحوث، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في مجال التصنيع، وضرورة عمل دراسات متعمقة حول مشكلات التصنيع، وكيفية مواجهة الأزمات في ظل مجتمع مفتوح تحيط به أنماط وعوامل ثقافية واقتصادية واجتماعية، والتي لا بد من دراستها دراسة تستند إلى المنهج العلمي، ومساعدة مختلف المؤسسات المجتمعية بنتائج تلك الأبحاث، مع ضرورة التعاون الفعال مع تلك المؤسسات، ووضع إستراتيجية عامة للفرص والمخاطر والتهديدات داخل بيئة العمل وخارجها لتلك المؤسسات، مع وضع رؤية واضحة لنظم التعامل مع المستجدات والمتغيرات التكنية والمعرفة العالمية. والاختيار الأمثل للموارد البشرية داخل تلك المراكز، والتي لديها القدرة على الابتكار والبحث والتطوير والإبداع في مختلف المجالات، والعمل على تأهيلهم وتدريبهم، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن، وضرورة وضع حوافز معينة وتسهيلات لإقامة مراكز بحوث تعود للقطاع الخاص أو بشكل مختلط مع القطاع العام مع توفير كافة المستلزمات اللازمة للعمل والبحث والتطوير. والاستفادة من نتائج البحوث في تطوير قطاعات مهمة مثل القطاع الزراعي والصناعي سواء في المجال المهني أو الإنتاجي، وبناء قاعدة علمية بحثية يعتمد عليها في تكوين المخططات التنموية تعمل بشكل مخلص في تنسيق استثمار الموارد الاقتصادية والبشرية، وتأسيس مراكز استشارية علمية واقتصادية تقدم خدماتها للشركات والمؤسسات في القطاع الخاص والعام وتعمل على نقل التجارب والبحوث وتطبيقها بشكل يناسب الواقع ويستند على الحقائق العلمية والمهنية لخدمة الاقتصاد الوطني. وتشجيع البحث العلمي وربطه بتوجهات التنمية من خلال تأسيس جهة عليا مسؤولة عن التنسيق بين الجامعات والمراكز والمعاهد وجهات البحث العلمي كلها من جهة، وبين المؤسسات العامة والخاصة كجهات مستفيدة من جهة أخرى، إذ يمكن أن تخصص الجهة المستفيدة مبلغاً لتمويل مشروع هام لعملها في المجال الإداري أو الإنتاجي.

ب) بالنسبة لوزارة الاستثمار، إعادة النظر في التشريعات والقوانين واللوائح، بغرض تبسيطها، وإزالة الازدواج فيما بينها، وإنهاء التضارب القائم في الكثير منها لتحقيق نوع من التناسق لمختلف القطاعات الصناعية، وضرورة تبني استراتيجيات جديدة تواكب قواعد ومواصفات الجودة العالمية، من خلال التبادل المعرفي بين البلدان المتقدمة، والنهوض بالصناعة عامة، لأنها تعد من الركائز الأساسية لتقدم المجتمع واستقراره، عن طريق وضع خطة خمسية لمتابعة المؤسسات الصناعية، وتحديد نقاط القوة والضعف من أجل وضع خطط للتحسين المستمر لتلك المؤسسات؛ ضماناً للتنافسية المحلية والعالمية في مختلف قطاعات التصنيع. والتفاعل مع آليات السوق والمنافسة في ظل مناخ يتسم بالشفافية، والمزج بين المساندة والرقابة الفعالة من مؤسسات الدولة. وتسهيل بناء القواعد الإنتاجية وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها أفضل استخدام ممكن من خلال التوسع المنظم والفعال في بناء القواعد الإنتاجية وتطبيق سياسات عاجلة لتحفيز الاستثمار الصناعي (الخاص والعام) والنشاط الاقتصادي عموماً، وذلك عن طريق إيجاد بيئة اقتصادية قوية، ومستوى صناعي معقول، ونمو زراعي يساعد علي تلبية الاحتياجات الأساسية، والاستفادة المثلي من الطاقات المتاحة بغية امتصاص البطالة ورفع مستوى المعيشة. وصياغة استراتيجية جديدة للصناعة المصرية. وتوفير مناخ مناسب للاستثمار الجاد يستند في الأساس إلي زيادة قدرة المستثمرين علي تقدير العوائد والمخاطر الاقتصادية المتوقعة. وإزالة المعوقات القائمة التي تعوق قدرة بعض المؤسسات علي الاضطلاع بمهامها. والتخطيط لاستثمار رأس المال البشري في المشاريع التنموية المتنوعة.

ج) بالنسبة لوزارة التعليم العالي، عكست النتائج العامة ضرورة وضع ابتكار سياسات إبداعية تهدف إلى تطوير التعليم وربطه بمجالات ومتطلبات سوق العمل، والذي يستلزم ضرورة عمل شراكة قوية وملزمة بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص والأهلي، يلزم القطاع الخاص بتوفير الدورات التدريبية للطلاب في مختلف التخصصات، وإتاحة فرص العمل للمتميزين من الخريجين، أو العمل على إنشاء مشروعات اقتصادية خاصة بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي يكون هدفها توظيف الجانب العلمي وتطويره في مختلف الأنشطة

الاقتصادية والتعليمية التي تقيمها، واستغلال طاقات الشباب وتوفير فرص عمل ملائمة لهم، وتفعيل المقررات التي تهتم بالمعرفة والعلم، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته المختلفة في مختلف المجالات، مع جعلها من المواد الأساسية والتي تضاف درجاتها إلى المجموع الكلي؛ لأن التطبيقات التقنية أصبحت سمة العصر في ظل العولمة الثقافية والاندماج الكوني والمعرفي، ولذا يجب أن تتكاتف مختلف مؤسسات الدولة من أجل بناء معرفة (حقيقية) لأعضاء المجتمع وتأهيلهم على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والمعرفة، وربط البحث والتطوير بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وفق رؤية واضحة وشاملة لتنمية المجتمع، مع ضرورة عمل شراكة حقيقية بين مؤسسات التعليم العالي والتنظيمات الصناعية، للتعرف على المستجدات العملية وطبيعة المشكلات التي قد تواجه أعضاء التنظيم في ظل التحديات الداخلية والخارجية، وتدريب الطلاب وتأهيلهم على العمل داخل الوحدات الإنتاجية، بما يضمن تطبيق نتائج البحث العلمي ومساهمته في إيجاد الحلول العلمية الملائمة لمختلف المشكلات والقضايا الشائكة المتعلقة بالتصنيع، مع ربط البحث والتطوير بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وفق رؤية واضحة وشاملة لتنمية المجتمع، إضافة إلى إعادة النظر في وحدات مخرجات التعليم وتحويلها إلى طرق عملية أكثر تطوراً، وإجراء دراسات عدة عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والتخصصات ثم ترتيبها حسب الأهمية وتأهيل الطلاب وتدريبهم للعمل بتلك التخصصات.

(د) بالنسبة لمؤسسات لمجتمع المدني، رفع الوعي بأهمية العمل الجماعي واحترام قيمة الوقت، وغرس روح الانتماء والولاء للوطن، وتأهيل أعضاء المجتمع للعمل في مختلف قطاعات الدولة، وخاصة فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة وتفعيلها في مختلف التنظيمات الصناعية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تعد الآن مطلباً ضرورياً وحيوياً في ظل سياسات الاندماج والكونية، والتي هيمنت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على مختلف القطاعات، وأصبح العالم قرية واحدة تحكمه قواعد الجودة والبقاء للأفضل.

مراجع البحث :

- (١) عبد الزهرة علي ناجي الجنابي : نشأة وتطور النشاط الصناعي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، بغداد،
<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.asp>
 x?fid=10&depid=6&lcid=37609 بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٥ .
- (٢) مهما محمد مصطفى الشال: دور الابتكار في التنمية الصناعية المستدامة في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو ٢٠١٨، ص ٩ .
- (٣) مجلس الوزراء : صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسريب العمالة وعزوف الشباب، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠١٣ .
- 4) Hayashi, H. (2005), "Weaving a New World: Realizing Development Gains in a Post-ATC Trading System", UNCTAD, New York and Geneva.
- (٥) عبد الوهاب إبراهيم : التنمية في العالم المعاصر " الحالة المصرية "، ط٢، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٩ : ٣١ .
- (٦) المرجع نفسه، ص ٣١ .
- (٧) هيئة التنمية الصناعية: -<https://www.ida2at.com/the-egyptian-economy-7-obstacles-to-egyptian-industry>، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٦
- (٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٤،
<http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptinFigures2014/Tables/PDF/AF/Economy.pdf>، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٦ .
- 9) M.Porter, «choix stratégiques et concurrence, technique », Economica, 1982 .
- (١٠) محمد حلمي : التهريب والضرائب أهم المشكلات .. خارطة طريق لإنقاذ صناعة الغزل والنسيج، بوابة الأهرام،
<http://gate.ahram.org.eg/News/131895.aspx>، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٩ .
- (١١) محمد عبد الشفيق: قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٥ .

(٢٢) فرانسوا رينيه : **الصناعة والسياسات الصناعية في مصر**، ترجمة جورج أبو صالح، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٠، مذكرة رقم ٣٣٨، ٠٩٦٣

(٢٣) الهيئة العامة للتنمية الصناعية: **ملخص الإنجازات الشهرية خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦**، وزارة التجارة والصناعة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦.

(٢٤) وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية : **بيانات وإحصاءات عن الصناعة المصرية، الهيئة العامة للتصنيع، الإدارة المركزية للخدمات الصناعية، القاهرة، ٢٠٠٧.**

(٢٥) الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية:
<http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx>
٣٠، سبتمبر ٢٠٠٩،

(٢٦) موقع ستار تايمز : **تطور الصناعة في مصر عبر العصور**،
<http://www.startimes.com/f.aspx?t=35415680>
بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢.

(٢٧) موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
<http://www.capmas.gov.eg/home.htm>، بتاريخ
٢٠١٨/٢/٢.

(٢٨) أحمد سرور & منى حجازي : **إحياء قلعة الصناعة الوطنية "نحو إعادة هيكلة صناعة الغزل والنسيج في مصر"**، وحدة دراسات التخطيط والتنمية، ع ٣٤، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، الجيزة، سبتمبر ٢٠١٦، ص ص ١٠ - ١٤ .

(٢٩) محمود رجب: **نظرة استطلاعية واقعية لا سياسية إلى الوضع الاقتصادي في مصر**، الحوار المتمدد، ع ٥٩٦٤،
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=608434&r=0>
بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥.

(٣٠) مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية : **الصناعة المصرية بين طريقتين**، <http://pss.elbadil.com>، بتاريخ ٢٠١٧/٣/٧.

(٣١) الهيئة العامة للتنمية الصناعية : **مركز المعلومات، القاهرة، ٢٠٠٧.**
وينظر إلى : **دار الخدمات النقابية والعمالية: امان من الثورة.. إغلاق آلاف المصانع وتسريح مئات الآلاف من العمال**،
<http://www.ctuws.com/content>، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥.

(٣٢) البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، ديسمبر ٢٠١٦، القاهرة، ٢٠١٧.

(٣٣) الجهاز المركز للتعبيئة العامة والإحصاء: إحصاءات قطاع الصناعة ٢٠١٤، القاهرة، ٢٠١٥.

(٣٤) موقع اليوم السابع: <https://www.youm7.com/story/> بتاريخ ٢٠١٦/١/٤.

(٣٥) الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء: بيانات وأرقام حول الصادرات والواردات المصرية "إحصاءات ٢٠١٧"، القاهرة، ٢٠١٨.

(٣٦) وزارة الصناعة والتجارة: <http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx> ، بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢.

(٣٧) موضوع كوم: صناعة الغزل والنسيج، <http://mawdoo3.com/> بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٤.

(٣٨) هيئة الاستثمار: قطاع استثمار الغزل والنسيج، <https://www.gafi.gov.eg/> بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧.

(٣٩) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب، مجلس الوزراء، القاهرة، مايو ٢٠١٥. وينظر إلى:

▪ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: الصناعات النسيجية العربية "الواقع والأفاق وسبل تعزيز القدرة التنافسية"، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٣ - ١٥.

▪ غادة رجائي: تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، مركز الأرض لحقوق الإنسان

▪ سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العدد رقم (٦٣)، ٢٠١٦.

▪ بنك التنمية الصناعية: دراسة عن سوق صناعة غزول القطن في مصر، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، القاهرة، ٢٠١٠.

- وزارة التجارة الخارجية: استراتيجية نفاذ المنتجات النسيجية المصرية إلي الأسواق الخارجية، قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٢.
- مهما محمد مصطفى الشال : دور الابتكار في التنمية الصناعية المستدامة في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو ٢٠١٨، ص ١٠.
- ٤٠) سحر البهائي: القطن المصري وصناعة الغزل والنسيج، في آراء في قضايا التخطيط والتنمية، ع ٢٨، ٢٠١٧/٥/١٣، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٧.
- ٤١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : الصناعات النسيجية العربية "الواقع والأفاق وسبل تعزيز القدرة التنافسية"، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ١٨ - ٢٠.
- ٤٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: ملامح الاقتصاد في مصر والعالم، مجلس الوزراء، الإدارة العامة لإتاحة المعرفة، العدد ٦ ديسمبر ٢٠١٤.
- ٤٣) أحمد سرور & منى حجازي : إحياء قلعة الصناعة الوطنية "نحو إعادة هيكلة صناعة الغزل والنسيج في مصر"، وحدة دراسات التخطيط والتنمية، ع ٣، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، الجيزة، سبتمبر ٢٠١٦، ص ص ١٠ - ١٤.
- ٤٤) أحمد سيد خليل & منى أحمد حجازي: التعلّم الفني وربطه بسوق العمل والاستراتيجية القومية لإصلاح التعلّم الفني، والتدرب المهني في مصر (٢٠١٢ - ٢٠١٧)، كلية الآداب، جامعه عين شمس، ٢٠١٧.
- ٤٥) ياسر عبد التواب : **خواطر في الاقتصاد والنهضة**، <https://www.alukah.net>، بتاريخ ٢٠١٤/٢/٨.
- ٤٦) مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية: **أزمة الصناعة في دول العالم الثالث**، <https://elbadil-pss.org>، بتاريخ ٢٠١٨/١/٥.
- ٤٧) وزارة التجارة والصناعة : استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦ / ٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧.
- ٤٨) اعتماد محمد علام: **علم الاجتماع الصناعي، التطور والمجالات**، ط ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٢٠٥-٢٠٨.

- 49) Quinn, R., Spreitzer, G. & Brown, M (2000) :Changing Others Through Changing Ourselves: the Transformation of Human Systems, Journal of Management Inquiry, Vol.9 (2),Pp 147-164.
- 50) Argyris, C.(1991, May-June): Teaching Smart People How to Learn. Harvard Business Review, Pp. 99-109.
- 51) McGreoger, D.(1960),The Human Side of The Enterprise, New York: McGraw-Hill Co.
- 52) Senge, P (1990) The Fifth Discipline, London: Random House
- 53) Cooper, R. K. (1997). Executive IQ: Emotional Intelligence in Leadership and Organizations. New York: Penguin Putnam., and Goldman D. (1995). Emotional Intelligence. New York: Bantam
- 54) Reason, P.(1998)Political, Epistemological, Ecological, and Spiritual Dimensions of Participation. Working paper, University of Bath.
- 55) Spreitzer, G.M. (1996), Social Structural Characteristics of Psychological Empowerment, Academy of Management Journal, 39 (2), 483-504.
- ٥٦) طلعت إبراهيم لطفى & كمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩.
- ٥٧) أندرو إدجار & بيتر سيد جويك: موسوعة النظرية الثقافية "المفاهيم والمصطلحات الأساسية"، مراجعة محمد الجوهري، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، ٢٠١٤.
- ٥٨) وزارة التجارة والصناعة: زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في السوقين العربي والأفريقي دراسة تحليلية، القاهرة، ٢٠١١

٥٩) عبد الكريم محمود عيد: القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٢٤، بغداد، ٢٠٠٩.

٦٠) حسن السيد: تقييم استراتيجيات التصنيع في مصر في ضوء تجربة كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية، رسالة ماجستير، كلية اقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

٦١) أحمد محمد عبدالدايم: امكانية وضع معايير للجودة الإنتاجية لحل مشكلات تصنيع ملبوسات التريكو الداخلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد المنزلي، قسم الملابس والنسيج، جامعة المنوفية، ٢٠٠٨.

٦٢) نيفين حسين شمت: القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

٦٣) أمال إسماعيل محمد يوسف: تطور مفهوم الميزة التنافسية للصادرات وفقاً لنظريات التجارة الدولية الحديثة مع دراسة القدرات التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠٠٤.

٦٤) شريفة ماهر على النادي: القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة في مصر، دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على القطاع الصناعي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٧.

٦٥) عبد الحميد رضوان عبد الحميد: الآثار الاقتصادية لاتفاقيات المعالجة التجارية في حالة الصناعة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ٢٠٠٥.

٦٦) أماني عبد الرحمن الشحات: التنظيم الصناعي ومشكلاته (دراسة تطبيقية على مدينة ٦ أكتوبر)، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، تفهنا الأشراف، ٢٠٠٢.

٦٧) سمير عزيز عليوي: مشكلات تخطيط ومراقبة الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج بالعراق مع التطبيق على الشركة العامة للغزل والنسيج، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة المنصورة، ١٩٧٩.

68) Salaman, G. and Mabey, C. (1995), Strategic Human Resource Management, Oxford: Blackwell Business.

69) Daft, R (1997), Management, Fifth edition, The Dryden Press, pp.556-557

٧٠) شيرين سامى معروف: تحديث الصناعة المصرية ودورها في دعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية مع التطبيق على قطاع الصناعات الغذائية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢٠٠٤.

٧١) مروة محمد حسين: الصناعة في ضوء اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بالتطبيق على قطاع الصناعات الهندسية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

٧٢) علا عاطف عفيفي: دور الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في النهوض بالقطاع الصناعي المصري بالإشارة إلي تجربة صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٧٣) شيخة سيف رحمه الشامسى: مشكلات التصنيع في دول الخليج العربي مع دراسة تطبيقية على صناعة البتروكيماويات، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

٧٤) مرفت مصطفى كمال: مشكلات نقل التكنولوجيا في صناعة الغزل والنسيج المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

٧٥) صلاح حسن سلام: مشكلات البحوث والتطوير في الإنتاج الصناعي"بالتطبيق على قطاع الصناعات الغذائية بالقطاع العام، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، ١٩٨٦.

٧٦) عبد الحميد محمد عبد اللطيف: التصنيع ومشكلات الأسر العمالية"دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٦٤.

(٧٧) سهام حامد حجازي: مشكلات الغياب ودوران العمل في صناعة الغزل والنسيج، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، ١٩٧٥.

(٧٨) نجية الخضري: دراسة بعض حالات العمال المشكلين في الصناعة، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم الصحة النفسية، جامعة عين شمس، ١٩٦٤.

(٧٩) عفاف على عطية ماهر: التصنيع والمشكلات البيئية "دراسة حالة لمدينة كفر الزيات الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة طنطا، ٢٠٠٩.

(٨٠) سوزان صبحي أحمد: التجمعات الصناعية البيئية "الفرص المتاحة لتنمية الصناعة المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

(٨١) دعاء منير احمد جادو : أثر استخدام احد الأساليب التكنولوجية لحل بعض مشكلات صناعة الملابس الجاهزة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد المنزلي، قسم الملابس والنسيج، جامعة حلوان، ٢٠١٧.

(٨٢) أشرف عبد العليم أبو المعاطي: دور الصناعات الصغيرة في علاج بعض مشكلات القطاع الصناعي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة المنصورة. ١٩٩٣.

(٨٣) موقع شركة النصر للغزل والنسيج: http://www.nasrtex-eg.com/Default_ar.aspx?ID=1071&Name بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥.

(٨٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاءات قطاع الصناعة ٢٠٠٧، <http://www.capmas.gov.eg/home.htm>، بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣.

(٨٥) وزارة التجارة والصناعة : الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، القاهرة، <https://www.goeic.gov.eg/ar/search/default/index/q/>، بتاريخ ٢٠١٨/١/١١.

٨٦) موقع شركة النصر للغزل والنسيج: http://www.nasrtex-eg.com/Default_ar.aspx?ID=1071&Name بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥.

٨٧) موقع الشركة: http://www.nasrtex-eg.com/default_ar.aspx?id=18&Name بتاريخ ٢٠١٨/٥/١.

٨٨) موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء <http://www.capmas.gov.eg/home.htm> بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣.

٨٩) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المؤشرات الأولية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الربع الثالث والتسعة شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

٩٠) هي منظمة عالمية أنشئت سنة ١٩٩٥ مقرها جنيف، ومهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الانفتاح الاقتصادي والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول، وتضم منظمة التجارة العالمية ١٦٠ دولة عضو إضافة إلى ٢٤ دولة مراقبة.

٩١) بنك التنمية الصناعية والعمال المصري: دراسة عن سوق صناعة غزل القطن في مصر، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، القاهرة، ٢٠٠٩.

٩٢) البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ١٥٨، مايو ٢٠١٠.

